

العمل

AL AMAL

السنة الحادية والأربعون - العدد ٤٨٢
أغسطس ٢٠٠٢ - الثمن جنيه

٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة
بالتشرة القومية للتوظيف

تفاصيل الاتفاق الجماعى بشأن
العلاوة الخاصة للقطاع الخاص



وقفة تأمل فى العيد
الـ ٥١ لثورة يوليو

مطلوب توافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل الجديد

قرارات هامة لوزير التنمية الإدارية:

• ترقية أكثر من ٨٠٠ ألف

من العاملين بالدولة

• تعيين العاملين المؤقتين

على وظائف دائمة

قناة البحر الميت..

هل يمكن أن تكون بديلا

لقناة السويس أو منافسا لها؟

مع العدد .. كتاب العمل
مشاركات وزارة الخارجية
التأجيل فى قانون
العمل الجديد

عز-الدخيلة

خبراء صناعة الصلب في الشرق الأوسط



تنتج مصانع حديد عز- الدخيلة:

- حديد تسليح بأقطار من ١٠مم إلى ٤٠مم وبأطوال من ٦م إلى ٢٤م
- مسطحات صلب بـتخانات من ١مم إلى ١٢مم وبعرض من ٩٠٠مم إلى ١٦٠٠مم
- لفائف تسليح بأقطار من ٦مم إلى ١٢مم
- شبك حديدى جاهز (بمواصفات ومقاييس طبقاً لاحتياجات المشروع)

تنتج مصانع حديد عز- الدخيلة حديد تسليح ومسطحات صلب طبقاً للمواصفات المصرية والعالمية وكذلك المواصفات الخاصة التى تلبي احتياجات المشروعات المختلفة

Direct Advertising



إدارة المبيعات:
القاهرة، ٨ شارع عمرو - المهندسين - ج.م.ع - تليفون، ٣٠٣٠٤٩٣ (٠٢) - فاكس، ٣٠٥٨٨٧٢ (٠٢)
الإسكندرية، الدخيلة - ج.م.ع - تليفون، ٢٢٢٠ / ٣٠٨٢٣٠٠ (٠٣) - فاكس، ٣٠٨٢٩٩٣ (٠٣)



Heckett MultiServ Bahna SAE



شركة هيكت مالتى سيرف بهنا

شركة مساهمة مصرية

تتقدم بخالص التهئة الى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الاسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

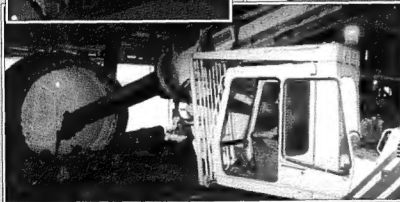
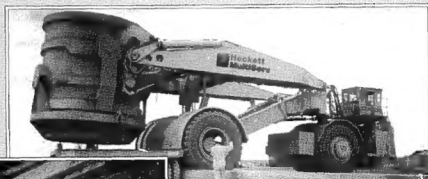
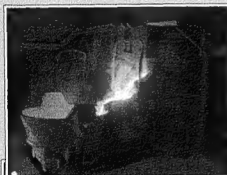
محمد حسنى مبارك



اللواء عبد السلام المحجوب



الرئيس محمد حسنى مبارك



إن مجموعة شركات هيكت بهنا لخدمات صناعة الحديد والصلب من شركات الاستثمار الرائدة
بجمهورية مصر العربية ، تأسست شركة هيكت مالتى سيرف بهنا وشركة هيكت بهنا للعمليات
الصناعية للقيام بالعمليات الصناعية المطلوبة لمصانع الصلب مثل استخلاص الصلب من الخبث
ومعالجة ونقل الخبث الساخن من الأفران واستقبال وتصنيف وتزويد الأفران بالخرقة وتقوم الشركة
حاليا بتقديم خدماتها لمصانع العز بمدينة السادات ومصانع عز الدخيلة بالإسكندرية.

العجمى أبو يوسف ك ١٨ - آخر مساكن الحديد والصلب شمال عمارات الكوثر - ت: ٤٣٦٨٥٠٥ - فاكس: ٤٣٦٨٥٠٦

الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب - الإسكندرية تليفون: ٤٣٦٨٥٠٥ (٠٣)

مصانع العز لصناعات الصلب - مدينة السادات تليفون: ٦٠٢٠٧٠ (٠٤٨)



النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ولجانها النقابية

تشارك عمال وشعب مصر العظيم بالاحتفال
بثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجلس الإدارة وقيادات العمل النقابي باللجان النقابية والذين يمثلون نصف مليون
عامل وعاملة في صناعات التشييد والتعمير والإسكان وصناعات الأخشاب وصناعات
الأسمنت والحراريات والسيراميك والخزف والصناعات الجلدية والجلود والجلود والجلود
البناء وهيئة وشركات الطرق والكبارى وكل عمالنا الحرفيين والمهنيين من طوائف
المعمار من العمالة الغير منتظمة في كل بقعة من بقاع أرض الوطن بمصر المحروسة ..

يقدمون بخالص التهنئة

للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتحية إعزاز وتقدير للوزير النقابي

أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

وللسيد الزميل

السيد محمد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

وللسادة الزملاء رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات العامة الشقيقة

وكل عام ومصر وكل المصريين بخير سيد طه حسن

رئيس مجلس إدارة النقابة العامة
وعضو مجلس الشورى





الشرق للتأمين

خدمة تأمينية متميزة

تتقدم بأخلص التهاني إلى الشعب المصري



ثورة يوليو والمجيدة

ونقد

مجموعة من وثائق التأمين التي تناسب كل الاحتياجات
وتلبي كافة الرغبات في تأمين الحياة والممتلكات والمسئوليات

مع تمنيات الشرق للتأمين
بمزيد من الرخاء لمصرنا الحبيبة

المركز الرئيسى ١٥١ شارع قصر النيل - القاهرة

تليفون ٥٧٥٣٢٦٥ - ٥٧٥٣١٠٤

فاكس ٥٧٥٣٣١٦ - ٥٧٥٦٩٧٤

البريد الإلكتروني E-Mail: Ins _ Chark @ Frcu. Egn. Eg

فى هذا العدد :

● منذ أن تولى الرئيس مبارك ، مسئولية البلاد ، وسيادته حريص كل الحرص ، على التمسك بالبعد الاجتماعى ، واضعاً نصب عينيه ، توفير الرعاية والحماية للقضايا الكاسحة مجبودة الدخل .. ومع كل المتغيرات الخطيرة التى طرأت على المستوى الدولى - وبخاصة على الساحة الاقتصادية ، يظهر العولة - ومنظمة التجارة العالمية ، والاتجاه بالتالى نحو اقتصاد السوق والخصخصة - فإن الرئيس مبارك يزداد تمسكاً بهذا البعد الاجتماعى ، الذى أصبح يشكل السواد الأعظم من فئات الشعب الكادح ، هذه



الفئات التى تعاني حالياً ، من سعار الغلاء الفاحش .. ولأنه من بين المبادرات الهامة ، التى قام بها الرئيس مبارك ، عند توليه المسئولية .. دعوته إلى عقد مؤتمر اقتصادى قومى شاركت فيه كل القوى الوطنية ، للبحث فى سياساتنا الاقتصادية ، وقد أثمر هذا المؤتمر عن توصيات غاية فى الأهمية و 'مجلة العمل' بدورها تناشد الرئيس مبارك ، إلى أن يدعو لمؤتمر اقتصادى قومى جديد ، يبحث فى أسباب هذا الغلاء ، ويأخذ بيد الشعب المصرى إلى شواطئ التوازن الاجتماعى ، والاستقرار خاصة بعد أن تلاشت القيمة الشرائية للجنيه المصرى بعد تعويمه أمام سيادة الدولار

(ص ٨ - ٩)

● مع قرار تعويم الجنيه المصرى فى الثامن والعشرين من شهر يناير الماضى - قفز سعر الدولار من ٢٤ قرشاً ، قفزات متتالية وصلت إلى ستة جنيهات وتبعاً لهذا انخفضت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار بما نسبته ٦٠٪ تقريباً وشهدت الأسعار ارتفاعاً عشوائياً ، نتيجة اتجاه بعض التجار إلى الغفلة ، بسجة زيادة سعر الدولار ، الأمر الذى جعل البعض يحسب قيمة ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٢٠٪ وفى مقابل هذا ، ارتفعت العالوة الاجتماعية



بنسبة ٧٠٪ وهى نسبة أقرب إلى الحقيقة ، إذا ما حسبنا القيمة الحقيقية للجنيه ، وارتفاع الأسعار معاً ، وهذا يعنى أن هناك فجوة بين الأسعار والأجور ، وصلت إلى ١٢٠٪ .. و يصبح السؤال المطروح ، مع بداية تطبيق الموازنة الجديدة هل تكفى العالوات لإصلاح الأجور ومواجهة زيادة الأسعار ؟ الإجابة تطالعها داخل العدد .. (ص ١٤ - ١٥)

● من المعروف ، أن معظم أسس وقواعد قانون العمل ، تسمى على قوانين التأمينات الاجتماعية ، فالعلاقة وثيقة بين تشريعى العمل ، والتأمينات الاجتماعية .. أبى وزيرى التأمينات الاجتماعية ، والقوى العاملة والهجرة .. فماداً عن جوهر العلاقة الزائنة ، بين وزارة التأمينات ، ووزارة القوى العاملة والهجرة ، سؤال يقف للمتصفح بين سؤالين آخرين : هل تستقل وزارة التأمينات ؟ أو .. هل تندمج فى وزارة القوى العاملة والهجرة ؟ .. ومع ذلك .. فإن عنوان الموضوع داخل العدد ، يشير إلى ضرورة تشييق العمل بين الوزارتين (ص ٢٨ - ٢٠)



العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الظاهرى

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خاليد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
لبلى الحريرى د. محمد على عران
فتمى فريد

قيمة الاشتراك السنوى
أثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك أو بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تيلون : ٢٩١١٠٠٣ - ٢٩١٠٦٨٥
فاكس : ٢٩١٩٩٢١
تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٢٢ شارع الجمهورية
القاهرة

ص.ب. ١٨٦٢

الرمز البريدى : ١١٥١١

في إطار احتفالات مصر بالعيد الحادي والخمسين لثورة يوليو المجيدة ، أعلن الرئيس مبارك أن مصر قامت بمبادرة للنهوض بالجامعة العربية وتعديل ميثاقها بما يكفل لها أن تكون فاعلة بالفعل في إطار العمل على المستوى العربي ، ورغم أن الرئيس مبارك لم يعلن عن تفاصيل هذه المبادرة ، إلا أنه أشار أن هذه المبادرة بما تتضمنه من اقتراحات تستهدف أن تساهل التطورات والتغيرات التي حدثت منذ توقيع ميثاقها وإقامتها في عام ١٩٤٥ ، أي منذ ما يقرب من ستين عاماً علماً بأن مجموع الدول العربية التي وقعت على الميثاق في ذلك الوقت لم يتعد سبع دول وصمت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة .. ومعنى أن يتم تعديل ميثاق الجامعة أن العمل العربي -من خلال الجامعة العربية- سيدخل متطفلاً إيجابياً جديداً أرجو أن تكون في مستوى الاتحاد الأوروبي الذي -للأسف- يجمع بين دول متعددة اللغات والأجناس لكن تجمعها المصلحة الاقتصادية والسياسية ، وأصبحت بالتالي قوة لها وزنها خاصة بعد قرار الاتحاد بضم عشر دول أوروبية جديدة ليصبح عدد الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي خمسة وعشرين دولة ، أي ما يقرب من عدد الدول العربية أعضاء الجامعة ، والمعروف أن الاتحاد الأوروبي تتبعه أجهزة كثيرة في مقيمتها البرلمان الأوروبي ، لذلك نرجو أن يترتب على تطوير الجامعة العربية قيام برلمان عربي يماثل البرلمان الأوروبي .

أما من الناحية الاقتصادية فطالما نادى الرئيس مبارك بضرورة قيام السوق العربية المشتركة ، والتي بقيامها يكون هناك كتلة اقتصادية عربية لا يقل في قوته عن الكيان الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ، لكن للأسف ، لم تتقدم خطوات بالقدر الكافي كمرج لتتحقيق هذا الهدف ، وإن كان انطلاقاً من الفاز الطبيعي بين مصر والأردن والذي افتتحه الرئيس مبارك والملك عبد الله الثاني منذ أيام كبدية لمراحل تالية يمتد فيها هذا الخط إلى كل من سوريا ولبنان ثم قبرص وتركيا ، يمثل مبادرة مشجعة نحو قيام هذه السوق .

من ناحية أخرى ، فإن ثورة يوليو وجمال عبد الناصر على وجه الخصوص كان يدرك بوعي وبمكر بأهمية دور القومية العربية ويستمدت قيام الوحدة العربية ، وفي ظل المد القومي في الخمسينيات والستينيات استطاعت القومية العربية -أن تسقط حلف بغداد الاستعماري ، وأن تقصص على الفكر الاستعماري للرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور الذي حاول -كما قال وقتها- سد الفراغ في الشرق الأوسط الناتج عن خروج المحتلين البريطانيين والفرنسيين من الوطن العربي ، بل واستطاع المد القومي في تلك الفترة أن يحقق لأول مرة في تاريخ العرب الحديث ، الوحدة الانعزاجية بين مصر وسوريا ، والتي استمرت قرابة الأربع سنوات لكن تشكلت الضربة وأعادها الأمة العربية ومن ورائهم القوى الاستعمارية والصهيونية أنهى دولة الوحدة ، لكنها على أية حال ستظل تتراس القوميين العرب .

ولقد أثبتت الأحداث التي تعيشها الأمة العربية حالياً سواء في العراق الذي يربح ويلا رحمة تحت نير الاحتلال الأتطو امريكي بكل بشاعته وإجرامه ، وكذلك المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني البطل الصامد ، والمناورات والمخارمات التي تستهدف القضاء عليه ، تحت عديد من السميات والاتفاقيات ، وكذلك ما يحدث حالياً في السودان وأصزار القوى الاستعمارية على فصل جنوب السودان عن شماله ، وكذلك المخارمات التي تتعرض لها معظم الدول العربية الأخرى .. كلها من صنع الاستعمار والصهيونية ، وأقول لقد أثبتت هذه الأحداث أنه لولا استقلال هذه القوى للتمزق العربي ماحدث ماحدث ، وأن الحل يائيتنا نحن وهو أن نعيد وحدة العمل العربي ، وأن نعود للتمسك بالقومية العربية والحرص على قيام اتحاد الدول العربية في أقرب وقت ممكن أسوة بما هو متبع في الاتحاد الأوروبي .. والله من وراء القصد .

س . ط

- كلمة التمرير .. وقفة تأمل في العيد الـ ٥١ لثورة يوليو ٨-٩
- بانوراما العمل ١٠-١٣
- مع بداية موازنة جديدة .. الصلاوات لا تكفى لإصلاح
- الأجور ١٤-١٥
- الطريق الوحيد إلى حل العجز في الميزانية .. زيادة
- الإيرادات وترشيد الإنفاق ١٦-١٨
- قناة البحر الميت .. الحقيقة والسراب ١٩-٢١
- ظاهرة عمالة الأطفال لوليا .. وكيفية مواجهتها؟ ٢٢-٢٣
- مسرحية " فوت علينا بكرة " .. وعيشية الواقع
- السياسى العالمى ٢٤
- ٧ ملايين عامل .. خارج مظلة التأمينات ٢٥-٢٧
- العلاقة بين وزارة التأمينات ووزارة القوى العاملة
- والهجرة ..
- حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعى مع قانون العمل
- الجديد ٢٨-٢٩
- سؤال يبحث عن إجابة .. كيف استطاعت ثورة يوليو
- إقامة عدالة اجتماعية؟ ٣١-٣٣
- محكمة الأسرة .. أمل يحقق استقرار الأسرة المصرية
- قرارات هامة لوزير التنمية الإدارية .. ومازالنا نواجه
- مآزق البطالة ٤٢-٤٣
- حوار خاص مع محافظ الإسكندرية ..
- من أجل أمن الركاب والطاقم وسلامة السفن .. اتفاقية
- دولية تحدد مفهوما جديدا للعاملين فى عرض البحر ٤٨-٤٩
- فى ذكرى ثورة يوليو .. ماذا نعرف عن المؤسسة
- الاجتماعية المعالية؟ ٥٠-٥١
- شيء من الاقتصاد .. بالكوش ٥٢-٥٣
- إطلالة على المكتبة .. الديمقراطية المصرية على
- مشارف القرن القادم ٥٤-٥٥
- العمل من ٤٠ سنة ٥٦-٥٧
- أخبار الثقافة المعالية ٥٨-٥٩
- أخبار النقابات ٦٠-٦١



بقلم السيد الظاهري

وقفة تأمل في العيد الـ ٥١ لثورة يوليو!!

ومرت الأيام .. وإذ بنا نحتفل هذه الأيام بالعيد الحادي والخمسين لثورة يوليو المجيدة ، هذه الثورة البيضاء التي وصفها الرئيس مبارك في كلمته للأمة منذ أيام بأنها قامت تعبيرا صادقا عن جماهير الشعب المصري ، وتجسيدا للشاعر الجياشة للأمة العربية ، وظلت حريصة على المبادئ السامية التي التزمت بها والأهداف الأساسية التي قامت لتحقيقها ، فكان طبيعيا أن تتحد إرادة الشعب مع الطاقة الكامنة في القيادة الثورية التي حمل لواءها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وأن يتمكن الشعب وقيادته من تحقيق أهداف كبرى لا يمكن أن تحسوها الأيام أو يتكرر لها الزمن مهما حاول المشككون والغرضون!!

وتحدث الرئيس في خطابه عن الدور الكبير الذي قام به الرئيس الراحل أنور السادات في معركتي الحرب والسلام ، ثم قال سيادته إن المسيرة الثورية المستمرة وأصلت انطلاقها في مطلع الثمانينيات بوتيرة تدرك المتغيرات الجديدة والتحديات المتلاحقة ، واتخذت مسار الإصلاح والتجديد لكل قوى الشعب والوطن ، واعتمدت أسلوب التخطيط العلمي المستمر في كل نواحي الحياة في ربوع مصر الطيبة وفتحت المجال لكل مصري قادر على العطاء ، وقال الرئيس إن الثورة لم تبق أسيرة لقوالب جامدة أو فكر متحجر وتسكت برعاية الشعب ومصالح الوطن العليا .

ونحن جميعا مع الرئيس مبارك في كل ماقاله عن ثورة يوليو السعيدة ، ومع التزام قيادتنا بدءا من عبد الناصر والسادات ومبارك بالمبادئ الستة الأساسية للثورة التي أعلنتها فجر انطلاقها في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، ومع ماقاله الرئيس من أن الثورة لم تظل أسيرة لقوالب جامدة أو فكر متحجر وأنها تسكت برعاية الشعب ومصالح الوطن العليا ، وأنها أي الثورة- سايرت المتغيرات التي تجرى من حولها دون الأساس بالنواتج الأساسية التي قامت عليها الثورة .

وللحقيقة فإن الرئيس مبارك اتخذ مبادرة هامة عند توليه المسؤولية لا يمكن إنكارها وهي دعوته لعقد مؤتمر اقتصادي قومي شارك فيه كل القوى الوطنية المتخصصة بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية ، وخرج هذا المؤتمر بتوجيهات مهمة في ذلك الوقت ، لكن هذا المؤتمر للأسف لم يتكرر رغم الحاجة

والماسة لعقد دوريا على المستوى القومي ، فهذا المؤتمر مضى عليه أكثر من عشرين عاما إذ عقد على ما أذكر خلال عام ١٩٨١ أو ١٩٨٢ ، وبالتالي لنحن في حاجة لعقد مثل هذا المؤتمر دوريا ولو كل خمس سنوات ، أو حتى عشر سنوات لدعم وتصحيح المسيرة الاقتصادية أولا بأول ، ولا يمكن لحزب واحد مهما كان حجم عضويته أن ينفرد بعقد مثل هذا المؤتمر خاصة وأن السنوات التي تلت عام ١٩٩٠ شهدت متغيرات خطيرة على المستوى العالمي خاصة على الساحة الاقتصادية بظهور العولمة ومنظمة التجارة العالمية والاتجاه بالنألى نحو اقتصاد السوق والخصخصة ، ولم يكن في تصور معظم الاقتصاديين المصريين أن تعيش مصر بمعزل عن هذه المتغيرات بأى حال من الأحوال ، لكن من المهم أن نعد أنفسنا لمواجهة هذه المتغيرات دون أن ننحني بمبادئنا ، وهذا بالفعل ما حرص عليه الرئيس مبارك عند بداية التحول الاقتصادي ، إذ أصر على التمسك بالبعد الاجتماعي في إطار عملية تصحيح المسار الاقتصادي بحيث لا يضار عامل مهما كانت الظروف .

لكن الذي حدث -هو أمر كان لابد وأن يكون متوقعا في إطار الأخذ بالاقتصاد الحر- أن الأخذ بنظام الخصخصة والتوسع فيها ترتب عليه تقليص دور القطاع العام ، رغم أن الدستور ينص على أنه عصب الاقتصاد الوطني ، ومما صاحب ذلك من ظهور مايسمى بالمعاش المبكر الاختياري وتداعياته ، وتحول في بعض الجهات إلى معاش مبكر إجباري ، ولم تكن الدولة - للأسف- وهي تضع هذا النظام تدرك أبعاد هذه التداعيات، سواء كان اختياري أم إجباري ، فالذي حدث -رغم المبالغ المفعولة- التي صرفت لأصحاب هذا المعاش أن بددت الغالبية منهم المبالغ التي حصلوا عليها كتعويض في أوجه إنفاق يمكن وصفها بالسلفية ، الأخطر من ذلك أن هذه العمالة التي خرجت على المعاش المبكر ، ناقست للأسف أجيال الشباب التي خرجت تبعت عن فرصة عمل في أسواق العمل ، فكان بعض أصحاب الأعمال يفضلون الاستعانة بهذه النوعية من العمالة ، لأنها أقل أجرا .. بجانب أنه لا يتم التأمين عليها ، كما أنه يمكن الاستغناء عنها في أى وقت ، دون أى التزام ، بعكس العمالة الأساسية التي تخرجت حديثا أو منذ سنوات وتريد الحصول على عمل مناسب وأجر معقول وتأمين مستقبلها من خلال التأمين

عليها ، ومن هنا حدثت وتحدث سلبيات عديدة ، لاشك أن صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ سوف يحل جانبها كبيرا من هذه المشاكل . . لكن بالطبع ليست كل المشاكل .

وهناك نقطة أخرى ، وكما أعلنها الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة أنه حرص على توفير الرعاية والحماية للفئات الكادحة محدودة الدخل التي تعطي وتضحي دون قيد أو تردد . والتي تستحق منا جميعا -كما يقول الرئيس مبارك- كل رعاية وحماية ، هذه الفئات تعاني حاليا معاناة شديدة بسبب الغلاء الفاحش والذي أصبح حديث كل الصحف قومية وحزبية دون استثناء ، كما أصبح الشغل الشاغل لكل أسرة ، إذ إن عملية تدوير احتياجاتها الأساسية في ظل هذه الأسعار المتصاعدة والتي لم يعد لها حدود ، عملية صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة . . صحيح أن الدولة تبذل الكثير وتعمل على رفع المرتبات والأجور ليس على مستوى العاملين بالحكومة أو القطاع العام فحسب ، وإنما أيضا على مستوى العاملين بالقطاع الخاص ، وقد حضرت منذ أيام اجتماعا مشتركا لتقرير علاوة خاصة جديدة للعاملين بالقطاع الخاص بحضور السيد وزير القوى العاملة والهجرة ووزير التخطيط ورئيس المجلس الأعلى للأجور في نفس الوقت ، وكانت المناقشات تدور حول تقرير الحدين الأدنى والأقصى لهذه العلاوة الخاصة ، واتفق المشاركون وهم يمثلون أصحاب الأعمال والعمال وبحضور الحكومة على أن يكون الحد الأدنى عشرة جنيهات والحد الأقصى خمسة وعشرين جنيها ، وفجأة تحدث أحد رجال الأعمال مقترحا رفع قيمة العلاوة نظرا للارتفاع المتواصل للأسعار ، ومع أن الدولة ممثلة في السيد وزير القوى العاملة والهجرة والتخطيط ربما كانت أميل للأخذ بهذا الاقتراح إلا أن باقي ممثلي أصحاب الأعمال المشاركين عرضوا لمبررات عديدة مقنعة . . وفي مقدمتها انخفاض أي زيادة على تكلفة المنتج ، أي أن من رجال الأعمال من يشرون بمدى معاناة الفئات الكادحة محدودة الدخل .

الحرس الذي يدعو للهدنة أنه في أتون هذه الأسفار : وفي ظل أزمة الحكومة المعنوية على تحقيق التوازن -قدر المستطاع - بين الأسعار والأجور ، والذي ينتظر أن يقوم به المجلس الأعلى للأجور طبقا لما نص عليه قانون العمل الجديد (١٢ لسنة ٢٠٠٣) فإن معظم أجهزة الخدمات ترفع أسعار خدماتها بشكل استغفاري ، وعلى سبيل المثال فإن مجلة العمل تشغل شقتين في أحد المباني القديمة بوسط القاهرة ، وتدفع لعامل الزبالة خمسة جنيهات شهريا ، وفجأة تأتي فاتورة الكهرباء مضافا إليها ١٥٠ جنيها مائة وخمسون جنيها رسوم نظافة وكأن الشقطين تحولتا إلى مؤسسة صحفية ضخمة تتخلف عنها أطنان من النفايات يوميا . . هل هذا معقول؟؟ وأي معيار هذا الذي يربط بين استهلاك الكهرباء ورسوم النظافة ، خاصة بعد تغير الجو وقيام الكثيرين من الطبقة المتوسطة بتركيب أجهزة تكييف لمواجهة الموجات المتتالية لحرارة صيف لم تشهدا من قبل .

ومايقال عن رسم النظافة ، يقال عن ارتفاع أسعار الدواء ، وعن رسوم الرخص ، وعن مختلف الخدمات الأخرى من مياه وتليفون وكهرباء وحتى مصاريف المدارس . . إلخ وهذا يعني أن الحكومة تعطي علاوة عشرة جنيهات أو عشرين جنيها جنيها باليمين لتسترد أضعافها بالشمال ، وهو أمر أصبح ينوب به كاهل المواطنين .

لذلك فإنني أناشد الرئيس مبارك الذي لاشك تصل إليه الصقائل أولا بأول وبوسائل عديدة حول أوضاع الناس ،(بالطبع بعيدا عن تقارير الوزارة وتصريحات السيد وزير التموين) أقول إنني أناشد الرئيس أن يتخذ مبادرة أخرى ويدعو

لعقد مؤتمر اقتصادي قومي جديد لنراجع سياساتنا الاقتصادية ، وأسباب هذا الغلاء ، الذي استشرى بشكل واضح خاصة بعد قرار تعويم الجنيه ، فالكمل يربط أي زيادة في الأسعار حتى في الخدمات بارتفاع سعر الدولار ، حتى بانعكس الخضر التي لا علاقة مباشرة بينها وبين الدولار ، كذلك فإن هناك تصريحات ودية للمسؤولين عن الزراعة لكنها شديدة المواءمة على أرض الواقع ، فأسعار الأسمدة الكيماوية تضاعفت بشكل يحول دون قيام أي فلاح أو مستثمر صغير بشراء احتياجاته من الأسمدة ، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر شيكارة التترات الواحدة من ٢٢ جنيها إلى ٤٥ جنيها مؤخرا ، وهذا بالطبع سوف يؤثر على إنتاجنا الزراعي الذي يمثل بالنسبة لنا وفي ظل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية عنصرا أساسيا من عناصر هذه الاتفاقية ، ومايقال عن التترات يقال عن البوريا والبيوتاسيوم والتي وصلت شيكارتها إلى ٧٥ جنيها خمسة وسبعين جنيها . . فهل هذا معقول؟؟ أرجو أن يوفد الرئيس شخصا غير معروف لنام أي من هذه الأصناف ليتأكد سيادته من سلامة هذه الحقائق . . وبهذه المناسبة فطعن أكبر همننا وشغلنا الشاغل في مجلة العمل هذه الأيام هو ارتفاع أسعار اللوق ومستلزمات الطباعة بحوالى ٢٠٪ ونحن ندرس الآن كيفية مواجهة هذا الموقف الصعب جدا وكيف يمكن تقبلة تكاليف الإصدار؟؟

وأعود وأكرر أن الثورة بالنسبة لأبناء الطبقات الكادحة والذين ظلوا سريطلون -كما قال الرئيس- متمسكين بها وأوفياء لها تعنى بالنسبة لهم توفير الحياة الكريمة من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم مجاني وفرصة عمل ، وذلك في إطار من العزة والكرامة والانتماء الأصل لمصرنا الحبيبة .

وفي إطار وقفة التأمّل هذه عن استمرارية الثورة ، فإنني سعيد جدا بما طرحه الرئيس مبارك في حديثه لطلاب الجامعات المصرية في السادس والعشرين من يوليو المنصرم ، وخاصة مايتعلق بدور مصر العربي وتصور مصر كقوية النهوض بجماعة الدول العربية ، من خلال اقتراحات مصرية بذاة لتطوير ميثاق الجامعة العربية ، وبالتالي أسلوب عملها ، وهذه المقترحات المصرية - كما أعلن الرئيس - تم إرسالها لكل الملوك والرؤساء والأمراء العرب والأمراء عام الجامعة العربية لدراستها ، ثم عرضها على اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب ، مع الترحيب بأية مقترحات عربية أخرى ، وبعد ذلك يتم عرض التعديلات التي يتفق عليها وزراء الخارجية العرب على مجلس الجامعة على مستوى القمة أي الملوك والرؤساء العرب لإقرارها .

وبهذه المناسبة فإنني أحیی هذه المبادرة المصرية التي جاءت في وقتها ، لأن مصر هي قلب الأمة الناشئ ، وأن مصر القوية هي صمام أمان للأمة العربية ، وعندما يستعيد العرب وعيهم الذي فقدوه قبل وإنشاء غزو العراق . . أي في الفترة الماضية ، والذي انعكس على سلبيتهم في مواقف قومية عديدة مما أطلع فيهم قوى الشر في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا الذيل الأمريكي والتنان خراجة في العالم من ناحية وكذب قاداتهما على شعوبهما من ناحية أخرى لكي تحتل العراق بأية وسيلة ، واكتشف المستور ، بل أكثر من ذلك خدعا قوى المعارضة العراقية الخائنة التي ارتقت في أحضان أمريكا وباعت نفسها ووطنها ، واليوم تدفع أمريكا وبريطانيا الثمن غالبا ، ولن تخرجنا من المستنقع العراقي بسهولة ، ونفس الأمر بالنسبة لإسرائيل ومسرحة خارقة الطريق التي ربما لن تخلق شيئا أكثر من كسب إسرائيل المزيد من الوقت للقيام باجتياح شامل للأراضي الفلسطينية . . والله معنا .

العمال في مؤتمر صحفي

٤٠٦ ملايين دولار مستحقات متأخرة لـ ٦٣٧ ألف حوالة صفة

الحكومة حريصة على حقوق المواطنين وتتابع مع الجهات الدولية

كتب - مجيب رشد:

في مؤتمر صحفي عقد مؤخرا بوزارة القوى العاملة والهجرة .. أوضاع السيد أحمد العمالي وزير القوى العاملة والهجرة أن هناك خلطا عند البعض فيما يخص استحقاقات العاملين المصريين في العراق قبل حرب الخليج عام ١٩٩٠ والتي يطلق عليها الصفراء وبين تعويضات حرب الخليج ، والتي تضمنت الاستمارات أ ، ب ، ج ، د ، والتي أعقبت حرب الخليج الثانية . أكد الوزير أن وزارة القوى العاملة لم تحصل على أية مبالغ

ضمن التعويضات تخص الصفراء وأنها لم تحتفظ عليها وإنها غير مسئولة عن هذا الموضوع كما أشيع مؤخرا أو كما يتصور البعض . وأكد وزير القوى العاملة أن الحكومة حريصة على حقوق المواطنين وبخصوص أبنائها المصريين العاملين بالخارج وذلك بواسطة أجهزتها الممثلة في وزارات الخارجية أو القوى العاملة أو أية وزارة أخرى مسئولة عن حقوق الناس .

والقصة كما أوضحها السيد أحمد العمالي وخاصة بموضوع الصفراء بدأت قبل حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وهي عبارة عن حصيلة عمل العاملين المصريين بالعراق وتم تحويلها عن طريق البنك المركزي العراقي إلى البنك المركزي المصري لتوزيعها على البنوك المصرية المختصة لصرف المبالغ لاستحقاقها . ومن هذه البنوك : بنك الرافدين ، وبنك الرشيد وبنك الإسكندرية وغيرها ، إلا أن هذه المبالغ لم تكن تحول من العراق بانتظام من جانب الجهاز المصرفي العراقي فكانت النتيجة تراكم الدين على الجهاز . ٤٠٪ من المبالغ فقط كانت تحول والباقي يتراكم . وفي وقت ما حاولت الحكومة المصرية الاتفاق

على زيادة المبالغ المرسلة إلى مصر وذلك على أن يتم تحويل ٥٠ مليون دولار شهريا ، وبعد الاتفاق لم يستمر هذا الوضع إلا مرتين أو ثلاثة إلى أن قامت الحرب في عام ١٩٩٠ فتزايدت تراكمات الدين لهؤلاء العاملين لدى الجهاز المصرفي العراقي ثم صدر قرار الأمم المتحدة بتجميد أرصدة العراق على كافة مستوى بنوك العالم فتجمدت المركة المالية العراقية وتراكمت الدين بتوقف الصرف . وهنا نوضح أن الموضوع خارج عن إرادة الحكومة المصرية . وهو مستمر منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن

٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٩٥٠٠ فرصة عمل جديدة .. المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسر على القراء الذين يتعثر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل (١١٦ شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظة القاهرة ، الإسكندرية ، الجيزة ، الشرقية ، شمال سيناء . بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

كتب - أمل البرنس:

تحت رعاية وبحضور السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس المجلس القومي للمرأة احتفلت مصر بيوم المرأة العاملة المصرية والذي أقيم لأول مرة في مبادرة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر سكرتارية المرأة العاملة وحضره عدد من عاملات مصر في كافة المحافظات وأقيم الاحتفال بمدينة المحلة الكبرى . أكدت السيدة سوزان مبارك قرينة رئيس الجمهورية في كلمتها أمام الاحتفال بيوم المرأة العاملة على أن أوضاع المرأة المصرية في العقود الأخيرة الماضية شهدت تقدما ملموسا في كافة مجالات التنمية وإنها تتمتع بحقوقها

الدستورية والقانونية التي تكفل لها المشاركة الكاملة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . كما أكدت على أن الاحتفال بيوم المرأة العاملة ليس هدفا في حد ذاته بل له بداية لبرنامج عمل بين المجلس القومي للمرأة واتحاد نقابات عمال مصر لتفعيل دور المرأة العاملة في مجتمع عليها والنهوض بقدراتها ومجمل مهاراتها وذلك بدعم مشاركتها وحثها على الانخراط في برامج التدريب المختلفة ، والسعي لتنمية وتطوير هذه البرامج لتتوافق والتقدم التكنولوجي المذهل في عالم الصناعة والاتصالات والمعلومات . وأضافت سوزان مبارك أن حقوق المرأة الدستورية والقانونية تلزم الدولة بحماية الأسرة والمفولة وتيسر للمرأة التوفيق بين

عملها في المجتمع وواجباتها الأسرية وتعتبر هذه الحقوق هي أهم القومات التي دفعت المرأة إلى سوق العمل بخطوات سريعة وأشارت إلى أن إنشاء المجلس القومي للمرأة جاء تنويعا لهذه المسيرة الصاعدة بالكفاح للمرأة المصرية وتعبيرا صادقا عن إصرار السيد الرئيس على أن تحقيق النهضة لا يمكن أن يحدث عن طريق نصف المجتمع ونهش النص الآخر .. أي لابد أن يقوم على مشاركة بين الرجل والمرأة . كما أكد السيد أحمد العمالي وزير القوى العاملة والهجرة في كلمته أمام الاحتفال ، على أن الوزارة وهي شريك أساسي في التنمية وتسمى إلى اتخاذ خطوات جادة تهدف إلى اندماج المرأة في سوق العمل ورفع قدراتها المهنية وتقديم الحماية والرعاية اللازمة لها

سوزان مبارك والعمالي وراشد يشهدون الاحتفال

الاحتفال باليوم العالمي للمهنة عمل الأطفال بمنشئة ناصر



عقد
المجلس
القومي
للأمومة
والطفولة
بالتعاون مع
مكتب منظمة

مشيرة خطاب

العمل الدولية لشمال أفريقيا
بالقاهرة والذي يرأسه د. إبراهيم
عوض مدير مكتب العمل الدولي
احتفالاً باليوم العالمي للمهنة
عمل الأطفال ، وتم عقده بمنشئة
ناصر بالقاهرة وقد حضر
الاحتفال عدد من أعضاء اللجنة
الفنية الاستشارية للمجلس
القومي للأمومة والطفولة ورئيس
حي منشئة ناصر ورئيس المجلس
الشعبي والقيادات الشعبية
والتنفيذية في ٦٠٠ طفل وأسره

وعدد من أصحاب الورش .
وأكدت البشارة مشيرة خطاب
الأمين العام للمجلس القومي
للأمومة والطفولة في كلمتها في
الاحتفال على أن هذه المناسبة
مناسبة عالمية يتم الاحتفال بها
في كافة أنحاء العالم وقد اختار
المجلس حي منشئة ناصر لإقامة
الاحتفال به حيث أوضحت
الدراسة انتشار ظاهرة عمل
الأطفال بها ومن أجل ذلك أيضاً
قرر المجلس إقامة مقر دائم له
في منشئة ناصر وسبق للمجلس
تنفيذ مبادرة مجتمعية بالتعاون
مع الجمعيات الأهلية تضمنت
تقديم رعاية طبية وخدمات
تعليمية وتوعيه بالأمن الغذائي
وبأخطار المخدرات وتقديم قروض
صغيرة للأسر يحقق لها دخل
يعوض الأسرة عن دفع أبنائها
لسوق العمل .



أحمد الماوي

مليون دولار مبلغ ٦ ملايين لم
يستدل على أصحابها .
والخلاصة أنه خلال الفترة
القادمة لن تأتي أية مبالغ من
العراق سداداً لتلك الصالات
الصفراء حين حدوث انفراجة
وبالتالي لن نستطيع خلال الفترة
القادمة تحويل مبالغ لسداد
مستحقات العمالة المصرية بالعراق
إلا أن وزارتي القوى العاملة
والخارجية تتابعان الأمر لتثبيت
حقوق العاملين المصريين هناك .

رأى للمصريين العاملين بالعراق بمنشئة ناصر

الشاغل خلال الفترة السابقة ومن
خلال مناقشاتها مع وزارتي القوى
العاملة والخارجية والبنك المركزي
نستوضح فيما يخص هذه
الصالات الصفراء بأنها لم تكن
تصرف بشكل منتظم وإنما في
نطاق ضيق ومحدود وتلك المبالغ
كانت عن الفترة من عام ١٩٨٧
وحتى ١٩٩٠/٧/٢ وجاءت الحرب
فتمتدت الأرصدة وتراكمت الديون
إلا أنه في الفترة من ١٩٩٠/٧/٢
وحتى أبريل ١٩٩١ تم تحويل ٨٧
مليون دولار نجتت الحكومة في
الحصول عليها مستحقيها من
خلال محامي استجرتهم ودفع له
مبالغ طائلة ويستثنى من الـ ٨٧

وأثير أكثر من مرة من خلال
جلسات مجلس الشعب .. هذا وقد
بلغ إجمالي المبالغ المستحقة
للعمالة المصرية ٤٠٦ ملايين دولار مستحقة
للافراد (الصالات الصفراء) لـ
٦٣٧ ألف حالة وأغلبها عمالة
بسيطة وأجورها ضعيفة ، وما أريد
تأكيد هنا أيضاً أننا كوزارة قوى
عاملة نتابع ونحافظ للناس على
حقوقها ولرأسنا جهة تحصيلية
للالعمال والمستحقات
ومن جانبها أكد السيد
عبد العزيز مسقطي رئيس لجنة
القوى العاملة بمجلس الشعب
على أن هذا الموضوع كان شاغلنا

المرأة العاملة في المحلة الكبرى



سوزان مبارك

وقد كرمت السيدة سوزان
مبارك ١٥ من قيادات العمل
النقابي من بينهم ١٢ قيادة نسائية
هذا وقد شهد الاحتفال وزراء
التأمينات الاجتماعية والتنمية
الطبية والقوى العاملة والهجرة
ومحافظ الغربية والأمين العام
للمجلس القومي للمرأة .

بالإضافة إلى إعداد صفوف
مستأجلة من الكوادر النسائية
النسائية وتنمية المهارات النكائية
للمرأة العاملة ، كذلك أعلنت أن
الاحتفال يمثل حدثاً كبيراً للغاية
في مسيرة المرأة العاملة المصرية
التي كافتحت على مدى سنوات
طويلة لكي تكون موجودة وفاعلة
ومساهمة في تنمية وتنهضة بلدها .
وأكد السيد السيد راشد رئيس
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
مجدداً حرص السيد الرئيس
حسنى مبارك على حماية مصالح
عمال مصر بما فيها الحقوق
الأساسية للمرأة العاملة التي
أصبحت شريكاً أساسياً في
التنمية ، وأن الاتحاد العام لنقابات
عمال مصر يرفع توجيهاً السيد
الرئيس نصب عينيه ، ويعمل بكل
جدية لتحقيق النهوض بالمرأة
العاملة وتوفير الرعاية اللازمة لها .

من طريق مراقبة تطبيق تشريعات
العمل المنظمة لعمل المرأة مع توفير
المناخ اللائم لها للحصول على
حقوقها وتوفير الرعاية الصحية
والاجتماعية لها .
وأضاف الوزير أن هذا المؤتمر
سيمثل انطلاقة جديدة لإنطلاقات
أخرى عديدة للمرأة المصرية
للعامة من أجل تقديمها ومواجهة
مشاكلها بجدية وعيها كما تعوننا
لتكون في الصفوف الأساسية
لتشارك في التنمية .
كما عرضت السيدة عائشة عبد
الهادي سكرتير الاتحاد العام
لنقابات عمال مصر لشؤون المرأة
العاملة والطفل ، ما حققته
سكترارية المرأة والطفل في مجال
رعاية الأمومة والطفولة ومواجهة
مشكلة عمالة الأطفال وفي مجال
تنظيم الأسرة ومحو الأمية وذلك
بفضل رعاية السيدة سوزان مبارك

اتفاق جماعى بشأن تقرير علاوة خاص

• العلاوة تتراوح بين عشرة جنيها وخمسة وعشرين جنيها

المنظمات العمالية. وقد انتهى المجتمعون بعد التفاوض على الاتفاق بإجماع الآراء على مايلي:

١- الموافقة على صرف علاوة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الخاصة بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى عن شهر يونيه ٢٠٠٣.

وذلك اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٣ وفقا لطرف كل منشأة بعد أنى عشرة جنيها وحده أقصى خمسة وعشرون جنيها.

٢- يتم الصرف فى ضوء الضوابط والتطبيقات التى تصدرها وزارة المالية لصرف علاوة للعاملين

بالقطاع الخاص والذين يسرى فى حقهم قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ إيماناً من الدولة بمبدأ العدالة والمساواة بين كافة العاملين بالدولة.

لذا فقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة وسيرا على النهج فى الأوامر السابقة بالدعوة لعقد اجتماع بديوان عام الوزارة يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٣ الساعة الواحدة والنصف ظهرا برئاسة السيد الأستاذ الوزير أحمد العماوى حضره السيد الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس المجلس القومى للأجور والسادة ممثلو منظمات أصحاب الأعمال والسادة ممثلو

أو بالمؤسسات العامة ، أو بشركات القطاع العام ، أو بشركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط التاب.

كما نصت المادة الخامسة بذات القانون على أنه لاتخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التى تقرر للعاملين بالقطاع الخاص اعتبارا من أول يوليو ٢٠٠٣ وبما لايجاوز ١٠٪ من الأجر الأساسى للعامل فى ٢٠٠٣/٧/٢٠.

أى أن المشرع قد قرر صراحة منح العلاوة الخاصة لجميع العاملين بالدولة ، كما أوضحت المادة الثانية وكذا العاملين

أصدر السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٥ القانون رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٢ بمنح العاملين بالدولة ائوة خاصة حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٢٠٠٣/٧/٢٠ أو تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ.

كما نصت المادة الثانية على أنه يقصد بالعاملين بالدولة فى تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة ، أو بهيئات والإدارة المحلية أو بالهيئات العامة ،

فى لقاء المحررين العماليين بصلاح منتصر:

العمال: قانون العمل الجديد يحفظ للحق فى التشريع والمهنية راشد: حق الممارسة الديمقراطية للعمل النقابى مكفولة للجميع منتصر: القانون لا يفرق بين العاملين بالصحف المستقلة والعاملين بالصحف القومية

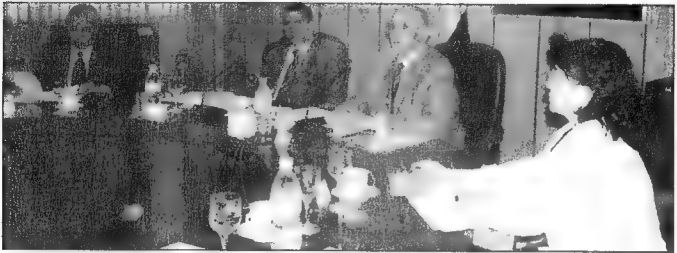
اللقاء الذى حضره أيضا محمد مرسى الأمين العام للاتحاد ووكيل مجلس الشورى وأحمد حرك نائب رئيس الاتحاد العام والأمين العام المساعد المجلس الأعلى للمصاحفة وعدد من القيادات العمالية أن العاملين فى الصحف المستقلة هم صحفيون يمارسون المهنة ولهم علينا حقوق يجب مراعاتها مشيرا

الصحفيين وأن العمل النقابى سواء العمالى أو المهنى يقوم على أهداف ومبادئ إنسانية واحدة وهو حق الممارسة الديمقراطية التى أقرتها التشريعات واتفاقيات العمل الدولية ، وأشاد بدور الأعلام والصحافة الشريفة فى دعم مسيرة العمل والتنمية والإنتاج. أكد الأستاذ صلاح منتصر فى

الخاص رقم ١٢٧ الصادر عام ١٩٨١. وأكد السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى اللقاء الذى نظمه مع الأستاذ صلاح منتصر المرشح نقيباً للصحفيين بحضور العاملين بجريدة العمال أن الاتحاد العام من واجبه رعاية وحماية العاملين بما فيهم

أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل الجديد سيشمل جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية بما فيهم الصحفيين وأن القانون به مواد تحفظ للمجلس حقوق المشرورة والمهنية معاً ، وفيه امتيازات غير متوفرة فى قانون العمل بالقطاع

ة للعاملين بالقطاع الخاص



بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام إلا إذا كان النظام لداخلي للنشأة يسمح بكثير مما تقره هذه التعليمات.

٣- يتم إيداع هذا الاتفاق "اتفاقية جماعية" ونشر هذا الإيداع بالقوائم المصرية مشتملا على ملخص لأحكام الاتفاقية وتولى الإدارة العامة لملفات العمل بوزارة القوى العاملة والهجرة قيد الاتفاقية طبقا لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وقد انتهت الاجتماع بالاتفاق على قيام كل منظمة من منظمات أصحاب الأعمال بمطالبة السادة أعضائها بصرف مانتقرو بهذا الاجتماع تدعيا للسلام الاجتماعى ومراعاة لطروف المعيشة

وقد وقع الاتفاق كل من السيد أحمد العمادى وزير القوى العاملة

والهجرة والكثور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط ورئيس المجلس الأعلى للأجور ، كما وقعه ممثلو كل من أصحاب الأعمال والعمال الذين شاركوا فى هذا الاجتماع.

عبد العزيز عبدالرازق رئيسا للإدارة المركزية بالقاهرة



أصدر وزير القوى العاملة والهجرة قرارا بنقل السيد عبدالعزيز أحمد عبدالرازق رئيس الإدارة المركزية بمحافظة القليوبية إلى مديرية القوى العاملة بالقاهرة وكيلا للوزارة.

وتقدم له بخالص التهاني متمنين له كل التوفيق .

فى هذا الشأن ، كما طالبوا بإنشاء شعبة للصحفيين العماليين تعمل لحماية حقوقهم وتقديم المزيد من الخدمات لهم فى إطار النقابة .

أسوة بالشعب الأخرى كشعبة الصحفيين البرلمانيين والاقتصاديين والرياضيين ، وكذلك المطالبة بحق الصحفيين الرواد الذين أحيلوا للتقاعد فى الأداء بأصواتهم فى انتخابات النقابة

إلى أن القانون لا يفرق بين هؤلاء الزملاء والعاملين بالصف القومية والحزبية الأخرى ، وأن المرحلة القادمة تتطلب تضامير الجهود لاختيار مجلس نقابة قوى الصحفيين.

هذا وقد زار الأستاذ صلاح منتصر "مجلة العمل" والتقى برئيس التحرير السيد الطاهر والزملاء الصحفيين بالمجلة ، وحضر اللقاء الأستاذ محمود دبور وكييل مجلس الشعب الأسبق وعضو مجلس إدارة المجلة ، والأستاذ عبد القادر حميد الكاتب والأديب والشاعر وعضو أسرة تحرير "العمل" ، وقد اتسم اللقاء بموضوعية الحوار حيث ناقش الحضور موقف النقابة من قضية التطبيع والالتزام بموقفها الوطنى

وثيقة العلاج الطبى

تضمن تكاليف العلاج الطبى
الكامل وإجراء العمليات الجراحية
والإقامة بالمستشفيات

الإدارات المركزية : ٢٢٥٥٢٥٠ منطقة القاهرة ، ٢٩٢٣٦٠٠

العلاوات لا تكفى لإصلاح الأجور ومواجهة زيادة الأسعار

كتب - عبد الوهاب محبوب:

احتفلت مصر بمرور ٥١ عاما على قيام ثورة يوليو المجيدة ، وواكب تلك المناسبة مجموعة من الإجراءات والقرارات مهمة في البدء بتطبيق قانون العمل الجديد وبصورة الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، ولما تضمنته من قرارات لتحسين أحوال العاملين بالبلد من بينها قرارات منح العلاوات السنوية والاجتماعية وزيادة المعاشات وتثبيت العمالة المؤقتة على وظائف دائمة بالموازنة العامة للدولة وترقية العاملين الذين يستحقون تلك الترقية في أول يوليو وتعيين ١٥٠ ألفاً من الفريجين للمساهمة في حل أزمة البطالة.

ومنذ قيام الثورة كان الاهتمام الأكبر في إصلاح الأجور ووضع المواطن المصري في مكان يجعله يستطيع مواكبة ظروف الإصلاح الاقتصادي ، وكانت آخر المحاولات صدور قانون العمل الجديد وما تضمنه من تشكيل مجلس أعلى لوضع سياسة للأجور تحقيقاً لهذا الهدف.

العلاوة الاجتماعية

وإذا ما عدنا إلى عام ١٩٨٧ نجد بداية تطبيق العلاوة الاجتماعية حينما قررت حكومة الدكتور عاطف صدقي في موازنة ١٩٨٨/٨٧ منح علاوة اجتماعية للموظفين والعامل بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي وفقاً للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ وعلى نفس النهج سارت الحكومات

التي تلت حكومة دعاطف صدقي. وجاء في المادة الأولى من القانون أرقام ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و١٢٣ لسنة ١٩٩٠ و١٢٣ لسنة ١٩٩١ إقرار مبدأ هذه العلاوة ، إلا أن الفرق الوحيد هو أن هذه القوانين خفضت نسبة العلاوة من ٢٠٪ إلى ١٠٪ من الأجر الأساسي ، وفي عام ١٩٩٣ ثار الجدل حول نسبة العلاوة الاجتماعية وحسم الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبق هذا الجدل بقراره أن تكون العلاوة ١٠٪ فقط من الأجر الأساسي مبرراً هذا الخفض بالخوف من حدوث تضخم بالأسعار ، إذ اهتمت زيادة نسب العلاوة الاجتماعية.

وأكد الدكتور عاطف صدقي آنذاك أن نسبة الـ ١٠٪ في حقيقتها هي ١٧٪ لو أخذنا في الاعتبار إعفاها من الضرائب وضم العلاوات الاجتماعية تصل سنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

وقد استقرت الحكومة على ثبات العلاوة الاجتماعية السنوية باعتبارها أفضل الحلول لمواجهة شبح التضخم واحتمالات زيادة الأسعار ، وأكدت وزارة المالية أن تكاليف العلاوة الاجتماعية تصل إلى ١.٤ مليار جنيه في موازنة العام الجديدة.

زيادة الأجور

وفي موازنة هذا العام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ تضمنت نحو (٢٨٤٦٧) مليون جنيه لتوفير متطلبات العاملين من الأجور والمرتبات وذلك مقابل (٢٣٨٥٤) في العام الماضي أي بزيادة قدرها ٣٦١٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠.٤٪ وكان حجم الأجور في

موازنة عام ١٩٨٣/ ١٩٨٤ ، ٢٨٠٠ مليون جنيه بينما وصلت الآن ٢٨٤٦٧ مليون جنيه بعد مرور ٢٠ عاماً ، أي أن الأجور زادت بمعدل (١٣٧٤٪) أي نحو أربعة عشر ضعفاً خلال تلك السنوات العشرين.

وكان الجانب الأكبر من هذه الزيادة يتمثل في العلاوات الاجتماعية التي قررت الدولة منذ عام ١٩٨٨/٨٧ والتي بلغت ٢٠٪ من المرتبات الأساسية على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية .

فضلا عما تم خصه من هذه العلاوات الخاصة للمرتبات الأساسية ذاتها وما يخص ذلك بالضرورة على الأجور المتغيرة من مكافآت ومزايا نقدية وتأمينية وغيرها.

ملاصق الأجور في الميزانية
ونظرة على مفردات الأجور والمرتبات بموازنة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ يتبين أنها تنطوي على مايلي:

-الأجور الأساسية لنحو ٥٠٥ مليون موظف وعامل نحو ١٠.٧ مليار جنيه.

-المكافآت والبدلات نحو ١٢.٢ مليار جنيه.

- المزايا التأمينية التي تتحملها الدولة نحو ٤.٤ مليار جنيه.

-المزايا النقدية والعينية التي تتحملها الحكومة للعاملين بها نحو ٩.٤ مليار جنيه وتشمل العلاوات الخاصة التي تقرر للعاملين ولم يتم ضمها بعد للمرتب الأساسي.

-توفير قرص عمل لنحو ١٥٠ ألف شاب باعتمادات تقرّر بنحو ١٠٠ مليون جنيه بخلاف قرص العمل التي وفرتها الدولة لنحو

١٧٠ ألف خريج جديد في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، هذا بخلاف ما تسهم به الدولة من اعتمادات في البابين الثاني والرابع لنفع عملية التدريب التحويلي ومساندة وتمويل المشروعات الصغيرة ودعم المشروعات التصديرية بهدف توفير المزيد من فرص العمل للشباب والحد من البطالة

-تقرير علاوة خاصة جديدة تكلفتها ١ مليار جنيه وذلك بخلاف ما تتحمله الدولة من أعباء مالية لزيادة المعاشات نتيجة تقرير مثل هذه العلاوة ويقدر ذلك بنحو ١.٢ مليار جنيه.

-توفير علاوة التأمين النورية والتشجيعية للعاملين في مواعيدها القانونية ، وتقدر اعتماداتها بنحو ٤.٣ مليار جنيه.

-الأجور إذا تستغرق نحو ٢٤.٣٪ من حجم الموازنة العامة للدولة

مساعدة نظم التأمينات

من جهة أخرى تقوم الدولة بمساندة نظام التأمين والمعاشات في مصر وتسهم الموازنة بنحو ١٣٨٤٠ مليون جنيه مقابل ١١٥٥٢ مليون جنيه في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، فإذا ما أضيف إلى ذلك ما تتحمله الدولة كخسرة عن العاملين لديها في نظم التأمينات نحو ٤٣٢٥ مليون جنيه ضمن الباب الأول فإن ذلك يعني أن إجمالي ما تسهم به الدولة في نظم المعاشات يبلغ ١٨١٦٥ مليون جنيه وبزيادة قدرها ٢٦٦٦ مليون جنيه عن العام الماضي.

وأصبحت خزانة الدولة تسهم بكثير من ٧٠٪ من موارد صندوق التأمين والمعاشات لتغطية ما تقرر

الدولة سنويا من مزايا لأرباح المعاشات في حدود ١٠٪ أى أن موارد المتأقذين في حد ذاتها لم تعد تغطى سوى ٢٠٪ من متطلبات المعاشات وهو الأمر الذى ينادى معه البعض بضرورة إصلاح نظام المعاشات في مصر.

● بنك الاستثمار القومي

ومع إنشاء بنك الاستثمار القومي في عام ١٩٨٠ لاستثمار فوائض المعاشات لتحويل المشروعات الاستثمارية للدولة في شكل قروض تؤدى عنها خزانة الدولة فوائد يبلغ سعرها الحالي ١٢٪ فضلا عن سداد أقساطها السنوية.

ومن هنا يمكن القول أن الخزانة تسهم بأموالها في نظام المعاشات ثم تعتمد لتقترض ذات الأموال تقريبا من بنك الاستثمار القومي وتؤدى عنها فوائد وأقساط وهو ما يعنى ازدياداً في الأعباء على خزانة وموازنة الدولة وزيادة في أعباء الدين العام مرتين.

● عشر سنوات

وبحسب معدل زيادة الأسعار نجد أن قيمة الجنيه أمام الدولار عند بدء إقرار العلاوة عام ١٩٨٧ كانت حوالي جنيهين وتطورت هذه القيمة بعد ذلك ومع وجود سوق رسمية وسوق موازية للدولار لبحوث ثبات سعر الصرف ثم شهد قفزات متتالية دفعت سعر الدولار إلى القفز من ٤ إلى ٥ جنيهات بعد أن ظل ثابتا عند ٣.٤٠ جنيهات لمدة طويلة إلى أن تم اتخاذ قرار تعويم سعر الصرف في ٢٨ يناير الماضي ليصل إلى ٦ جنيهات الآن ومع هذا الانخفاض للقيمة الجنيه أمام الدولار الذى يصل إلى ٦٠٪ تقريبا شهدت الأسعار ارتفاعا مشوئها نتيجة اتجاه البعض إلى الغالة بحجة زيادة سعر الدولار وهو ما يجعل البعض يحسب قيمة ارتفاع الأسعار بنسبة ٢٠٪.

أما العلاوة الاجتماعية فقد ارتفعت بنسبة ٧٠٪ وهى نسبة أقرب إلى الحقيقة إذا ما حسبنا

● ١,٤ مليار جنيه تكاليف العلاوة الاجتماعية الجنيـة

● هل ينجح المجلس الأعلى للأجور في تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار

● ١٠,٤٪ زيادة الأجور في موازنة هذا العام

● ١٠,٧ مليار جنيه أجور لنحو ٥,٥ مليون موظف

● ١٢,٢ مليار جنيه مكافآت وبدلات

● ٦٠٠ مليون جنيه تكلفة إيجاد فرص عمل

● ١٥٠ ألف شحاسب من ألفي ريجان

● نسبة الأجور ٢٤٪ من حجم الموازنة العامة

● خلال عشر سنوات العلاوة الاجتماعية

زادت ٧٠٪ والأسعار ٢٢٠٪.

● إصلاح نظام الأجور

وزير الخبراء أنه لابد من وضع البات لإصلاح نظام الأجور في مصر تعتمد على الأجر مقابل الإنتاج مثل باقي دول العالم بحيث تصبح فلسفة الانتظار في العمل هي المحرك الرئيسي للإنتاج.

ويؤكد هؤلاء الخبراء أن سياسة الأجور والمربعات تحتاج إلى استراتيجية جديدة تقوم على اتساق نظام الرواتب والأجور من خلال دعم دور الأجهزة الرقابية في تتبع وعلاج مظاهر القصور والتسيب في بعض الأجهزة الإدارية ومواجهة مظاهر إهدار المال العام والترتب.

● المدخل لزيادة الأجور

ولإنجاح سياسة الأجور من الضروري السير بخطى حثيثة نحو الإصلاح الاقتصادي حتى يمكن تدبير الأموال الكافية التي تحقق هدف زيادة الأجور وتوازنها مع الأسعار.

وقد أصدرت عدة جهات محلية بداية تقارير أكدت جميعها التحسن المستمر للاقتصاد

القيمة الحقيقية للجنيه وارتفاع الأسعار ما .

أى أن هناك فجوة بين الأسعار والأجور تصل إلى ٢٢٠٪ .

ما يتطلب وضع استراتيجيات جديدة بالنسبة للأجور وهذه مهمة المجلس الأعلى لسياسات الأجور الذى نص قانون العمل الجديد على تشكيله برئاسة وزير التخطيط.

مواجهة زيادة الأسعار وقد أثرت تلك القضية خلال مناقشات مجلس الشعب للموازنة الجديدة ووضعت أمام المجلس الجديد للأجور عندا من المقترحات أهمها:

— رفع نسبة العلاوة الخاصة إلى ٢٠٪ على الأقل مع سريانها على الأجر الثابت والمتغير.

— وضع حدود الإعفاء العائلي لصوت خفض حقيقي في عبء الضريبة على الدخل مما يعنى حدوث زيادة فعلية في هذه الدخل.

— الإسراع بتنفيذ ماورد في قانون العمل من تخصيص إعانة البطالة تمتع للعاملين الذين تتوافر لهم الكفاءات ولايجدون فرص العمل المناسبة.

● المصري

● خمس إيجابيات

وقد رصد الجهاز المركزى للمحاسبات في تقريره السنوى ظواهر إيجابية خمس تمثلت في تحسين الأوضاع الهيكلية للاقتصاد المصري من خلال زيادة معدلات النمو السنوية وزيادة تحسين مستوى معيشة الفرد وزيادة الدخل الحقيقي بمعدل نمو ٢٪ سنويا وانخفاض معدل الإحالة بواقع ١,٢٪ سنويا وزيادة متوسط نصيب الفرد من استثمارات البنية الأساسية ١١,٧٪ من البنية الأساسية الاجتماعية.

● انخفاض معدل البطالة

كما تضمنت الظواهر الإيجابية انخفاض معدل البطالة بنسبة ٢٪ سنويا وتراجعت نسبة طالبي العمل إلى قوة العمل من ٨,٨٪ إلى ٧,٤٪ وهذا يرجع إلى تزايد دور القطاع الخاص في التشغيل وتحسن إنتاجية المشتغل بواقع ٢,٤٪ سنويا وارتفاع أجر المشتغل بنسبة ٨,٧٪ سنويا وتزايد الدور الإنمائي للقطاع الخاص وزيادة نصيبه من الاستثمارات وأيضا نصيبه من العمالة من ٩٪ إلى ١٠,٢٪ حيث شهدت سنة ٢٠٠٢ ألف فرصة عمل بالقطاع الخاص .

● متوسط الدخل

وأشار التقرير إلى أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد ارتفع من ٤٢٠٦ جنيهات عام ١٩٩٧ إلى نحو ٤٨٢٦ جنيهات حاليا بمعدل ٣,٨٪ سنويا ، كما زاد متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الموجهة للبنى الأساسية المادية والاجتماعية من ٤٢,٤ ه جنيه عام ١٩٩٧ إلى نحو ١٢٠٥,٩ جنيه حاليا بمعدل نحو ١٦٪.

والسؤال المهم الذى ينتظر إجابة عملية لمسم قضية التوازن بين الأسعار والأجور هو . . هل يستطيع الاقتصاد المصري تحمل عبء وضع سياسة واضحة للأجور والمربعات تلبي احتياجات الأسرة المصرية لمواجهة مطالب الحياة؟

ما إن بدأت الحكومة تناقش ميزانية العام المالى الجديد ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، حتى برزت مشكلة كبيرة اسمها " العجز فى الميزانية " وهى بالأرقام ، باختصار شديد تعنى أن الإيرادات المصرية ١١٦,٥ مليار جنيه ، لا تكفى حجم الإنفاق المطلوب وقدره ١٥٩ مليار جنيه ، أى أن هناك عجزا مقداره ٤٢ مليار جنيه سوف تضطر الحكومة إلى اقتراضها بضوائد عالية ، تزيد من حجم المشكلة .. ومشكلة العجز لم تبرز فى الميزانية فجأة وإنما منذ سنوات والعجز يزداد عاما بعد عام مما جعل الحكومة تهتم بهذه المشكلة ، وتحاول تقليل هذا العجز أو خبائه عند هذا الحد !! وما بين الاقتراح بزيادة الإيرادات ، واقتراح أخربترشيد الإنفاق .. كان هذا التحقيق

تطبيق : انتصار سليمان

الطريق الوحيد لحل العجز فى الميزانية

زيادة الإيرادات .. وترشيد الإنفاق

فى المناسبات المختلفة كذلك حظر تركيب الخطوط الهاتفية المصحوبة بخاصية الاتصال بالمصموم أو النداء الآلى ، إلا بموافقة الوزير المختص وللضرورة الحتمية ، كما شملت القرارات ترشيد السفر إلى الخارج لجميع الوزراء والمحافظين إلا فى أضيق الحدود ، وقد بدأت الإجراءات الفعلية لترشيد مكاتب التمثيل المصرى بالخارج .

كما تضمنت القرارات حظر التصريح بعقد مؤتمرات محلية إلا بعد موافقة رئيس الوزراء بناء على عرض وزير المالية ويكون ذلك فى أضيق الحدود

ترشيد الاستثمارات

والجدير بالذكر أنه خلال السنوات الثلاث الماضية تم إنفاق ٢٥٠ مليون جنيه على وسائل الانتقال بالوزارات ، و ٦٠٠ مليون جنيه على البنى التحتية الإدارية ، و ٥٠٠ مليون جنيه على تجهيز هذه المباني .

وتطبيقا للقرارات السابقة أكد د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أنه يتم سنويا النظر فى البند الخاصة بوسائل الانتقال والمباني الإدارية ، والتجهيزات السنوية لإمكانية ترشيدها وتخفيفها .

وحقيقة الأمر أن ما ينفق على هذه الأمور يمثل ١٪ من إجمالي الاستثمارات السنوية ،

المحلى فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ وسنضم إلى ٢٧٠ مليار جنيه بنسبة ٦٢.٢ ٪ من الناتج المحلى فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٤

وفى نفس التوقيت سيصل الدين المحلى العام إلى ٢٢٠ مليار جنيه تمثل ٧٨٪ من الناتج المحلى كما بلغ الدين العام الخارجى المستحق على الحكومة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ما قيمته ٢٨,٦ مليار دولار ، تعادل ١٧١ مليار جنيه . وبذلك ، فإن إجمالى الدين المحلى والخارجى يفوق الناتج المحلى .

ترشيد الإنفاق الحكومى

وقد حظيت الميزانية العامة بمناقشات كثيرة ، واقتراحات أكثر يهدف ترشيد الإنفاق ، وزيادة الموارد المالية ، كما بدأت الحكومة تتخذ إجراءات فعلية لترشيد الإنفاق الحكومى فقد أصدر د. عاطف عبيد رئيس الوزراء عدة قرارات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومى حظرت هذه القرارات على الوزارات والهيئات ، وشركات القطاع العام ، والأجهزة التى لها موازنات خاصة ، شراء سيارات الركوب إلا بموافقة وزير التخطيط كما تضمنت القرارات حظر إنشاء أية أجهزة أو هيئات أو صناديق أو شراء أجهزة مكتبية أو أثاثات فيما يجاوز الاعتمادات للدرجة فى الموازنة ، وبمراعاة أحكام التشريعات العامة. كما حظرت القرارات نشر التهاني والتعازى

كشفت الموازنة الجديدة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ التى وافق عليها مجلس الشعب ، وبدأ العمل بها فى يوليو الماضى- عن تفاقم الأزمة الاقتصادية عاما بعد عام ، حيث تتزايد الفجوة بين الموارد المالية للدولة ، وبين مصروفاتها بشكل مطرد فبالنظر إلى مشروع الموازنة على مدى ٤ سنوات مضت ، نلاحظ ارتفاع النفقات من ١١٢,٥ مليار جنيه ، إلى ١٥٩ مليار جنيه بنسبة ٤١ ٪ ومتوسط نسبتته ١٠٠ ٪ سنويا تقريبا ، بينما ارتفعت الإيرادات العامة للدولة خلال نفس الفترة من ١٠٠ مليار جنيه إلى ١١٦,٥ مليار جنيه ، بنسبة ١٦ ٪ بمتوسط ٤٪ سنويا فقط ونتيجة لذلك زاد العجز الإجمالى بطارد خلال السنوات الأربع الماضية من ١٢,٥ مليار جنيه ، إلى ٢١ مليار جنيه فى العام التالى ، ثم ٢٢ مليار جنيه فى العام التالى ، ليصل إلى ٤٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

كما زاد العجز الصافى من ٤ مليارات جنيه تمثل ١,٥ ٪ من الناتج المحلى عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، إلى ٢٨,٧ مليار جنيه تمثل ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ . هذا بخلاف مديونية الهيئات الاقتصادية من ١٦٤,٤ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ ، إلى ٢٢١,٢ مليار جنيه بنسبة ٨,٢ ٪ من الناتج



د. عاطف عبيد

• لابد من إعادة النظر في نظام الضرائب.. الجمارك.. الدعم.. التأمينات الحكومية والمواطنون.. مطالبون بترشيد الإنفاق



د. محمد يوسف



د. زكريا عزمي



د. محمد عثمان

ويخضع للرقابة الشديدة قبل الصرف حيث يقوم بها المراقب المالي ، أو مندوب وزارة المالية لتتأكد من توافر البند المطلوب الإنفاق عليه في الميزانية ، وملاحظة الإجراءات القانونية وهناك أيضا رقابة بعد الصرف يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات عند مراجعتها لجميع الأعمال المالية والإدارية بالجهات الحكومية .

ويشير وزير التخطيط إلى أن الإنفاق الاستثنائي هو البند الذي يمكن إخضاعه للترشيح ، وهو ما يقع بدوره على نطاق اختصاصات وزارة التخطيط ، والمالية ، وتعد حلقة نقاش سنويا بين وزارة التخطيط ، والوزارات الأخرى لتحديد أولويات العمل بالمشروعات المختلفة ، والبدء بها ، وتبدأ بالمشروعات الجارية لانتهاؤها العمل بها ، ثم المشروعات المعروفة عائدا وأخيرا المشروعات التي تعتمد على منتجات محلية

البذخ والإسراف الحكومي

ويشير د. زكريا عزمي إلى أن المشكلة ليست وليدة الساعة ، وإنما الاحتلال في الموازنة بدأ منذ التسعينيات وتفاقم مع مرور الزمن ، وحذر الحكومة من المساس باحتياجات محدودى الدخل عند حل المشكلة ، فيجب البدء تماما عن التفكير في تقليل الدعم المقدم للسلع الأساسية للمواطنين أو فرض ضرائب جديدة ، أو زيادة أسعار الخدمات والمرافق بهدف زيادة موارد الدولة ، أو الاعتماد على أموال التأمينات والمعاشات لسد هذا العجز .

أما عن مظاهر البذخ والإسراف في أجهزة الدولة ، فقد عبه د. زكريا في مظاهر كثيرة مثل انتشار آلاف أجهزة الكمبيوتر بالمدارس دون تحقيق الاستفادة منها ، وكتابتها ديكر تكمّل

حديث الحكومة عن تحديث التعليم ، كذلك المشروعات التي بدأتها الحكومة منذ سنوات ولم تنته منها حتى الآن ، وكل عام تتدرج في الميزانية الجديدة ، وقد زادت تكلفتها بسبب ارتفاع الأسعار كذلك انتشار آلاف الخبراء والمستشارين بالوزارات ، وحصولهم على رواتب بالمالين دون الاستفادة منهم كذلك تجهيز مكاتب الوزراء والمصافين بأفضل الأثاث المستورد من الخارج ، مثل محافظ الشرقية الذي تكلف تجديد مكتبه ومكتب سكرتير عام المحافظة مبلغ ٢ مليون جنيه ، واستيراد بعض السلع الاستهلاكية التي تنفق فيها الدولة من احتياطيها الأجنبي الملايين ، مثل الأثاث ، والفجل الصيني ، الذي وصل سعره ١٥ جنيهًا للكيلو ويأتي المتجات الصينية التي غزت الأسواق المصرية فأضرته بشكل مضاعف .

تغيير في سياسة الحكومة

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أكد التقرير على أن استمرار زيادة النفقات العامة بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الموارد المتاحة كان السبب الرئيس وراء اطراد العجز والذي يمثل بنحو ١٠.٣ ٪ من

الناتج المحلي

وحذر التقرير من اعتماد الحكومة عند تغطية هذا العجز على القروض مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة أعباء الدين العام المحلي والخارجي : والذي وصل إلى ٤.٤ مليار جنيه ، واقترح التقرير لتحقيق زيادة الموارد ضرورة مكافحة التهريب الضريبي والجمركي ، ومصادرة أموال تجار المخدرات ، والمهين غير الشرعية ، وإلزام أصحاب المهن الحرة ، بإعطاء كل من يتعاملون معهم إيصالات ، وحصر دقيق للمصانع والأنشطة غير المرخصة وإعادة تنظيمها وتطويرها وتحسين درجة جودة إنتاجها ، كما طالب تقرير مجلس الشورى بسرعة التخلص من المخزون الراكد ، والذي يقدر بـ ٥٠ مليون جنيه ، واتخاذ إجراءات جادة لتحصيل المتأخرات المستحقة للحكومة ، والحد من زيادة هذه المتأخرات ، والتي بلغت ٢٨.٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠١

كما أشار تقرير الخطة والموازنة بمجلس الشعب إلى ضرورة تقديم دعم مالي في الموازنة الجديدة ، حتى تستطيع الإيفاء بمتطلبات المجتمع ، ظل فإن الموارد المتاحة يصعب تحقيق

متطلبات المجتمع ، إذا فالأمر في حاجة إلى أن يعيد المجتمع النظر في أولوياته ، وتقليصها على نحو يعظم العائد من الموارد .

كما اقترح التقرير عدة إجراءات منها :
- إعادة النظر في السياسات الخاصة بالإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها مشروعات الاستثمار منذ صدور قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك في إطار إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى زيادة موارد الدولة من خلال تخفيض أسعار الضريبة على الأرباح وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي .

- إعادة النظر في أسلوب توزيع الدعم المباشر كي يقتصر على مستحقيه نظرا لأن النظام الحالي يفيد القادر أكثر من المستحق لأن القادر يستولى أكثر .

- إعادة النظر في سياسة تسعير الخدمات العامة بهدف إصلاح الخلل المزمن في موازنات الهيئات الاقتصادية ، مع مراعاة ظروف محدودى الدخل.

- العمل على رفع معدل الادخار بخلق أوعية ادخارية جديدة وتعمية قطاع التأمين بأشكاله المختلفة ، وخلق منافذ استثماري قوى يشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- إصلاح نظام المعاشات بما يكفل سلامة النظام ، إذ إن الدولة تسهم بأكثر من ٧٠٪ من موارد صناديق التأمين والمعاشات للوفاء بالتزاماتها .

زيادة الإيرادات

يقول د. شريف الفياض عضو اللجنة الاقتصادية بحزب التجمع وياحث بمركز بحوث الصحراء .

إن ميزانية الدولة عبارة عن إيرادات ومصروفات ، الإيرادات هي تحصيل أموال الضرائب ، والجمارك ، والصناديق تحويلات المصريين ، والقبول ، وقناة السويس ... الخ

وإذا كانت المصروفات بها عجز ، فيجب أن نعلم أن الإيرادات أيضا انخفضت ، وبالتالي يجب أن نعيد النظر فيها لتأكد : هل يتم تحصيل الإيرادات تحصيلًا حقيقيا ؟ على سبيل المثال الضرائب هل يتم تحصيلها من القطاع الخاص بانتظام ، كما يتم تحصيلها من العاملين بالقطاع العام .

كذلك الجمارك تخسر جانبًا كبيرًا من دخلها بسبب الاتفاقيات التي وقعتها مصر مثل

اتفاقيات الشراكة ، الكوميسا ، التجارة الحرة . الخ
أما دخل قناة السويس وتحويلات المصريين فهو دخل متذبذب مرهون بالطرف السياسية والدولية ، وقد تأثر بالفعل بسبب ظروف حرب العراق ، والأوضاع الدولية السيئة.

كذلك لابد من زيادة الصادرات فسقطت صادراتنا المصرية تتجه إلى السوق الأوروبية ، حيث تصدر ٤٠٪ من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي ، و٣٣٪ منها سلع زراعية ، حيث لا تتمتع السلع الصناعية بالميزة التنافسية ، باستثناء أنواع بسيطة من الفول والنسج والنباتات العطرية ، وبالتالي لابد من زيادة الصادرات لجذب مزيد من العملات الأجنبية ، وتنشيط حركة الصناعة والسوق المصرية نحو تزايد إيرادات الدولة .

هذا بالنسبة للإيرادات أما عن المصروفات فيجب أن نعيد النظر فيها أيضا ، فهناك موارد كثيرة يجب النظر في الإنفاق عليها مثل الملايين التي تنفق في تجهيز مكاتب الوزراء وسياراتهم ، وصيانة الأجهزة التابعة لهم ، كما يجب أن نعيد الحكومة النظر في الإنفاق على الأجهزة الأمنية ، مثل الجيش ، والشرطة ، والأمن المركزي وغيرها من الأجهزة الموجهة لحماية وأمن المواطن ولكنها تستهلك جزءا كبيرا من ميزانية الدولة .

ويؤكد د. شريف أنه لو استمر الوضع كما هو فسوف تحدث أزمة اقتصادية كبيرة قبل عشر سنوات ، فمع التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية ، وزيادة الأسعار ، سينخفض دخل المواطن .

لذا يجب أن يحدث تغيير في الهيكل الاقتصادي المصري ، للحد من التضخم والارتفاع الجنوني للأسعار ، ويأتي ذلك من خلال زيادة الإنتاج وجوته ، حتى يمكن زيادة الصادرات ، وتمتلك السلع المصرية من منافسة مثيلتها الأجنبية داخل مصر وخارجها وتنشط حركة السوق .

الفاقد في الكهرباء والماء

يقول د. محمد يوسف نائب رئيس مركز الدراسات التجارية بجامعة القاهرة : تقليل العجز في الميزانية لن يأتي من تقليل المصروفات ، وترشيد الإنفاق الحكومي فقط ، وإنما يجب أن تسهم الحكومة والمواطنون في تقليل هذا العجز فلذا كان هناك ملايين الجنيهات تنفق على

المباني ، والإنشاءات ، والاستهلاك المظهري ، فيجب أن نعلم أن هذه المباني تعتبر أصولا مملوكة للدولة ، يمكن الاستفادة منها ، وهو ما تقوم به الحكومة الآن حيث عرفت بعض المباني والأراضي المملوكة للدولة للبيع ، بهدف خفض الدين العام .

ويشير د. يوسف إلى أنه يجب الترشيد فيه ، وهو تقليل الفاقد في استخدام المياه والكهرباء ، فالدولة تنفق الملايين في علاج مياه النيل ويهدر المواطنون أكثر من ٥٠٪ من المياه بدون الاستفادة منها بل وتسبب لنا مشاكل مثل غرق بعض الشوارع في أنهار ماسورة مياه ، أو زيادة الصرف الصحي .

فلماذا ونحن دولة تعاني من اقتصاد مجهد ، وصحراؤها في حاجة لنقطة المياه لا نحافظ على الماء ، ونقل الفاقد منها .

وفي مجال التعليم والصحة والخدمات الثقافية والرياضية ، والتي تنفق عليها الدولة أكثر من ٦٣ مليار جنيه سنويا لماذا لا تسهم الجمعيات الأهلية رجال الأعمال في هذه الخدمات وقد أثبتت التجارب أن الدولة وحدها لا تستطيع القيام بهذه الخدمات على المستوى المطلوب منها .

وأخيرا

تحاول الحكومة جاهدة ترشيد الإنفاق لتقليل العجز في الميزانية ، وقد بدأت الوزارات المختلفة في تقديم بعض الاقتراحات التي تهدف إلى تخفيف العبء عن ميزانية الدولة ، حيث تسعى وزارة التموين لتقليل الدعم المقدم لرغيف الخبز ورفع سعره بهدف تحسين نوعه .

كما اقترحت وزارة الإسكان على مجلس الوزراء تنفيذ مشروع ترميم العقارات حيث يوجد في مصر ٤٠ ألف مبنى مقام قبل عام ١٩٦٠ ويطلب صيانة عاجلة ، ويقضى الاقتراح بتنفيذ عملية الترميم ، ثم قيام شركات الكهرباء بتحصيل فاتورة الترميم من المواطنين أسوة بما تم في مشروع النظافة وإن كانت هذه الاقتراحات لم تلق ترحيبا من الجهات المختصة ولكنها محاولات للخروج من الميزانية المحدودة ، والتي تتكلف سنويا أعباء جديدة فوق أعينها .
ونحن بدورنا نطالب بأن تكون هذه الاقتراحات مدروسة دراسة واقية من جهات اقتصادية مختلفة لنتحاشن معا الضرر من المرق الاقتصادي الذي يزداد عاما بعد عام .



قناة البحر الميت الحقيقة.. والسراب

على مسؤولية المختصين:

لا خوف على قناة السويس

هجأة .. علا صوت الجدل .. تماما كائنار التي تشتعل من جديد في الرماد أو الركام .. والسبب هو قناة البحر الميت ومحاولات اتصالها بالبحر بالأحمر من ناحية والمتوسط من ناحية أخرى .. وهو ذلك الحلم القديم لإسرائيل والذي تسعى من جديد لإحيائه .. ورغم مطالبة الأردن باعتبارها أحد المستفيدين ضمن الأطراف الثلاثة " بالشروع في إنشاء تلك القناة إنقادا في المقام الأول للبحر الميت الذي أصبح وجوده مهددا إلا أن المشروع لا يزال في مرحلة البحث والدراسة نظرا لعدم التأكد من فاعلية نتائجه وفق ما تقوله البحوث والتقارير .. مجموعة من رجال السياسة والاقتصاد يطرحون رؤيتهم حول هذا الموضوع من خلال استعراض فكرة هذه القناة ومدى نفعها لبعض الدول العربية وإسرائيل أولا بالإضافة إلى مشروع عربي مواز ومدى تأثير هذه القناة في حال إنشائها على قناة السويس



د. على الدين هلال



د. محمد عبدالله

تحقيق : مجيب رشدي

خبراء المياه في العالم أكدوا أن المصير القريب للبحر الميت هو الجفاف والتحول إلى بركة صغيرة وأن الأمل الوحيد لإنقاذها يكمن في ضخ المياه فيه من البحر الأحمر أو البحر المتوسط .. في الوقت الذي يؤكد فيه علماء الجيولوجيا أن من شأن تنفيذ هذا المشروع التسبب في وقوع زلازل مدمرة إذ من شأن ذلك أن تصب كميات هائلة من مياه البحر المتوسط أو البحر الأحمر في البحر الميت وياعتبار الأخير يقع في أخفض منطقة في العالم فإن الضغط على قاع البحر الميت سيؤدي متسببا في حدوث اختلالات عبر طبقات الأرض في منطقة الأغوار الأردنية

هذا مقال له لنا في بداية حديثه د. عبد المنعم سليم رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

وأضاف : ورغم ذلك فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون يسعى لإحياء هذا المشروع القديم الذي كان يمثل بشق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت المسمى بمشروع قناة البحرين واستبدله اليوم مؤقتا بمشروع قناة البحرين البديل الأحمر والميت .. وقد سعت الأطراف الثلاثة " الأردن وفلسطين وإسرائيل " كما يقول د. سليم للحصول على دعم المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي " منتدى دافوس " الذي انعقد في عمان مؤخرا على البحر الميت ، وذلك من أجل تمويل مشروع قناة تربط بين البحرين الميت والأحمر والذي يحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة قدرها الخبراء بأكثر من ٥ مليارات دولار على مدى عشر سنوات وفق دراسة جندى للمشروع أجراها البنك الدولي عام ١٩٩٧ فيما تتكلف قناة الميت والمتوسط عشرات المليارات من الدولارات .. وكان الأردن قد قدم مشروع إنشاء قناة بين البحرين الميت والأحمر خلال خمسة الأرض في جهرن استسحب يجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢ ، غير أن الدول العربية التي ترفض أي تعاون مع إسرائيل عارضت هذا المشروع بشدة متقدمة الرغبة الأردنية في تنفيذه

وماذا كان مضمون هذا المشروع الذي تقدمت به الأردن ؟

يقول د. عبد المنعم سليم : المشروع كان يهدف لمعالجة مشكلة انخفاض السرعة لسرير البحر الميت الأكثر انخفاضاً في العالم فقد أصبح حجم مياهه اليوم أقل من ثلث ما كان عليه عام ١٩٦٠ قريبا بات مستواه ٤١٥ متراً تحت سطح البحر بسبب استنزاف جزء كبير من موارده المائية التي تغذيها وخاصة من قبل إسرائيل .. وتهدف المرحلة الأولى من المشروع لربط البحرين

الميت والأحمر عبر قنوات مائية تمتد على طول ١٨٠ كيلو متراً ثم بناء مصانع لتحلية مياه البحر الأحمر وإنتاج الكهرباء ، ويستمر نقل هذه المياه بعد ذلك إلى عمان والضفة الغربية والقدس .. ومعد أن حوت إسرائيل كميات كبيرة من نهر الأردن وروافده إلى بحيرة طبريا ، بدأ منصوب المياه يقل في هذا البحر الداخلي " الميت " كما أخذ طول البحر يتناقص نتيجة الجفاف التدريجي لأجزائه الجنوبية واضمحلال مساحته ، والتذبذب الذي يتعرض له منسوب سطحه في الوقت الحاضر ناجم عن عوامل بشرية تتمثل بإقامة السود والخزانات المائية وتحويل مجاري الروافد وخاصة مياه نهر الأردن واستخدامها لأغراض الري والتوسع الزراعي ناهيك عن نسبة التبخير العالية بسبب درجات الحرارة المرتفعة في منطقة غور الأردن ، وقد استمر تراجع منسوب مياهه ووصل مع مطلع التسعينيات لأكثر من ٤١٠ م، مما ينذر بموتها وبناء على ذلك الإسرائيليون بتوسيع دائرة التراجع المتعلقة بظاهرة اضمحلال البحر الميت وراحوا يتحشرون عن ضرورة إنقاذ وحمايته من الاضمحلال من خلال شق قناة تصله بالبحر المتوسط تخوضه عن كميات المياه التي اقتطعها إلا أن هناك أهدافا إسرائيلية أخرى كإقامة وراء ذلك وإحياء لهذا المشروع .. هل كانت هناك بدائل مقترحة لشق تلك القناة ؟

يقول د. سليم : تم اقتراح ثلاثة حلول أولها : شق قناة من خليج حيفا عبر مرج ابن عامر إلى بيسان في غور الأردن واستكمال ذلك من خليج حيفا عبر وادي عربة

أما الحل الثاني فهو شق قناة تمتد من شمال أسنود على المتوسط إلى البحر الميت مباشرة جنوب منطقة تدعى تلة قمران

والثالث هو شق قناة من شمال خان يونس على البحر المتوسط مروراً ببئر السبع جنوباً حتى البحر الميت شمال قلعة عدة التاريخية

استفادة قصوى

ومما سبق يتضح لنا أن إسرائيل هي المستفيد الأول والأكبر من مشروع شق تلك القناة .. فما وجه هذه الاستفادة ولماذا تتمسك كل هذه التمسك بالمشروع ؟

جيئنا د. محمد عبد الله نائب رئيس جامعة الإسكندرية بقوله :

إسرائيل تهدف من وراء إنشاء هذه القناة إلى عدة أمور هامة أولها توليد طاقة هيدروكهربائية كبيرة من خلال توربينات .. وثانيها إحياء مشروع الوقود الزيتي من الزيت الصخري الموجود في الجبال المطلّة على البحر الميت الذي تقدر كميته بألفي مليون طن .. ثم إحياء

المشروعات السياحية على طول القناة بإنشاء بحيرات اصطناعية ونواد استجمامية وفنادق .. أيضا استفادة أخرى وهي تحلية مياه البحر واستكمال مشروعات إعمار النقب إضافة إلى استخدام القناة كسور خضفنى أرضى استراتيجى لحماية إسرائيل من أي زحف عربي من الجنوب وقد فكرت إسرائيل بالتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث الأمريكية في مشروع لإنقاذ آلاف مجاثبات من الطاقة الكهربائية المستمدة عن طريق نقل ٢٥٠٠ مليار جالون من المياه سنويا من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت وقد بلغ هذا المشروع تخفيضه في عام ١٩٩٢ خلال جهود ودراسات قام بها مركز أبحاث أمريكي معظم باحثيه من اليهود .

وأوضحت تلك الدراسة أن بإمكان إسرائيل أن تستخدم الطاقة الكهربائية المستخدمة من صلب المياه بهذه الكمية من المتوسط إلى البحر الميت في إزالة ملوحة ٤٠٠ مليار جالون من المياه سنويا ومن المعروف أن إسرائيل تستهلك سنويا ما يعادل هذا الرقم تماما أي أن المشروع يكفل لها مضاعفة مياهها إلا أن المشروع لا يخلو من مصاعب.

وماهى هذه المصاعب

يضيف د. عبد الله هي عدة مصاعب أهمها توسيع مساحة البحر الميت بنحو ٤٤٠ ميلا مربعا ويتطلب هذا بالتالي حفر ٢٠٠ مليار ياردة مكعبة من التراب والصخور ستستخدم في توسيع الأرض على حساب البحر الأبيض المتوسط ... وهنا بإمكان إسرائيل أن تضيف ما يعادل ٢٨٠ مليار مربعا إلى مساحة شواطئها بمستوى البحر أي أن تكسب ١٠٨ ملايين ياردة مربعة من الأرض بدون حرب .. كما أن بإمكانها أن تضيف مساحة ٢٥٠ ميلا مربعا تحت مستوى سطح البحر .. ومعنى ذلك أنه سيكون باستطاعة إسرائيل أن تضيف إلى مساحتها ٧٢٥ مليار مربعا من الأرض التي يمكن معالجتها لتصبح جاهزة للزراعة وإقامة مكن جديد في تل أبيب بمساحة ١.٣ مليون ياردة مربعة ، وكذلك منطقة حرة للتجارة تروج فيها صناعاتها المحلية وتنافس بذلك دور بيروت القديم الذي يخشون كثيرا من عودته .

وستطيق أن نذكر مدى أهمية هذا المشروع لإسرائيل بمعرفة أن نحو ٨٠٪ من سكان إسرائيل يعيشون على مساحة ألف ميل مربع من السهل الموازي للبحر المتوسط الأمر الذي يساعد على استيعاب سكان جدد

ويضيف د. محمد عبد الله : والأرض الجديدة لن تكلف إسرائيل لإيجادها سوى جزء من القيمة الحقيقية لها عندما تصبح عقرات

الأهداف السياسية والاقتصادية ورغم التكاليف ، قبا لإمكان التنفيذ على مراحل لتحقيق عدة أهداف منها :

- تحقيق مشروع الطريق المائي بين الخليج العربي والبحر المتوسط .

- التعاون مع تركيا باعتبارها لئاطكية تقع اليوم تحت الاحتلال التركي .

- إلتزام القناة التي ستعبر عليها بالفائدة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا ، وبالتالي ضرب التنسيق بينها وبين إسرائيل ضد العرب .

- إقامة منشآت تحلية للمياه البحرية المالحة في عدد من المناطق البعيدة عن البحر مما يخفض من تكاليف النقل فيما لو أقيمت تلك المنشآت قرب البحر .

- إضافة الأهمية الاستراتيجية على موقعي سوريا والعراق .

- الإفادة من كميات الصجارة والتراب الهائلة الناتجة عن عمليات العفر في التوسع في البحر المتوسط .

- إقامة مشاريع اقتصادية وسياسية ضمن الأراضي المضافة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية .

- وتظل هناك مشكلتان دون إلتزام هذا المشروع العربي ، الأولى خاصة بالتمويل ، ولكن يكفي توافر رأس المال المناسب لإتمام المرحلة الأولى ، ومن ثم استخدام عوائدها لإتمام المرحلة الثانية وهكذا ، أما المشكلة الثانية فهي أن مياه الفرات عذبة ومياه المتوسط مالحة ولذا يجب إجراء الدراسات الجيولوجية والمائية اللازمة لمنع خط كميات كبيرة من مياه الفرات بالمتوسط والاقتصاد على جزء بسيط من النهر ويصيح تصبح نسبة الملحة بعد الخلط في هذا الجزء كافية لري بعض أنواع من المحاصيل الزراعية .

بتنفسه حملة لإعادة توزيع سكان الدولة العبرية عبر تكثيف مشاريع الإسكان والاستيطان في النقب كما أقام مخاض ديمومة النوى ، ورغم ذلك فقد بقيت المحاولات التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لجذب مستوطنين جدد إلى هذه المنطقة القاحلة محدودة التأثير ، وذلك بسبب مناخها القاسي وشمع المياه ولهذا السبب فقد بدأ منذ عام ١٩٧٦ التفكير الجدي بكيفية حل هذه المعضلة حيث تم في ذلك العام تكليف شلومو أكشتاين بتقديم دراسة للحكومة الإسرائيلية التي كانت برعاية حزب العمل حول الموضوع فاقترح تحلية مياه البحر وتشجيع السياحة في المناطق الشمالية الشرقية من النقب .

وتواتل المبادرات لتبني الفكرة مع تولي حزب الليكود السلطة عام ١٩٧٧ وكذلك خلال حكومات إسرائيلية أخرى متعاقبة إلا أن المشروع ظل مجرد حبر على ورق إلى أن أصبح تحقيقه طمعا لإسرائيل تسعى إليه بكل الطرق .

وتعقبا على ذلك يقول د . علي الدين هلال وعليه .. فإن البحر الميت الذي يجتذب إليه أعدادا كبيرة من السائحين للاستجمام والاستشفاء ، في مياهه الغنية بالأملاح واليوتاس مهدد بالزوال في القريب العاجل ، وليست تلك القناة هي الحل الشافئ وإنما لابد أولا من وقف الاستنزاف الإسرائيلي لخطير لوارده والتفكير من ثم بإجراء دراسات مختصة وتعاون عربي مشترك سواء في الأبحاث العلمية أو المحافل الدولية .

مشروع عربي مواز

وعليه . وفي المقابل هناك مشروع عربي آخر مواجه للمشروع الإسرائيلي مفاده توصيل نهر الفرات بالبحر المتوسط عن طريق وادي العاصي . ويهدف هو الآخر بتحقيق مجموعة من

شديدة الإغراء للمستثمرين وتقدر قيمة الفدان الواحد من هذه الأرض " ٤٤٨٠ ياردة مربعة " بـ ١٠ ألف دولار وهذا يعني أن القيمة الإجمالية لمساحة الأرض الجديدة لن تقل عن ٤٦ مليار دولار ، ويكفي نصف هذا المبلغ لتغطية نفقات خلق هذه الأرض ونفقات محطات إزالة ملوحة المياه ، ونفقات إقامة محطة الطاقة الكهربائية بالقرب من البحر الميت ونفقات إقامة قناة لنقل مياه المتوسط إلى الميت وكذلك نفقات الحفر وإزالة التراب والصخور إلا أن مركز الأبحاث الأمريكي قد أوصى بأن يتم المشروع عبر دفعات لاستخدام عوائد بعض الأجزاء لإنجاز أجزاء أخرى حيث تسمى إسرائيل لحرب البحر بعد الانسحاب من الأرض وهو مشروع قديم لها .. يتجدد

رؤية تاريخية

ومن جانبيه أكد د . علي الدين هلال وزير الشباب ويوصف العميد الأسبق للقطاع الاقتصادي والعلوم السياسية جامعة القاهرة على أن تلك القناة كمفهوم جيوسياسي طرحه في البداية من قبل مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل الذي نقلها ربما عن مهندس بريطاني هو الكولونيل ألن الذي اقترح في مشروع قدمه عام ١٨٥٠ للحكومة البريطانية حفر قناة تربط خليج حيفا مع وادي الأردن والبحر الميت ومنه إلى خليج العقبة على البحر الأحمر ثم إلى المحيط الهندي فالهند .. إلا أن هذا المشروع ظل حبيس الأراج لتكلفته العالية حتى تم إقامة إسرائيل بالقوة في عام ١٩٤٨ حيث شرع مؤسسوها آنذاك وعلى رأسهم دافيد بن جوريون للتفكير بذلك في سياق قلقهم على مصير صحراء النقب التي تشكل نصف مساحة فلسطين التاريخية وتقع على مقربة من كثافة سكانية عالية في مصر .. وقاد بن جوريون

لاداعي للخوف..

كتب - محمد رمضان :



الشيخ أحمد فاضل

الفرق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس أكد أن قناة البحر الميت التي يفكرون في إنشائها ليست قناة ملاحية ، ولكنها مجرد لنقل المياه وجزء منها مكشوف والهدف منها إحياء البحر الميت والحفاظ على حركة السياحة به ، بجانب توليد الكهرباء وتحلية المياه لتستفيد منها الأردن وفلسطين وإسرائيل وقناة البحر الميت لا تمثل خطورة أو تهديدا من كونها منافسا لقناة السويس وليس لها أي آثار سلبية ولكنها مجرد قناة لإحياء البحر الميت ، والذي تشير التقارير والبحوث المائية أنه قد يخف في الوجود مع حلول عام ٢٠٥٠ نظرا لزيادة التبخر لياهه .



ظاهرة عمالة الأطفال دوليا وكيفية مواجهتها..



ظاهرة عمالة الأطفال انتشرت في أرجاء العالم واستشرى خطرها ولم تعد قاصرة على دولة دون غيرها ، وتشير التقديرات الأخيرة التي وضعتها منظمة العمل الدولية إلى أن عددا يبلغ نحو ٢٤٦ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عاما يعتبرون حاليا من الأطفال العاملين في شتى أرجاء العالم من بينهم نحو ١٧٩ مليونا يقومون بنسأ أشكال عمل الأطفال ، ويوجد تقريبا ٢٠٥ مليون طفل يقومون بالأنشطة الاقتصادية في بلدان العالم ذات الاقتصاد المتقدم و ٢٠٤ ملايين في بلدان الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية و ١٢٧ مليون في بلدان آسيا والمحيط الهادئ و ١٧٠ ملايين في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و ٤٨ مليون في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ١٣ ملايين في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ويواجه العمال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مخاطر من نوع خاص ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يبدو أن معدل الإصابات بالنسبة إلى ساعات العمل بين الأطفال والمراهقين يبلغ ضعف معدله تقريبا بين البالغين.. وفيما يلي نستعرض معا أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة عالميا والجهود التي تبذل للقضاء عليها بقر ما يتسع له المجال ولتأكد أن مصر لازالت رغم حدة المشكلة في الدول التي تحارب هذه الظاهرة وبذل أقصى الجهود لمواجهتها وعدم السماح لها بأن تتعدى حد الأمان أو أن تتآكل من تدميرها الاقتصادية بعد أن وضعت لذلك استراتيجية قومية للقضاء عليها والتخفيف من آثارها.

تحقيق : أسل البرنس

في أفريقيا توجد أكبر نسبة من الأطفال المخترطين في الأنشطة الاقتصادية إذ أن ٤٨٪ من الأطفال في هذه القارة أطفال عاملون ، ويعد في المتوسط أن نسبة تزيد على ٢٠٪ من الأطفال الأفريقيين بين سن ١٠-١٤ من العمال الزراعيين وفي كينيا مثلا يقول تقرير نشر أخيرا أن ٩ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ سنة هم من الأطفال العاملين ولا تزيد نسبة الذين حصلوا على التعليم الثانوي من بينهم عن ٢٠٪ في حين أن ٢٠٧٪ منهم لم يتلقوا أي تعليم رسمي بالرة ، ويعتقد أن نحو ١٢٠ ألف طفل دون ١٨ سنة في أفريقيا قد تعرضوا إما للإلزام على حمل السلاح فأصبحت جنودا من الأطفال أو محالين في الجيش كما تشير التقديرات إلى أن ٥٠ ألف طفل يعملون بالخدمة في المنازل في الغرب.

وأضبا إلى أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي التجاري في غربي أفريقيا يبلغ ٢٥ ألف طفل. والمحيط الهادئ أكبر عدد مطلق من الأطفال المخترطين في الأنشطة الاقتصادية (٥-١٤ سنة) إذ يبلغ عددهم ١٢٧ مليونا أي بنسبة ٦٠٪ من المجموع الكلي على المستوى العالمي ، وفي تايلاند يمثل الاتجار بالأطفال جانبا كبيرا من التجارة السنوية وتعتبر تجارة الأطفال نشاطا تجاريا يفوق ربحه تجارة المخدرات وفي جايبور في الهند يعمل حاليا نحو ١٢ ألف طفل في حرفة صقل الجواهر وتشير التقديرات إلى أن ١٨ ألف طفل يعملون في صناعات التعدين الصغيرة وفي جاكارتا يقدر عدد خدم المنازل من الأطفال بنحو ٧٠٧٠٠. كما يبلغ عدد الأطفال العاملين في اندونيسيا فيما بين

سن ١٠-١٤ سنة نحو ٢٠٢ ملايين ، كما أن هناك ١١٦٠ ألفا يعملون على منصات صيد الأسماك في الفلبين ، وفي بنغلاديش يعمل ما يقرب من ٢٠٢ ملايين طفل في نحو ٣٠٠ نوع من الأعمال من بينها ٤٥ نوعا تعتبر من الأعمال الخطيرة على الأطفال وقد قدر عدد الأطفال العاملين بالأنشطة الاقتصادية في باكستان بنحو ٣٠٢ ملايين طفل. **في أوروبا:** كل أشكال العمل يقوم به الأطفال الذين تقل أعمارهم عن العمر الذي تنص عليه موثائق منظمة العمل الدولية لذلك النوع من العمل ، وتعتبر أسوأ أشكال عمل الأطفال هي الرق والاسترقاق وفاء الديون والدعارة والأعمال الفنية الفاحشة وتجديد الأطفال قسرا لاستخدامهم في الصراعات المسلحة ، واستخدام الأطفال في تجارة المخدرات ، وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة وجميع الأعمال الأخرى

التي قد تعود بالضرر أو تمثل خطرا على الصحة أو السلامة أو الأخلاق للفتيات والأولاد . وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن ٢٥٠ ألف طفل تقريبا يعملون في أوكرانيا ، أما في تركيا فقد كان ١٠٤ ملايين طفل أي ٨٧٪ من جميع أطفال الريف يعملون في المنازل دون أجر في عام ١٩٩٤ ولكن هذا الرقم انخفض حتى وصل إلى ٠٠٩ ملايين أي بنسبة ٨٤٪ من أطفال الريف في عام ١٩٩٩. وتكتفي بهذا القدر من عرض ظاهرة عمالة الأطفال عالميا لنستعرض جانبا من أنشطة منظمة العمل الدولية في مواجهتها. **جهود منظمة العمل الدولية** يعتبر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال "إبيك" الذي تتصلح به المنظمة أكبر برنامج في العالم للتعاون الفني في مجال عمل الأطفال ، وكان للبرامج المنبثقة عنه

منذ وضعه في عام ١٩٩٢ في أكثر من ٧٠ بلداً في مجال إعداد مئات الآلاف من الأطفال عن العمل ، وفي رفع مستوى الوعي العام لهذه المشكلة ، وبناء القدرة المؤسسات المسؤولة عن عمل الأطفال ، ومن النماذج الحديثة لمشروعات برنامج إيبك مانفد في نيبال وتم انقاذ أكثر من ٤٠٠ طفل من الأعمال الخطيرة إلى جانب تقديم الدعم لإعادة تأهيلهم واندماجهم من جديد في المجتمع وفي بنجلاديش أمكن البرنامج عدم تشغيل الأطفال لدى منتجي الملابس على مدى ثلاث سنوات منذ عام ١٩٩٥ وبذلك انخفض عدد الأطفال العاملين بهذا القطاع من ١٠ آلاف إلى نحو ١٥٠٠ في ١٩٩٨ ، وفي باكستان بدأ المشروع عام ٢٠٠٠ وكان القصد منه هو منع عمل الأطفال والقضاء عليه في مجال إنتاج الكرات المستعملة في لعبة كرة القدم ، وكان المشروع يستند إلى الرقابة في مكان العمل وتوفير البديل للأطفال وأسرههم بما في ذلك التعليم الأساسي والتدريب على المهارات والتدريب المهني والرعاية الصحية الأساسية وتوفير فرص توليد الدخل كما زادت نسبة الرقابة الحالية حتى تخطت ٩٠٪ من مراكز خياطة الفرز في سيالكوت ، والتحق نحو ١٩ ٦٠ طفلاً في المراكز التي أنشئت حديثاً للتعليم غير الرسمي ، وامتدت مظلة الرعاية الصحية لتشمل ٢٢٢٩ طفلاً .

وقامت المنظمة بوضع اتفاقيات عديدة للحد من عمالة الأطفال منها اتفاقية الحد الأدنى للسعر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ وهدفها هو القضاء الفعلي على تشغيل الأطفال الذين لم يصلوا إلى سن الانتهاء بعد التعليم الإلزامي ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة .

أما الاتفاقية المعنية بأسوأ أشكال عمل الأطفال التي وضعت عام ١٩٩٩ رقم ١٨٢ والتي صادقت عليها ١١٧ بلداً - منها مصر- فتركز على القضاء على

أسوأ أشكال عمل الأطفال بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . ومن الموائيق الدولية الأخرى المتصلة بهذا المجال ، اتفاقية حقوق الطفل التي وضعتها الأمم المتحدة وهي التي ترسم الخطوط العريضة لتحقيق الطفل الاقتصادية والمدنية والثقافية والاجتماعية وقد صادقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء بولتين ، وتتولى مراقبة تنفيذها لجنة حقوق الطفل ، ومن بين هذه الموائيق أيضاً البروتوكولات الاختيارية الملحقه بالاتفاقية المذكورة ٢٠٠٠ والتي توسع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والمتعلقة ببيع الأطفال وعبارة الأطفال والأعمال الفنية الفاضحة للأطفال وإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة .

اهتمام عالمي

وذلك . . فقد أصبح القضاء على عمل الأطفال قضية تهم منظمات دولية كثيرة على امتداد العقد الماضي ، فإلى جانب العمل في إطار النظام الثلاثي الذي وضعت منظمة العمل الدولية أي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال ، قامت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال باتخاذ الإجراءات الخاصة من جانبها بشأن عمل الأطفال ، فنجد أن بعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسيف قد أصبح لديها برنامج عمل الأطفال الخاص بها في حين أن منظمات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة واليونسكو صندوق الأمم المتحدة للنشطة السكانية وبرنامج التعاون الإنمائي للأمم المتحدة تشارك في المشروعات التي تؤثر تأثيراً مباشراً في مجال عمل الأطفال من خلال تخصصاتها المختلفة .

وهناك شركاء كثيرون آخرون يستطيعون أن يساهموا مساهمة هامة في الكفاح ضد عمل الأطفال مثل الأطفال أنفسهم وأسرههم والمنظمات غير الحكومية الدولية

والوطنية ، ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام والجمعيات والجمعيات الدينية ، ويتميز النشاط غير الحكومية بنشاط كبير في هذا المجال سواء على المستوى المحلي ، وكثيراً ما يكون كذلك من خلال مشروعات متوازية مع "إيبك" أو على المستوى الدولي من خلال الدور الميوسى الذي تنهض به في الدعوة للقضية .

وفي ختام هذا التحقيق نقول إن مصر تتشرف فيها ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير ولم تخف حديثاً رغم الجهود المبذولة للتصدي لها والقضاء عليها وذلك بسبب الكثير من العوامل التي تحيط بها وتجعلها مشكلة متعددة الجوانب كما أنها نتاج مشكلات أخرى ذات جذور أكثر عمقا ويصعب علاجها علاجاً فورياً وحاسماً .. ومع ذلك فهى لم تبلغ بعد حد الاستحالة ، ذلك أن الجهود التي تبذل للقضاء عليها والتخفيف من أثارها تشترك فيها أجهزة كثيرة مسئولة ومتخصصة شعبية وسياسية واجتماعية جعلتها تحت السيطرة ومن المتوقع أن يتحقق من ورائها مالم يتحقق لكثير من الدول بشهادة المنظمات الدولية نفسها .

وقد ترجم اهتمام مصر بهذه المشكلة قانون الطفل الذي صدر عام ١٩٩٦ مواكبا للوجه العالمى الذي تمته الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، والذي جاء امتداداً للدور الرائد الذي تلعبه مصر لحماية أطفالها ونفس الأمر بالنسبة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ الذي وضع الضوابط التي تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة مع مراعاة وضع محددات للأعمال التي يعملون بها ، وإقرار ضوابط مع ارتفاع العمر بحيث يعملون في الأعمال البسيطة التي تخلو من المضاطر التي تعرض حياتهم النفسية والجسدية ونموهم العقلى للخطر ، كما تحدد تلك التشريعات أماكن العمل وساعاته

والعلاقة بصاحب العمل والأجور التي يحصلون عليها ، كما تتضمن تلك التشريعات أنواع الحماية والرعاية لكافة الأطفال التي تكفل لهم نوعية حياة مقبولة تخلو من الاستغلال ، ولم يقلف الحد عند إصدار قانون الطفل وقانون العمل بل تتوالى الجهود والمبادرات الرامية للعمل على التصدي للمشكلة والقضاء عليها .

وكان آخر هذه المبادرات الإعداد لوضع خطة قومية لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال التي تتزايد يوماً بعد يوم والتي تقدر عليها السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام المجلس القومي للمرأة والطفولة ، إن الخطة ستعمل في مساريين متوازيين أحدهما يعمل على القضاء على الظاهرة على المدى البعيد والآخر في مجال الحماية والرعاية على المدى القريب .

كما يعمل المجلس القومي للمرأة والطفولة على عقد مجموعة من ورش العمل في المحافظات ذات النسب الأكثر ارتفاعاً في عمالة الأطفال والتي بها بعض الأعمال الخطرة من أجل مناقشة مشاكل وتحديات عمل الأطفال وإتراح الحلول المناسبة لها وصياغة برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ الفعلى وتم البدء بالعمل في محافظات المنيا والفيوم والقليوبية والشرقية وبمياط كبداية تمهيدا للانطلاق إلى محافظات أخرى ، وعندما تنتهي الورش من عملها ومناقشتها سيتم التعاون مع كافة الجهات المعنية لصياغة توجهات الخطة القومية اللازمة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال في الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وفي محاولة غير مسبقة تتمنى لها النجاح ،

وذلك تساير مصر الاتجاه العالمى للقضاء على هذه المشكلة بكل ما أوتيت من جهد وستصل فيها إلى الحل القريب بإذن الله الذي يبدأ بالتخفيف من أثارها وحماية الأطفال والمجتمع منها ثم بالقضاء عليها نهائياً بإذن الله .



مسرحية فوت علينا بكرة وعبثية الواقع السياسي العالي جمال عمر

بذكاء شديد انتقد الكاتب الكبير محمد سلامي* جملة كثيرا ما تتردد في أكثر المصالح الحكومية فحوت علينا بكرة* هذه العبارة التي تقتل بداخلنا الأساسيين النبيلة والمشارع الجياشة لقد أفضل واقع أجمل من هذه البيروقراطية المتفشية بشكل مخز داخل المكاتب والأماكن المنوط بها الخدمات الهامة للأفراد الشعب ، وبدأ ينسج ثوبا شديدا القماش طارحا قضايانا الاجتماعية والسياسية بشكل صارخ داخل هذا النموذج السيء لعبد العال يك* الذي يتربع على عرش إحدى المصالح الهامة ومعهم "عبد السلام أفندي" ساعده الأيمن في هذه المنظومة العبثية اللامعقولة التي سالت تجاوبها في الواقع المعاصر برغم تحديث الأنظمة وتفعيل الدور الفردي بشكل يجب أن يحيل الواقع إلى شكل جديد من أشكال المجتمعات المتحضرة

فوت علينا بكرة ، كتبت عام ١٩٨٢ وقدمها مسرح الطليعة في يناير ١٩٨٤ من إخراج القدير "محمد أرئش" وظلت هذه المسرحية التي تمتد باكورة "محمد سلامي" التي تلاها بالجزء الثاني "ألي بعده" هي من المسرحيات الأكثر جودا على مسارح الدولة والثقافة الجماهيرية ، لأنها تحمل قضايا من الصعب أن يتخلل عنها المجتمع البيروقراطي ، والأن برغم مرور عشرين عاما على تقديم هذا النص يعود مرة أخرى على خشبة المسرح برؤية جديدة واقعية تغطي فيها المخرج الشاب الموهوب "صمام الشاذلي" الواقع الاجتماعي إلى أفاق الواقع السياسي العالي المتردى وعبثية هذا الواقع بشكل مخز ومهين للقوى العالمية الأخرى التي يجب أن تغفل دورها في إيجاد صنيع تحفظ للشعوب كرامتها وكيانها الاجتماعي والسياسي والدولي أيضا الذي ينتهي لمنظومة الأمم المتحدة التي فقدت دورها الحقيقي وعزلها عن اتخاذ قرار يحفظ ماء وجهها الذي شوهته أخيرا أمريكا وبريطانيا بقزوها للعراق واحتلالها أراض بكنية أطلقتها وصنفتها كل منهما .

كل هذه الأفكار الجريئة والرؤية الإخراجية المتقدمة للنص المسرحي فوت علينا بكرة* بدأ المخرج يبنى مفهومه الدرامي وتفسيره لإبعاد فكرة النص طارحا أدواته وعناصره الإخراجية حتى يؤول النص لواقعنا السياسي المتردى ، وأيضا استطاع المخرج "صمام الشاذلي" أن يستنبط أو يستشطر المشاهد أو المناطق الكوميدية داخل النص بشكل ساخر وممتع مما أضفى على العرض جمالا ورونقا بدعيا وبُعدا سياسيا نافذا إلى الواقع العالي المرحن ، وبخاصة الواقع العربي السياسي المتردى ، وهذا التمزق الذي نال من جسده فصار الوطن العربي نويات مترامية على الخريطة العزيزة التي مزقتها الامبريالية والرأسمالية الاستعمارية بعد أن طغت على روح المقاومة التي طالما ترغف هامتها عالية تأتي بسيطها الدامي لتذبح هذه القوى الوطنية كما تغفل مع القابضة القاسمطينة من تقويض حركة رمز الكفاح المسلح "عرفات" هذا البطل الصامد ضد هذا الطاغية

بذكاؤه وأعدائه ويدعم من يوش ورجاله من خلال الفطرسة التي فقدت طريق الصواب وأصبحت لاتفرق بين المقاومة والإرهاب كما يدعون ، كل هذه الأفكار الرائعة التي زخر بها العرض من خلال الرؤية الفنية التي واكبت عصر القوى الجاشمة ونحن نعيش أحداث هذه المسرحية العبثية ، فالقصة بسيطة جدا "أحمد" شاب تخرج من كلية الهندسة المثل "أحمد صفوت" حصل على عقد عمل في إحدى الدول العربية وأوراقه تتطلب أن تختم بخاتم الدولة ، فساقته قدامه إلى مصيره الأسود أو المظلم ليفرق في بيروقراطية الأنظمة المتلفعة التي تتبع للعقول المستلبة الانتهازية أن تسيطر على هذا الهرم الوظيفي لتستأسد بكل شراستها وتغترز أنيابها ومخالبها في جسد الفريسة حتى تستنزف دماها التي هي حياتها ، لكن يعيش أحمد رحلة شاقة ومتعبة مع عبد العال يك المثل القدير "ضياء الميرغني" بكل مايحمل من موهبة كبيرة أتاح له التنقل بين مناطق العرض ببساطة دون أن يسقط داخل نمطية الشخصية ، فكان يعي إبعاد الشخصية بكل مستوياتها النفسية وتكوينها الفسيولوجي ومع الممثل الشاب "كمال عطية" في دور "عبد السلام أفندي" وهو يوش وجوده الفني ضافيا على العرض لسة كوميدية راقية وهو يسمح داخل دهايل شخصية الإنسان المتسلق الذي يخدم رئيسه بكل مايمتلك من أساليب مشروعة وغير مشروعة حتى أصبحت الرقعة هي الفيزا التي يحملها المواطن ، لكن يمر من خلالها لقضاء مصلحته ، فالمنطق المبعوس الذي يمثله عبد العال يك عندما يسأل "أحمد" لماذا السفر !! والبلد في أشد الاحتياج إلى سواعد شبابها؟ في حين أنه ينهب البلد من خلف الأبواب التي يوصدها أمام هؤلاء الشباب راقعا شعاره المغلوط عن عدم التهاون في ظاهرة التسريب التي استشرت في المكتب الذي يرأسه وعلى التقيض في نفس اللحظة يتحدث مع زوجته "تقيدة" على التليفون يطلب منها أن تتصل بعبد العال مدير مكتب أحد السبواين حتى يتوسط له في دخول المجلس .. ليصل إلى قمة المهزلة البيروقراطية ، فالأحداث تتصاعد مع توظيف الموسيقى بشكل درامي يؤكد على الفهم الكلي للبعد الإنساني للمسرحية للمؤلف الموسيقى دطارق مهران كاشفا عن أبعاد هذه المهزلة اللامعقولة إلى أن تأتي لحظة اتهام "أحمد" بالتجسس والإرهاب ، فيحاول أن يخرج من هذه الدائرة السوداء المظلمة لكنه لايفرق ليم صلبه في مشهد درامتيكي ويقوم الموظفون بوضع القتم على جسده بشكل مهين وهو يرفض متشبثا بصيص أمل في الغيب ، ويجواره تقف خليفته الممثلة "ميسون" الشخصية السلوية التي ترفض فقط دون أن تفعل شيئا لينتهي العرض وهو يدق ناقوس الخطر لهذا الواقع السياسي المعاصر حتى تنفق نحن العرب!!.

تقديرنا لمسرح التقياب الذي أنتج وقدم هذا العرض الممتع حقا "فوت علينا بكرة" ونأمل من المخرج في "ألي بعده" للكاتب المسرحي الكبير "محمد سلامي" حتى تكتمل السيفونية .

٧ ملايين عامل خارج مظلة التأمينات



مشكلة التهرب من التأمينات الاجتماعية صارت مشكلة مزمنة وبالرغم من تعدد القوانين واعتبار التهرب جريمة نص عليها قانون التأمين الاجتماعي وكذلك قانون العقوبات في إحدى صور التهرب، وبالرغم أيضا من وجود أربعة قوانين بسطت مظلة التأمينات لتشمل جميع الفئات العاملة بدءا من القانون ٧١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بموظفي الحكومة والقطاع العام والخاص، إلى القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذي وصل بالخدمات التأمينية إلى صغار المستغلين .. إلا أن هناك غرائب تؤكد لها آخر الإحصاءات التأمينية . وهي أن إجمالي عدد المؤمن عليهم لم يتعد ١٨,٢ مليون عامل فقط من مجموع ٢٥ مليون عامل تقريبا ، من المفترض أن تضمهم مظلة التأمينات الاجتماعية وفي نفس الوقت يؤكد مسئولو التأمينات أن السبب يرجع إلى عدم وجود وعي تأميني من جانب عدد من أصحاب الأعمال والمشروعات، وافتقار العمال للثقافة التأمينية .. ويرى خبراء الاقتصاد أن قلة التوعية وبرامج الإعلام بضوائد التأمين سبب آخر ونتيجة هذا الوضع عجزت الموارد التأمينية يصل إلى ملياري جنيه سنويا وحرمان ٧ ملايين عامل من حقوقهم التأمينية .. والمعروف أن نظام التأمين الاجتماعي هو مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الحكومة في التنفيذ ومتابعة تطبيق القانون من جانب .. ومن جانب آخر التزام أصحاب الأعمال بسداد الاشتراكات.. تلك هي المعادلة .. وما بين طرفيها من السلبيات .. يدور هذا التحقيق

تحقيق: هويدا غنيم

مفتشى المكاتب ومراقبة أعمالهم ، وإنشاء قسم أو إدارة مكافحة التهرب في المركز الرئيسي للهيئة للبحث عن أموال أصحاب الأعمال المتهربين ، وكذلك المدينين الذين يعلن إفلاسهم ، على أن تخصص نسبة من المبالغ التي يتم تحصيلها من أصحاب الأعمال المتهربين أو المدينين كحوافز المواطنين لا تقل عن ٥ % من الحصيلة التي يتم جلبها .

كما يقترح تشجيع العمال للإبلاغ عن صاحب العمل المتهرب بتقديم حافز مالي لهم ، وحمايتهم من الفصل من العمل بسبب الإبلاغ عن جريمة التهرب .

تعاون وزاري

ويستطرد سياسته قائلا : إن التعاون بين وزارتي التأمينات والقوى العاملة ضرورة حتمية ، لأن قانون التأمين الاجتماعي وليد قانون العمل

لما وصل الحال إلى هذا الوضع ، المسألة تبدو بسيطة وسهلة ولكنها في الحقيقة أعقد وأظلم في المدى البعيد ، من يسد كل هذه الميونيئات ؟ ومن أين يأخذ المؤمن عليه حقه في حالة تعثر هذه الهيئات ؟

نعم لو قامت وزارة التأمينات بدورها ووفرت قيمة الغرامة ومدة الحبس لكل صاحب عمل يتهرب من الالتزام بالتسديد أولا بأول .

الجزاءات عن المخالفة

ويواصل خيرير التأمينات حديثه مشيرا إلى الدور الهام الذي يقوم به التأمين الاجتماعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فوضع عقوبات للمخالفين لأحكامه تتراوح بين الحبس أو الغرامة أو بهما معا ، أو الغرامة فقط وقد حدد القانون الحالي عقوبات متواضعة للغاية ، لا تتناسب مع المخالفات التي يرتكبها صاحب

العمل ، وينبغي تشديدها حتى لا يقوم من تسول له نفسه بالتهرب من التأمينات إلى ارتكاب هذه المخالفات وفي حالة تأخر صاحب العمل عن أداء المبالغ المستحقة يلتزم بأداء مبلغ إضافي

بنسبة ١/٢ شهريا عن لمدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد

القضاء علي الظاهرة

والقضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات الاجتماعية ، يحدد لنا خيرير التأمينات عبدالحليم القاضي عدة محاور ينبغي العمل بها وهي :

- أن يكون هناك جهاز إداري فعال ، التعاون بين وزارتي التأمينات ، والقوى العاملة والهجرة .
- نشر الوعي التأميني بين العمال وأصحاب الأعمال ، من خلال جهاز مكافحة التهرب وجهاز التفتيش على المنشآت ، عن طريق مفتشين مؤهلين تأهيلا جامعا ، ومنهم الضبطية القضائية ، تطبيقا للعادة (١٥٢) من قانون التأمين الاجتماعي ، وإنشاء قسم مكافحة التهرب من التأمينات في كل منطقة لمراقبة نشاط

في البداية يتحدث خيرير التأمينات الأستاذ عبد العظيم القاضي قائلا : نحن في مصر نعانى من قلة التوعية التأمينية مع أن هناك عدة جهات ، تقع على عاتقها هذه المسئولية ، وتشترك معا في فرضية وجود ثقافة تأمينية ، وهذه الجهات هي وزارة التأمينات ، وزارة التأمينات ، وزارة التأمينات وأقدم بهذا التكرار مدى أهمية الدور الذي تقوم به وتلعبه الوزارة تجاه زيادة الوعي الثقافي التأميني عن طريق التوجيه والتوعوية بالحرص على عدم التهرب والتحايل ، وتكثيف لبرائيات أعباء مالية كبيرة ، تؤثر على الاقتصاد القومي ، وتفاقمه نحن في غنى عنه يلي وزارة التأمينات الاتحاد العام لعمال مصر ، مع أنني أعلم جيدا أن الاتحاد يقوم برعاية كامة عن طريق معهد التأمين التابع للمؤسسة الثقافية العمالية بجانب ٥٥ مركزا ثقافيا يقوم بدور التوعية من خلال محاضرات في كل دورة عن التأمينات . ولنا أن نتصور أن هناك محاضرة واحدة أسبوعية أو شهرية تقدم من خلال ٢٢ نقابة ، تناقش المشاكل بما فيها مشاكل التأمين الاجتماعي وتحاول إيجاد الحلول . وكذلك اتحاد الغرف التجارية ، والذي يضم حوالي ٣ ملايين تاجر .. ولنا أن نتساءل ما هو دور هذا الاتحاد ، وأين مفتشوه المنوطون بتوعية التجار والعمال بمقوقم ؟ . وأين المكتيبات والنشرات ، والملصقات الخاصة بهم للتوعية ؟ . وأيضا اتحاد الصناع ؟ ما هو دور الإشراف على كل هذه القضايا للتعرف على أنواع التأمينات والصقواق الواجب المحافظة عليها ؟

من المسئول بعد ؟

يستطرد خيرير التأمينات قائلا : تعدد كل هذه الجهات - الوعي التأميني ؟ وعلى عاتق من تقع المسئولية فالديون كثيرة للتأمينات والضمانات كبيرة وعلى سبيل المثال فإن القطاع الخاص عليه دين للتأمينات تصل إلى ملياري جنيه والقطاع العام مدين لها بما يصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه وهناك أموال ضائعة تقدر بحوالى ١٠٠ مليون جنيه نتيجة عدم الاستدلال على صاحب العمل ، وكذلك ديون باهظة مدينية بها المؤسسات الصحفية تصل إلى أرقام فادحة مئات الملايين من الجنيهات .

من يتحملها ؟ هل الوزارة هي التي تتحملها ؟ أم أن المؤمن عليهم هم الضحية وإلى متى يستمر الوضع هكذا والحلول بسيطة ، وفي كلمة واحدة ، هي أن وزارة التأمينات لو قامت بإلزام المفتش أن يعمل حصرا لعدد العاملين في كل منشأة والإزام صاحب العمل بالتأمين عليهم ..



، ووزارة التأمينات خرجت من تحت عباءة وزارة العمل (القوى العاملة حاليا) فالعلاقة وثيقة بين القانونيين وبين الوزارتين وقد تم الاتفاق على تبادل المعلومات والبيانات بينهما ، فيما يتعلق بتنفيذ قوانين العمل والتأمينات والاتفاق يقضى بتوحيد البيانات والإحصاءات بينهما لإحكام الرقابة على الأعمال المشتركة بينهما . لمكافحة التهرب وإعطاء تمويض البطالة لمن يستحقون من المؤمن عليهم المتصلين . فوزارة القوى العاملة لها مفتشوها الذين يرون على أصحاب الأعمال ، ليتأكدوا من تنفيذ أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، والذي ألفى يصدر القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٢ ، وكذلك التأمينات لها مفتشوها لحصر العاملين لديهم وأجورهم ، والتأكد من تنفيذ قانون التأمين الصادر بالقانون رقم ٧٩

ه التحايل والتهرب .. وراء ضياع ملياري جنيه سنويا

لسنة ١٩٧٥ وقد ألزم قانون العمل صاحب العمل أن يرسل إلى الجهة الإدارية المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل خلال شهر أكتوبر من كل عام ، بيانا مفصلا يحدد العاملين طبقا لمهنتهم وفئات أعمارهم ونوعهم .. وفي نفس الوقت يلزم قانون التأمين الاجتماعي صاحب العمل بأن يرسل للهيئة استثمارية رقم (٢) في يناير من كل عام باسم وأسماء العمال وسهنتهم وأجورهم .. ولذلك فتبادل المعلومات يساعد على تصحيح كثير من البيانات عن العمالة والتأمين عليها

قرار وزارى

ويتسأل الخبير التأمينى عبد الحليم القاضى عن ماذا فعلت وزارة التأمينات الاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة (التهرب) ؟
لقد حاولت وزارة التأمينات إلغاء التبعية على

المشكلة (التهرب) ولو قدر لهذا القرار قيام العمال بتنفيذه لأغرقت مكاتب التأمينات الاجتماعية بمئات الألوف من الاستمارات التي لو تم تسجيلها لأدى الأمر إلى تكرار أسماء العمال السابق تسجيلهم على الحاسب الآلى ، أو قيام منازعات بين العمال وأصحاب الأعمال .

طرق عديدة للتهرب

ويؤكد الدكتور حمدى عبد العظيم أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أنه من حق أى عامل سواء بالحكومة أو القطاع العام أو الخاص ، وإن كان عاملا مؤقتا أو دائما أن يكون له ملف تأمينى خاص به لدى وزارة التأمينات ، ولكن للأسف ما يحدث هو عكس ذلك تماما ، ففي القطاع الخاص يتم ، التهرب من التأمين على العاملين تحت وطأة ما يعانيه الشباب حاليا من البطالة للفوز بفرصة

عمل فى
الخاص ،
والتحالف على
التأمينات
بإخفاء
العمال عن
مفتش
التأمينات ،
حتى لا يقوم
صاحب
العمل برفع
الاشتراكات
التأمينية
الخاصة
بهمؤلاء
العاملين ،
والأغرب
أن العمال



أنفسهم ليست لديهم المعرفة بحقوقهم لموافقة بعضهم على التهرب من التأمين عليهم حرصا على عدم خصم أى اشتراكات من مرتباتهم على اعتبار أنها ضئيلة ولا تكفى لسداد نفقات المعيشة . ويستطرد الدكتور حمدى قائلا : فى القطاع الخاص غير المنظم كالمصانع الصغيرة والورش - بشر السلم - طبيعة العمل فيها تكون غير تأمينة ، يأخذ العامل راتبه فى نهاية كل أسبوع بكل سهولة . ولا يتمكن العامل من خلال هذا العمل من إثبات علاقة العمل والمطالبة بالتأمين عليه وفقا لهذه العلاقة .

برامج توعية

ويرى الدكتور حمدى عبد العظيم أن هناك غيابا للوعى التأمينى ، بما يؤكد ضرورة قيام الجهات المسؤولة ، ومنها الهيئة القومية للتأمينات

الاجتماعية - بعمل برامج توعية فى وسائل الإعلام المختلفة ، لتعريف العاملين وتصويرهم بحقوقهم التأمينية وضرورة الإبلاغ عن العلاقة التعاقدية للعمل ، أو حتى بتحرير بيان بمكتب التأمينات التابع لها يفيد عمله فى جهة ما ، ويرفض صاحب العمل التأمين عليه ، حتى يصل إليه مفتش التأمينات فى مقر إيجابيات هذه العلاقة التعاقدية للعمل سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة ، ويتم الحاسب على التأمينات المستحقة للعمال منذ التحاقه بالعمل بشهادة الشهود فالحال أن يعرف العامل أن له حقا تأمينيا ويتمسك به .

واعتقد أن وزارة التأمينات الاجتماعية شريك فى المسؤولية عما نلاحظه من عدم وعى وتهرب تأمينى لعدم اهتمامها بالإعلام والتوعية عن الخدمات التأمينية ، وكيفية الاستفادة منها ، خاصة الفئات " الأمية " كالباعة الجائلين ، والبوابين ، وعامل الزراعة ويمكن أن يسهم اتحاد العمال كذلك بدوره بعمل برامج توعية فى وسائل الإعلام المختلفة خاصة الإذاعة والتليفزيون ، ومساندة العاملين من خلالها ، لأن لها أثرا فعالا وفوريا مثل إعلانات " انظر حولك " و"أنا بنت مصرية " وغيرها التى لاقت استحسانا وحقت من دورا مردودا إعلاميا ناجحا .

توابع سلبية

ويؤكد نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن عدم الوعى والتهرب التأمينى له عدة توابع سلبية سببت على الاقتصاد القومى لما يعكس من ضعف الحصيلة التى تحصل عليها هيئة التأمينات الاجتماعية والتي تستخدم فى تمويل الاستثمارات القومية من خلال بنك الاستثمار القومى ويؤدى هذا التهرب التأمينى نتيجة عدم الوعى التأمينى ، إلى عجز فى الموارد التأمينية تتحمله خزانة الدولة

ويصل هذا العجز إلى حوالى ٢ مليار جنيه سنويا تؤديه فى شكل معاشات أو تأمينات عند التعاقد أو العجز أو الوفاة بالنسبة للمستفيدين ، ويتزايد هذا العجز سنويا بنسبة ١٠٪ أو قيام وزارة المالية بزيادة المخصصات ، ولأجور بهذه النسبة سنويا لمواجهة زيادة الأسعار وغلاء المعيشة ، ومن ناحية أخرى نجد أن نص الدستور يؤكد التأمين على كل مواطن سواء بشكل مباشر للمؤمن عليه أو غير مباشر لن يعول والمستحقين والمستفيدين من هذا التأمين من بعده ، سواء العاملون بالحكومة (القطاع العام والخاص) عمل منتظم وأصحاب الأعمال "الهن الحرة" وغيرهم ، فمظلة التأمينات تغطى حاليا حوالى ١٨.٢ مليون عامل يتم التأمين عليهم بشكل مباشر .

العمال بإصدارها القرار الوزاى رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٩/١ بشأن التزام العامل بإخطار مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بالتحاقه بالعمل ، ويقضى هذا القرار فى مادته الأولى أن على العامل عند التحاقه بأى عمل بالقطاع الخاص إخطار مكتب الهيئة المختص خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التحاقه بالعمل باستمارة (١ع) المرفق نموذجها ويسرى حكم هذه الفقرة السابقة فى شأن المؤمن عليهم الموجهين بالخدمة ويتم الإخطارات المشار إليها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القرار .
ونص فى المادة الثانية على أن تصاف الاستثمارات رقم (١ع) إلى مستندات ملف التأمين الاجتماعى الخاص بالمؤمن عليه والتي تسقولى عنه بدء الخدمة
ولم يكن الهدف من هذا القرار حل هذه

• من المسئول عن غياب الوعى التأمينى ؟!



بقلم :
عبد الحليم القاضي

ضرورة تنسيق العمل بين الوزارتين

• هل تستقل وزارة التأمينات أو تندمج في وزارة القوى العاملة والهجرة؟

باتفاق مع وزير القوى العاملة والهجرة وقد صدر القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ الذى حل محله القرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على أن تشكل لجنة التحكيم المشار إليها فى المادة ٦٤ من

١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع فى دائرة اختصاصها مكان العمل (مقرا) .

٢- طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي
٣- طبيب أخصائى يفخاره مقرر اللجنة من مديرية الشئون الصحية أو من إحدى المستشفيات الجامعية حسب حالة المؤمن عليه طالب التحكيم

واستطرد القرار الوزاري فى تحديد الالتزامات والإجراءات التى على المقرر أن يقوم بها ومن هذا يظهر الدور الفعال لوزارة القوى العاملة والهجرة فى التحكيم الطبي .

(ثانيا) لجان فحص المنازعات .

تنفيذا للمادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٧٩ فى شأن تشكيل وإجراءات عمل لجان فحص المنازعات ، وقررت الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار على أن يضم لعرضية اللجنة المختصة مندوب عن كل من منطقة العمل المختصة وال نقابة التى ينتمى إليها المؤمن عليه صاحب موضوع النزاع ، وذلك إذا كانت المنازعة ناشئة بسبب رفض صرف تعويض البطالة أو وقف صرف هذا التعويض قبل انتهاء فترة الاستحقاق

(ثالثا) لجان إثبات عدم وجود عمل المؤمن عليه العالجن من العمل :
فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه فى حالات

العمل فى حالة النزاع حول سبب الفصل
٧- هناك أحكام مشتركة بين نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل فيما يتعلق بالقضاء علاقة العمل والمنحة فى حالة الوفاة ومصاريف الجنازة

نخلص من ذلك إلى أن معظم أسس وقواعد قانون العمل تسرى على قوانين التأمينات الاجتماعىة من تفسير التشريع ، وتطبيق التشريعات من حيث الزمان والمكان ومصادر التشريع وهى الدستور والقانون المدنى والفرعية الإسلامية ، والفقهاء والقضاء والاتفاقيات الدولية الثانية ، واتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية .

وإذا كانت هناك علاقة وثيقة بين تشريعى العمل والتأمينات فإن هناك علاقة وثيقة (أو ينفيسى أن تكون) بين وزارتي التأمينات الاجتماعىة ووزارة القوى العاملة والهجرة أولا .

ففى مجال التحكيم الطبي ، نصت المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن للمؤمن عليه أن يقدم مطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل وعدم إصابته بمرض ، وخلال شهرين من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته ويقدم الطلب إلى الهيئة المختصة (الصنفوق) مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجه نظره مع أداء مائة قرش كرسوم تحكيم

ونصت المادة ٦٢ من القانون المشار إليه فى فقرتها الأولى أن على الهيئة (الصنفوق) المختصة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التأمينات

نظم التأمين الاجتماعى فى مصر هى وليدة قانون العمل إذا انتقلت التزامات صاحب العمل تجاه عماله إلى الجهاز الإدارى للتأمينات ، فتم تحويل نظام الكفاة إلى نظام تأمين الشيفوخة والوفاة ، وتأمين البطالة ، وانتقلت مسؤولية صاحب العمل عن إصابات العمل إلى الجهاز ، كما تم تحويل نظام الرعاية الطبية فى قانون العمل والإجازات المرضية إلى نائين المرض ، ولا تزال هناك علاقة وثيقة بين نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل أهمها :

١- فى مجال التعريف يرجع نظام التأمين الاجتماعى إلى قانون العمل فى تحديد المقصود بالعمال وصاحب العمل والعمل العرضى والعمل المؤقت والعمل الموسمى ، وبالمقصود بالعمال المتدرج . الخ

٢- تحديد الشروط التى ينبغى أن تتوافر فى الاجنبى لكي يخضع لقانون العمل وبالتالي قانون التأمين الاجتماعى

٣- اشتراك نظام التأمين الاجتماعى وقانون العمل فى تحديد الأمراض المزمنة التى يستحق العامل عنها أجرا كاملا .

٤- يرجع قانون العمل إلى نظام التأمين الاجتماعى فى إثبات عدم اللياقة الصحية للخدمة وكذلك إجراءات التحكيم الطبي

٥- الرجوع إلى أحكام القضاء وآراء الفقهاء فيما يتعلق بشرح وتفسير الأحكام الخاصة بجواز فصل العامل لارتكابه أخطاء جسيمة طبقا للمادة ٦٩ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وهى الحالات التى يقضى فيها قانون التأمين الاجتماعى بصرف نصف تعويض البطالة .

٦- ترجع التأمينات الاجتماعىة إلى مكاتب

العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل وذلك إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين ...

وبقيت عدم وجود عمل آخر بقرار لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابي أو العاملين بحسب الأحوال ويمثل عن الهيئة المختصة ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة (١٨م) من قانون التأمين الاجتماعي (وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بأن اللجنة المشار إليها تشكل بالنسبة لهم من العاملين بالقطاع العام والخاص من :

١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينيبه (مقرراً)

٢- مدير المنطقة المختصة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو من ينيبه من رؤساء المكاتب

٣- ممثل عن صاحب العمل

٤- ممثل عن التنظيم النقابي

وتعقد اجتماعات اللجنة في مديرية القوى العاملة وعلى المقرر اتخاذ إجراءات العرض على اللجنة وسبق أن أصدر وزير القوى العاملة والهجرة القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد مواعيد وإجراءات عمل اللجنة المشكلة لإثبات عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل المؤمن عليه صاحب العجز الجزئي .

(رابعاً) القوى العاملة وتأمين البطالة

من شروط استحقاق تعويض البطالة أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتطلعين بكتاب القوى العاملة المختص .

وفي حالة صصر تدوم البطالة يستمر الصصر خلال فترة التدريب . انتهى إلى فرعها مكتب القوى العاملة ويحيل على المؤمن عليه في حالة إنهاء خدمته تسجيل اسمه في مكتب القوى العاملة ويتردد عليه أسبوعياً فإذا كان هناك عمل مناسب يلحق به ويوقف صرف تعويض البطالة في الأحوال الآتية

١- إذا رفض المتعطل عملاً مناسباً عرضه عليه مكتب القوى العاملة

٢- إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه فيه متعللاً في المواد المحددة

٣- إذا رفض المؤمن عليه التدريب المهني الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص ومن ذلك يبدو مدى مشاركة وزارة القوى العاملة

والهجرة في تنفيذ تأمين البطالة.

(خامساً) دور وزارة القوى العاملة في القضاء على ظاهرة التهرب من التأمينات :

من صور التهرب من التأمينات عدم الاشتراك في التأمينات الاجتماعية عن جميع العمال أو عن بعض العمال أو الاشتراك عن أجور غير حقيقية أي أقل من الأجر الفعلي للعمال وطبقاً لقانون العمل يقوم مفتشو العمل بالتفتيش على صاحب العمل ويصفه خاصة وهذا ما يهم التأمينات الاجتماعية بالإطلاع على عقد العمل عن كل عامل يتضمن البيانات الآتية :

(أ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل .
(ب) اسم العامل ومؤهله ومهنته أو حرفته ورقمه التأميني ومحل إقامته وما يلزم لإثبات شخصيته .

(ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد
(د) الأجر المتفق وطريقة وموعده ادائه ، وكذلك سائر المزايا النقدية والعينية الملقق عليها ويحرر العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه لقاء أجر بالغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ صاحب العمل بواحدة ويسلم نسخة للعمال وتودع الثالثة مكتب التأمينات الاجتماعية المختص .

وإذا لم يوجد عقد مكتوب للعمال عليه وحده إثبات حقوقه بكافة طرق الإثبات !!

وقد نظم قانون العمل أحكام تفتيش العمل والضبطية القضائية في المواد ٢٢٢ وما بعدها ولمفتش العمل حق دخول جميع أماكن العمل لتفتيشها للتحقق من تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ومن بينها عقد العمل وبتأكد من تسليم العامل نسخة منه ومن أن صاحب العمل قد أرسل نسخة إلى مكتب التأمينات وسجل الأجر وعلف العامل

وهنا ينبغي التنسيق بين وزارة القوى العاملة والهجرة وبين وزارة التأمينات وذلك بالاتفاق بين الوزارتين على أن يبدأ مفتشو العمل بالتفتيش على أصحاب الأعمال في منطقة معينة وإزائهم بتتبع قانون العمل وتطبيق خاصة الموضوعات السابق الإشارة إليها وعند الانتهاء من مهمتهم تخطر وزارة القوى العاملة ووزارة التأمينات بذلك ليقيم مفتشو التأمينات الاجتماعية بهمهمهم وأن تكون هناك مصحوبة لأن البيانات التي يريدين إثباتها سيقيم مفتشو العمل بالزام أصحاب الأعمال بها والمعروف أن قانون التأمين الاجتماعي نص في المادة ١٥٢ على أن

يكون لمن تنتهبه الهيئة من العاملين بها الحق في

دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التفتيشات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون ، ويحدد وزير العمل بالاتفاق مع وزير التأمينات العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون.

ومطلوب من صندوق التأمين على العاملين في القطاع العام والخاص الآتي :

أ- تدعيم أجهزة التفتيش في كل مكتب من مكاتب التأمينات بحيث يتناسب عددهم مع عدد أصحاب الأعمال والعمال المطلوب التفتيش عليهم وتدريبهم جيداً على تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية .

ب- إنشاء قسم لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية في كل منطقة تأمينية لتابعة نشاط مفتشي المكاتب ومراقبة أعمالهم .

ج- إنشاء إدارة لمكافحة التهرب من التأمينات الاجتماعية في المركز الرئيسي لصندوق التأمين على العاملين في القطاع العام والخاص للبحث عن أموال أصحاب الأعمال المتهربين وكذلك المدينين الذين يعلن إفلاسهم أو ينهر نشاطهم .

سادساً . الإسعافات الأولية :

يلزم قانون التأمين الاجتماعي صاحب العمل بأن يقدم الإسعافات الأولية للعصاب ولو لم تتم الإحابة من مباشرة عمله (٦٥) والزمه قانون العمل بأن يوفر للعمال وسائل الإسعافات الأولية (٢٢م) لكل هذه الأحكام المشتركة بين قانون العمل والتأمين الاجتماعي وكذلك الأحكام المشتركة في إدارة التأمينات الاجتماعية ألا يمكن التفكير في إدماج الوزارتين أي وزارة التأمينات الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والهجرة معاً ؟ وإذا لم يثبت ذلك ألا يكون للتأمينات الاجتماعية وزارة مستقلة ، خصوصاً بعد أن تبين عجزها عن إدارة بعض نظم التأمينات فتطالب بإلغاء نظم كاملة ، كما ثبت عجز الوزارة في تمصيل ديونها على أصحاب الأعمال وضياع أموال بمئات الملايين من الجنيهات نتيجة عدم متابعة حالات الإفلاس وعدم المطالبة الشهرية بإشراكات التأمينات من أصحاب الأعمال الذين لم يسدوا الاشتراكات في المواعيد ، وعدم متابعة أصحاب الأعمال ولا تعرف عنايتهم وتضعف عليها مئات الملايين بسبب عدم المتابعة والتفتيش الدوري عليهم .

حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعي مع قانون العمل الجديد..

محمد داود حسين-قول إن المادة ٣٤ من القانون أقرت عاوة سنوية دورية لا تقل عن ٧٪ من الأجر الأساسي الذي تصيب على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعية ، وألها يجب النص في قانون التأمينات على وجوب زيادة أجر المؤمن عليه سنويا بقيمة هذه العاوة أو ما يقرره صاحب العمل إن كان أكثر من هذه العاوة دون الحاجة إلى إخطار صاحب العمل بهذا .

كذلك فإنني أرى أن يتم تعديل أو تغيير موعد تقديم استمارة ٢ (مناشاة) حركة العمالة) ليكون في ٧/١ من كل عام بدلا من ١/١ حتى يتماشى مع القانون والقرارات وميزانية الشركات وميزانية الدولة عموما .

ويختتم الأستاذ محمد داود حسين وكيل وزارة القوى العاملة السابق وأمين صندوق الرابطة العامة للقائمين حديثه مطالبا بضرورة توفيق أوضاع المواد من ١٢٢ إلى ١٣٠ من قانون العمل الجديد مع قوانين التأمين الاجتماعية نظرا لأن هذه المواد متعلقة بالتأمينات .

الأستاذ محمد بهاء الدين أمين عام النقابة العامة للعاملين بمواد البناء والأخشاب يقول: نص قانون العمل الجديد على حق صاحب العمل في التوقف الجزئي أو تخفيض الأجر والنقل لوظيفة أقل ، وفي هذه الحالة يتم تخفيض أجر العامل ، فهل سيتم تخفيض الأجر دون ضوابط محددة؟ وكيف يتماشى هذا النص مع النص الذي يلزم صاحب العمل بمعاولة سنوية لا تقل عن ٧٪ والأهم من ذلك ما هو الأجر الذي سيتم على أساسه سداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية في هذه الحالة؟ ثم ما هو موقف قانون التأمينات الاجتماعية الذي لم يرد به أي توافق مع هذه الحالة؟ ولذا طالبت التأمينات بسداد الاشتراكات على أساس الأجر الأكبر فمن سيتحمل هذه الفرق ، العامل أم صاحب العمل .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، ما هو الموقف التأميني الحقيقي في

في الجزء الأول من هذا التحقيق الذي نشر بالعدد قبل السابق أكدنا على أهمية الدراسة المستفيضة لقانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ لاستخلاص مدى التوافق أو التناقض بين مواد هذا القانون وتشريعات قوانين التأمين الاجتماعي الحالية والتي تم أعداد تعديلات جديدة لها ، وذلك بهدف إلقاء الضوء على المطالب التي ترتبت على صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ من التشريعات التأمينية حتى يتوافق نظام التأمين الاجتماعي مع قانون العمل الذي هو الأصل دائما في كافة التشريعات العمالية .. ونستكمل في هذا الجزء استعراض وجهات نظر وآراء المختصين في هذا الموضوع الهام الذي يتعلق بحاضر ومستقبل العمالة في القطاع الخاص .

تحقيق : عبده مصطفى

يقول حسين عثمان خيري مدير العلاقات العامة بالشركة المصرية للسياك الحديدية ، المفروض أن يتم إصدار القرارات الوزارية المنفذة لأحكام قانون العمل الجديد قبل بدء العمل به في ٢٠٠٣/٧/٧ هذه القرارات والتي نص عليها القانون ستلقى المزيد من الضوء على كيفية العمل بمواد هذا القانون ، خاصة وأنه لم تصدر لائحة تنفيذية ، وذلك حتى نغلق باب الاجتهادات في تفسير المواد فهناك قضايا عمالية ومشاكل عمالية على درجة من الأهمية معروضة على الجهات المختصة وفقا للقانون السابق رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولم يتم حسمها بعد والمفروض أن يبدأ تطبيق القانون الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ في ٢٠٠٣/٧/٢٠ فما هو موقف مثل هذه القضايا والمشاكل التي لم يتم حسمها ، وكيفية تحديد العاوة بينها وبين الأجهزة المناطة بها حسم مثل هذه المشكلات في القانون الجديد لم يترك مكتب علاقات العمل واللجنة القضائية .

ويضيف قائلا: وفقا للقانون الجديد المفروض أن مكتب علاقات العمل يقوم بالتنسيق الوبدية أولا بين العامل وصاحب العمل طبقا للمادة ٧٠ من القانون ، فإن لم يتمكن من التسوية في موعد

أقصاه ١٠ أيام من تاريخ تقديم الطلب جاز لكل من طرفي النزاع اللجوء إلى اللجنة الخماسية المنصوص عليها في المادة ٧١ من القانون وإذا اكتشف مكتب العلاقات أن هناك مخالفة صريحة وواضحة من صاحب العمل تقتضي كما كان يحدث في ظل القانون السابق رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تحرير محضر بالواقعة كان يقوم المكتب على الفور بتحرير المحضر ، فعاد بالنسبة لوضع القانون الجديد لم يستطع مكتب العلاقات قرار اللجنة الخماسية ويتخذ نفس الإجراءات السابقة أم لا؟ ثم ما هو موقف العمال من تأمين البطالة الوارد في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

ويقول الأستاذ محمد داود حسين وكيل وزارة القوى العاملة السابق وأمين صندوق الرابطة العامة للقائمين حديثه إن المادة ١٩٥ من قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ تنص على أن حق الإضراب السلمي للعمال يترتب عليه احتساب مدة الإضراب إجازة بدون أجر وهنا تتسأل ما هو موقف قانون التأمين الاجتماعي؟؟ وماذا لو أصيب العامل أو توفي خلال فترة الإضراب؟ وهل يترتب له نفس

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: برين عبد الرحمن

كيف استطاعت ثورة يوليو إقامة عدالة اجتماعية؟

محاولات تطبيق التأمينات الاجتماعية قبل قيام الثورة لم يكتب لها النجاح

الخطوة التي وضعتها الثورة عند قيامها لأمن القبول أن ثورة يوليو ثورة اجتماعية بكل المقاييس أما الفترة السابقة على الثورة فيمكن تقسيمها إلى فترتين: الأولى وكان اهتمام الدولة ينصب على كبار موظفي الدولة والمحظوظين من الأجانب، والفترة الثانية بدأت الدولة خلالها الاهتمام بشئون العمال ولكن محاولات الدولة باءت بالفشل وفيما يلي بيان ذلك

■ فترة عدم الاهتمام بشئون العمال:

تميزت الفترة الأولى من الفترات السابقة على ثورة يوليو بأن اهتمام الدولة كان منصبا على كبار الموظفين وكبار الضباط والمحظوظين من الأجانب فصدر أول تشريع ينظم المعاشات الحكومية في مصر في عهد سعيد باشا في القرن التاسع عشر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ بموجب الملائحة السعيدية وكانت المعاشات وفقا لهذه اللائحة تحصل من خزانة الدولة وتصرف لكبار الموظفين دون أن يتحملوا أي اشتراكات، وقبل العمل باللائحة المشار إليها كانت المعاشات تصرف بقرارات فردية لبعض موظفي الحكومة من الأجانب أو المقربين، وعندما ساءت أحوال الدولة المالية في عهد الخديوي إسماعيل باشا

التزمت ثورة يوليو منذ قيامها بتحقيق عدة مبادئ أهمها مبدأ "العدالة الاجتماعية" وذلك لسد الفجوة الواسعة التي كانت تفصل بين الطبقة العاملة المحرونة والطبقة المالكة الثرية، وكان من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الثورة لتحقيق هذا الهدف هو تطبيق نظم التأمين الاجتماعي بصورة متدرجة وعلى مراحل حتى تتحقق التغطية الشاملة ليضمن كل مواطن قادر على الكسب ما يكفي لمواجهة مطالب الحياة والأسرة التي يعولها من بعده.

ومن المعلوم أن نظم التأمين الاجتماعي تلعب دورا مهما على الصعيد العالي، فهي وسيلة من وسائل تصحيح الأوضاع الاجتماعية والحد من التفاوت بين الطبقات، بجانب علاقتها الوثيقة بالاقتصاد القومي، فهي ليست وسيلة لإصادة توزيع الدخل بين الطبقات بل هي بالإضافة إلى ذلك وسيلة من وسائل التوازن الاقتصادي.

وإذا نتجنا الإنجازات التي تمت في مجال التأمين الاجتماعي منذ بدء تطبيق هذا النظام في صورة تأمين وإدخار في التجميعات على طوائف محدودة من العمال إلى أن تحققت التغطية الشاملة وفقا



محمد بهاء الدين



محمد داود

● مطلوب مراجعة قانون التأمين الاجتماعي في حالات:

سن التقاعد.. الإضراب.. تخفيض الأجر.. العلاوة

● ضرورة تشكيل لجنة من العمل والتأمينات للدراسة مشكلات التطبيق

عرض العامل على اللجنة الخاصة المنصوص عليها في قانون العمل الجديد وأقرت اللجنة بوعودته للعمل لوجود عمل مناسب له لدى صاحب العمل، وهنا رفض صاحب العمل عودة العامل للعمل، مما يضطره إلى رفع المشكلة إلى اللجنة التي تقرر تعويضه عن مدة بقائه خارج العمل، هنا تتسأل ما هو موقف تعويض البطالة؟ ومدى استحقاق العامل له في هذه الحالة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي؟ هل يستحق العامل أم لا وهل يخص من قيمة التأمين أو من قيمة التعويض الذي فرضته اللجنة ماسبق سره أم لا؟

انتهى كلام النقابي محمد بهاء الدين، أمين عام النقابة العامة للعاملين بمراد البناء والأخشاب ونود التأكيد على ضرورة أن يطور نظام التأمين الاجتماعي نفسه ليتوافق مع قانون العمل الجديد لأن مسامح طرحه من مشكلات حتى الآن يمثل مؤشرات هامة توجب علينا إعادة النظر في مدى التوافق والتكامل بين قانون العمل وقانون التأمين الاجتماعي لصالح قطاع القوى العاملة في مصر.

هذه الحالة لحماية حقوق العامل خاصة إذا حدث له حالة عجز أو وفاة فعلى أى أساس تتسدد له الحقوق التأمينية؟ لا بد إذن من وجود نصوص تأمينية توضح الموقف بجلاء قبل أن يبدأ التطبيق وتبدأ معه المشاكل دون وجود نصوص صريحة وواضحة في مثل هذه الحالات، مما يترتب عليه تأخير صرف الحقوق التأمينية وزيادة الأعباء على الأجهزة القضائية المناط بها حل مشكلات العمالة وفقا لقانون العمل الجديد.

إننى أقترح بهذه المناسبة تشكيل لجنة مختصة تتكون من خبراء من وزارة القوى العاملة والتأمينات والاتحاد العام لنقابات عمال مصر لمناقشة الاختلافات بين قانون العمل وقانون التأمينات قبل بدء التطبيق والذي هو مقرر في ٢٠٠٣/٧.

نقطة أخيرة يطرحها النقابي محمد بهاء الدين تتعلق بالمادة ٧١ من قانون العمل الجديد حيث يقول: إن هذه المادة لم تتطرق من قريب أو بعيد لتأمين البطالة المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ وفي حالة

صدر الأمر العالي رقم ٢١ لسنة ١٧٨٠ بقرض اشتراكات لمساب المعاشات بواقع ٣,٥٪ من المرتبات ، وفي عهد الخديوي توفيق صدرت لائحة للمعاشات في شهر أبريل ١٨٨٢ وأقيمتها لائحة سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين للمعاشات الحكومية انتهت بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الذي استمر تنفيذه حتى أوقف تطبيقه على جميع الموظفين الذين التحقوا بالخدمة بعد هذه المدة ماعدا رجال القضاء والشرطة ، وكان لحرمان عشرات الآلاف من موظفي الحكومة من نظام المعاشات بسبب سوء أحوال الدولة ، خصوصا بعد إيقاف تثبيت الموظفين سنة ١٩٣٥ ، رد فعل كبير بين العاملين في الحكومة .

■ **فترة الاهتمام بشؤون العمال وأسباب فشلها:**
تميزت الفترة الثانية السابقة مباشرة على ثورة يولية بقيام الدولة بعدة محاولات لإصلاح شئون العمال لكنها بات بالفشل بسبب اعتراض أصحاب الأعمال نظرا للأعباء التي يتحملونها في هذا الشأن لصالح عمالهم . وبدأت المحاولة الأولى بمسود قانون التعويض عن إصابات العمل لطبق على عمال الصناعة وهو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ وكان الغرض من إصداره أن التشريع المدني لا يضمن للعامل المصاب أي تعويض عن إصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل ، إلا أن الإحصائيات التي قامت بها بعض الدول في أوروبا - ويومنك - الاستنتاجات في مصر - دلت على أن الحوادث التي من هذا القبيل لا تتعدى ٢٠٪ من مجموع الحوادث ، وفوق ذلك قد يكون من المتعذر ، بل ومن المستحيل أن يستطيع العامل إثبات خطأ صاحب العمل عند إلقاء عبء الإثبات على عاتقه ، وقد أخذت المحاكم الأهلية والمختلطة تتوسع

في تطبيق مواد القانون الخاصة بالمسؤولية توسعا خرج بها عن حدود النصوص الواردة في هذه المواد وقصد اضطرها إلى ذلك تخفيف العرج عن العامل وإطارد تقدم الصناعة على الوجه الذي نتج عنه ازدياد المخاطر التي تستهدف العامل ولكن أحكامها في هذه المسألة كانت مختلفة وغير مستقرة بينما كان يرى بعضها أن الخطأ من جانب رب العمل مفترض كان البعض الأخرى يرى الأخذ بإعلاقا بنظرية مخاطر المهنة التي توجب مسؤولية صاحب العمل لحدوث وقوع الضرر دون التفات إلى شرط الخطأ لذلك كان من الضروري أن يتدخل المشرع لسن قواعد مسؤولية صاحب العمل عن إخطار المهنة ولتتم تضارب الأحكام ذلك التضارب الذي يؤدي إلى تعريض العمال لمعاملات مختلفة باختلاف وجهات النظر ومع ذلك فإن التطبيق العملي لأحكام القانون كشف عن أن العمال يجتنب صعوبة في الحصول على تعويضاتهم كما أن أصحاب الأعمال الصغيرة يعجزون عن تأدية الالتزامات التي يفرضها عليهم القانون من علاج ومعونة مدة انقطاع العامل عن عمله بسبب الإصابات وكذلك التعويض في حالات العجز المتخلف عن الإصابة والوفاء

لذلك صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري ضد حوادث العمل وإلزام أصحاب الأعمال الخاضعين للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ بالتأمين ضد حوادث العمل لدى إحدى شركات التأمين وتولي شركة التأمين التزامات صاحب العمل في مقابل رسم يؤديه لها ويعتبر صاحب العمل وشركة التأمين مسئولين بالتضامن عن حقوق العامل المصاب . وفي عام ١٩٥٠ تم تعديل القوانين رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ ليسرى على العمال المشتغلين في

التجارة والعمال المشتغلين في الزراعة إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بألات ميكانيكية أو يؤتون عملا صناعيا .

وفي العام نفسه صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ باعتبار المرض المهني في حكم إصابة العمل .

ومع ذلك لم يكتب لهذه التشريعات النجاح لتهرب أصحاب الأعمال من جهة وامتناع شركات التأمين من جهة أخرى عن التعاقد مع المنشآت التي تكثر فيها الحوادث

لذلك أُلغى هذا القانون بعد قيام الثورة وحل محله القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ وأسند أمر تطبيقه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي أنشأتها الثورة

■ **اعتراض أصحاب الأعمال**
كانت آخر محاولات إصلاح شئون العمال في الفترة السابقة على الثورة مشروع قانون التأمين الاجتماعي الذي أعدته الحكومة عام ١٩٤٣ وتمت مراجعته وإقراره بمعرفة خبراء متخصصين من مكتب العمل الدولي وكان هذا المشروع يقوم على الأسس الآتية

مجال تطبيقه : نص المشروع على أن يسرى نظام التأمينات الاجتماعية المنصوص عليه بأحكامه على العمال المشتغلين في الصناعة والتجارة ، وكذلك العمال والمستخدمين الذين يعملون بالحكومة والهيئات العامة ولا يتفَعون بنظام المعاشات الحكومية موارد النظام . يمول هذا النظام بالاشتراكات التي يتحملها أصحاب الأعمال والعمال والدولة أنواع التأمينات الاجتماعية نص المشروع على تطبيق أربعة أنواع من التأمينات الاجتماعية وهي

١- التأمين ضد المرض ويراعى في تنفيذه أن يتم أولا استكمال الاستعدادات الصحية في كل منطقة على حدة

٢- التأمين ضد العجز

٣- التأمين ضد الوفاة

٤- التأمين ضد البطالة

إدارة النظام : تتولى تطبيق النظام هيئة مستقلة عن الحكومة يقوم بإدارتها ممثلون عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال

■ **التأمينات في عهد الثورة**
كان من أهم الأهداف التي تسعى الثورة إلى تحقيقها القيام بمشروعات التجديد الاقتصادي والعمل على زيادة الانفتاح في سبيل رفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة ، وتحقيق هذا الهدف فإن الأمر تطلب حماية الطبقة العاملة عن طريق تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية بما يحقق إشاعة التأمين بين أفراد هذه الطائفة ويخلق روح الاستقرار في نفوسها فيتحسروا إلى أعمالها ويزداد إنتاجها ولما كانت نظم التأمينات الاجتماعية تحتاج في تطبيقها إلى وجود بيانات وإحصائيات لم تكن متوافرة لدى الدولة ، لذلك تقرر أن يبدأ تطبيق هذه النظم في صورة تأمين وادخر يقوم على أساس الاشتراكات ويضمن للعامل أو أسرته مبلغا مناسبيا في نهاية خدمته بدلا من مكافأة نهاية الخدمة المحدودة والتي غالبا ما يتعذر على العمال تقاضيها خاصة في المنشآت الصغيرة في القطاع الخاص لذلك تم تشكيل وفد لدراسة هذه النظم في الدول التي سبقتنا في هذا المجال ، وقد أعد الوفد دراسة في الموضوع وعلى ضوءها تم اتخاذ الآتي بالنسبة للعاملين بالحكومة .

صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للادخار ، وتنضم هذا القانون نظامين : أحدهما للتأمين ضد العجز والوفاء ، والثاني للادخار

ويسرى النظامان على جميع موظفي الدولة المدنيين ، وأُعتب ذلك إنشاء صناديق للتأمين والادخار

لفئات أخرى من الموظفين كموظفي وزارة الأوقاف وموظفي المجالس البلدية ومجالس المديرية .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، ويمتحن في هذا القانون تم تطوير نظام التأمين والادخار وتحويله إلى نظام معاشات يمول باشتراكات تقطع من مرتب الموظف .

وبعد قيام الوحدة بين مصر وسورية وضع نظام مسوحد للمعاشات يسرى على مواطني الإقليمين بصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ للتأمين والمعاشات للمتسخدمين والعمال الدائمين ، وفي هذه المرحلة بدأ انتفاع العمال والمستخدمين لأول مرة بنظم المعاشات ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميه وعمالها الدائمين وبذلك أدمج أحكام القانونين رقم ٢٦ ، ٣٧ لسنة ١٩٦٣ في قانون واحد يضم الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين .

بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص

بدأ تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية في صورة تأمين وادخار على العاملين بالقطاع الخاص بصدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتقتضى أحكام هذا القانون بإنشاء صندوقين أحدهما للتأمين ، والآخر للادخار ، ويقوم هذا النظام على أساس التمويل بالاشتراكات من كل من صاحب العمل والعامل وإنشاء مؤسسة حكومية هي مؤسسة التأمينات الاجتماعية (صندوق التأمين للعاملين بالقطاع العام والخاص حالياً) تتولى تطبيق هذا النظام تدريجياً

على العمال الخاضعين لقانون عقد العمل القوي ، وقد بدأ التطبيق على المنشآت التي تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر في كل من القاهرة والإسكندرية في ١/٤/١٩٥٦ ثم اتسع مجال التطبيق بعد ذلك في مراحل زمنية مختلفة إلى أن تم تغطية كافة المنشآت ولو كانت تستخدم عاملاً واحداً فقط .

وفي عام ١٩٥٨ صدر قانون التأمين والتعويض عن إصابات العمل رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ ليحل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وأسند تطبيقه إلى المؤسسة المذكورة .

١٩٥٨ وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ليحل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تطوير النظام وإضافة نوعين آخرين من التأمينات الاجتماعية فأصبحت التأمينات الاجتماعية المطبقة على العاملين بالقطاع الخاص والقطاع العام بعد التأمين تشمل على أربعة أنواع هي :

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- تأمين إصابات العمل

٣- تأمين المرض



٤- تأمين البطالة

توحيد التأمينات الاجتماعية

وفي المرحلة الأخيرة تم تطوير نظم التأمينات الاجتماعية المطبقة على فئات العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص وتوحيدها في قانون واحد ، وهو القانون المطبق حالياً والصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

وقد استحدثت في هذا القانون الأنظمة الآتية :

- نظام الأجر المفسر : ويمقتضاه تقرر صرف معاش تكميلي عن مدة الاشتراك في الأجر التغير .

- نظام المكافأة : ويمقتضاه يحصل العامل أو أسرته على مرتب شهر عن كل سنة اشتراك في هذا القطاع بعد أدنى عشرة شهور في حالات العجز والوفاة .

- نظام الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات ويهدف إلى توفير إقامة كاملة لأصحاب المعاش الذي ليس له أسرة ترعاه .

مد مظلة التأمينات

وبعد أن تم تغطية فئات العمال بنظام التأمين الاجتماعي وتوحيد العاملة بينها وإزالة التفرقة بين العاملين بالحكومة والعاملين في المنشآت غير الحكومية امتدت مظلة التأمينات الاجتماعية لتغطي أصحاب الأعمال وتم ذلك بصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ الذي تم تطويره ليشمل أصحاب الأعمال ومن في حكم أصحاب الأعمال بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ كما امتدت المظلة لتشمل العاملين بالخارج وتم ذلك بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ الذي تم تطويره بالقانون الحالي رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، وأخيراً استكملت التغطية بقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ والذي تم تطويره بالقانون الحالي رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ويمقتضاه يسري نظام التأمين الاجتماعي على كل مواطن قادر على الكسب من أي عمل أو مهنة ولم تتوافر له شروط الخضوع لأي من قوانين التأمين الاجتماعي الأخرى .

وبذلك تم تطبيق نظم التأمين الاجتماعي على كافة المواطنين القادرين على الكسب ولتسقا للتشريعات التي أصدرتها الدولة طبقاً للخطوة التي وضعتها حكومة الثورة كما هو ثابت بالذكرات الإيضاحية للقوانين المشار إليها باعتبارها الوثائق الرسمية التي ثبت أن نظام التأمين الاجتماعي جاء نتيجة دراسة علمية وفقاً لخطوة مدروسة لتحقيق أهم المبادئ التي نادت بها الثورة وهو مبدأ إقامة عدالة اجتماعية .

محكمة الأسرة

مع بداية الدورة البرلمانية المقبلة سيعرض قانون محكمة الأسرة والذي يعمل على تحقيق أمن واستقرار الأسرة المصرية التي طالما عانت الكثير في أروقة المحاكم وكذلك لإنصافها وإتقانها من مهانة التشتت والجرى في المحاكم المختلفة للنظر في مشاكلها العائلية

وكانت كل مشكلة من مشاكلها تتوزع بين كثير من المحاكم في العديد من البلاد التي يلجأ إليها الزوج حتى يجهضها ويضيع عليها حقوقها في رعاية وحضانة الأسرة المصرية واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٢ الذي تم فيه إعداد مشروع محكمة الأسرة الذي يمثل أملا كبيرا للأسرة المصرية ويؤدي إلى إيجاد جو هادئ داخل محكمة واحدة ذات طابع خاص يتيح الفرصة أمام الإصلاح بين الزوجين وإنقاذ الأطفال من الضياع وتفصل في المحكمة القضايا الناشئة عن النزاع بين الزوجية مثل الطلاق أو النفقة أو الحضانة أو الرؤية فتوفر بذلك الوقت والجهد والمال على الزوجين وتحقق الطمأنينة للأطفال

وكانت وزارة العدل - بإدارة التشريع - قد أعدت مشروع قانون محكمة الأسرة الذي يهدف لإدخال نظام متكامل لمحكمة تختص بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس والمال وكذلك جميع شتات ما يثار من دعاوى عديدة بين أطراف الأسرة على منضدة واحدة داخل مبنى قضائي واحد يخصص بهذا الغرض، وذلك تيسيرا للإجراءات وتخفيفا عن كاهل الأسرة ، مع تطبيق دقيق لتحقيق هذا الهدف من إقامة هذه المحكمة وتخصيص قضاة للفصل في النزاعات الأسرية

وفي هذا التحقيق نعرض هذه الخطوة الاجتماعية الفريدة والبنائة ونستطلع رأي المواطنين في جدوى هذا المشروع وهل سيحقق للأسرة كيانها ويعيد إليها أمنها وسعادتها أم لا؟

ملامح محكمة الأسرة

بداية تتكون المحكمة من ثلاثة قضاة معاونهم أخصائيو اجتماعيون ونفسيون ومعاونة النيابة العامة للأحوال الشخصية ، ويكون بالمحكمة ملف واحد يضم جميع المنازعات الخاصة بالأسرة ، ويختار الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من خريجي الكليات المتخصصة ويتم إلحاقهم بمحكمة الأسرة بعد تدريب وإعداد وتأهيل مناسب بحيث يكون بالمحكمة خبيران أحدهما على الأقل من النساء



درة.. أهل يحق استقرار الأسرة المصرية

وقد حدد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تصوره لإقامة هذه المحكمة الجديدة بحيث تشكل من ثلاثة قضاة يتخصص بالنظر في دعاوى التطلق وما يرتبط بها من طلب نفقة الزوجة ومؤخر الصداق ونفقة الصغار وحضانتهن وتوفير مسكن لإيوائهن بحيث يصدر حكم واحد في هذه المسائل المرتبطة والمتربطة حتما على الحكم بالتطلق دون حاجة إلى لجوء الزوجة أو الزوج لرفع دعوى منفصلة بكل مسألة على حدة وتضم المحكمة جميع التحقيقات المتعلقة بأحوال الأسرة .

وتعلق الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة على صدور قرار وزير العدل بتشكيل لجنة لوضع أسس قيام المحكمة ، بأنه من أهم القرارات التي تهم المرأة المصرية والأسرة ككل ، كما يؤكد على أن محكمة الأسرة هي جزء أساسي مكمل لتوازن الأحوال الشخصية التي صدرت .

وتضيف سيادتها قائلة : إن وجود المحكمة سيكون في أهمية وجود القانون ذاته كما أشارت سيادتها إلى أن المجلس القومي للمرأة قد قام من قبل برصد عدد من القضايا التي تحتاج إلى سيدة للوصول إلى حقوقها العائلية في حالة الانفصال أو غيره فوجدت مزيد من سبع أو ثمان قضايا مختلفة أمام محاكم مختلفة ، فمنها ما يتعلق بالنفقة أو الحضانة أو غيرها من الصق التي يكفلها القانون للزوجة وهو ما يجعل أي سيدة تقع في هذا الإشكال تعاني بشدة وتقتضي سنوات طويلة قبل أن تصل لحل مشكلة واحدة من هذه المشاكل

وترى الدكتورة فوزية عبد الستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب سابقا ، أن من أهم الإنجازات التي تحققت للمرأة في العام الماضي مشروع محكمة الأسرة الذي يمثل أملا كبيرا للأسرة المصرية ويؤدي إلى إيجاد حل هادئ داخل محكمة ذات طابع خاص تتيح فرصة واسعة للإصلاح بين الأزواج وإنقاذ الأطفال الأبرياء من الضياع ، وتتصل في القضايا الناشئة عن النزاع بين الزوجين مثل الطلاق أو النفقة أو الحضانة أو الزوجة ، فتوفر بذلك الوقت والجهد والمال على الزوجين وتحقق الطمأنينة لأطفالهم .

ويقول الدكتور عبد الخالق عفيفي عميد معهد الخدمة الاجتماعية ببورسعيد : إن إنشاء محكمة الأسرة سوف يكن الدخول الرئيسي لإيجاز وسرعة البت في عدة قضايا متعلقة بالأحوال

الشخصية التي تستغرق سنوات وسنوات ، ولكن في البداية هناك إجراءات مصاحبة لعملية إنشاء المحكمة منها على سبيل المثال العودة مرة أخرى للخبير الاجتماعي مثل الأحداث ، وتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بحيث يكون لها دور في تقديم تقرير عن الحالة ومحاولة التوفيق بين الزوجين وأن يكون هناك صندوق اشتراك للأسر من خلال شركات التأمين يقوم بدفع نفقات مؤقتة لحين الفصل في القضايا المرفوعة والبت في الإجراءات وضرورة تفعيل دور مساعدة القانون للأسرة من خلال مكاتب التوجيه والاستشارات بمعنى أن يكون هناك نوع من التأمين المتفرغ لهذه القضايا بهدف عدم التباطؤ وسرعة البت ، وأن تكون هناك ثقافة قانونية للزوج والزوجة .

مفرد قانون محكمة الأسرة

ويتساءل البعض عن المفرد في براء قيام هذه المحكمة الآن ؟

ويجيبنا مصدر مسئول ، بأن الحقيقة أن مصر ليست الدولة الأولى التي خطت هذه الخطوة فهناك العديد من البلاد التي سبقتنا فيها مثل كندا وأستراليا إيمانا بإصلاح حال الأسرة بإنشاء مثل هذه المحاكم المتخصصة للنظر في شئونها وعلاج مشكلاتها والقيام بدور التسوية الودية بين الزوجين ويبدو أن ما وصلت إليه أحوال الأسرة المصرية الآن هو الذي دفع المهتمين إلى التفكير في الإصلاح ورتق العيوب وحمايتها من التصدع والاضطراب وحسم ما يدور داخلها

ومنذ أيام قليلة قام المستشار فاروق سيف النصر بشرح كل التفاصيل والبنود الخاصة بهذا القانون الجديد والذي شكل في 8 بنود ، والقانون قد نادى به مجلس الوزراء في الفترة التي تلت قانون تسهيل إجراءات التقاضي وقد صدر في عام ٢٠٠٠ لتنظيم التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية ولكن التطبيق العملي كشف عدم كفايته وتحقيق الغايات المرجوة منه ومن ثم كانت هناك ضرورة للأخذ بمحكمة الأسرة بالمعنى الدقيق لذلك ، قامت بتعريفه بالنظام المقارنة وذلك أعدتها به مشروعا للقانون أما المحاور التي يقوم عليها المشروع الجديد فهي :

- إنشاء محكمة للأسرة في كل محكمة ابتدائية لحكمة مستقلة من دائرة أو عدة دوائر لتلبية احتياجات المواطنين في حل مسائل الأحوال الشخصية .
- إنشاء دوائر استئناف متخصصة لنظر

القضايا التي ترفع إليها ومحكمة الأسرة سوف تشكل من ثلاثة قضاة وتخصص بما كانت تختص به سائر المحاكم الجزئية والشخصية للنس والمال بمعاونتي خبيرين أحدهما اجتماعي والآخر نفسي وأحدهما على الأقل من النساء .

- ما يجوز استئناف من أحكام يستأنف أمام دائرة متخصصة وتشكل من ثلاثة مستشارين لهذه المحكمة

- تقوم النيابة العامة للأحوال الشخصية بحضور جلسات المحكمة وتشرف على أقلام كتاب المحكمة فضلا عن دورها التوفيقى بين أطراف الدعوى بما يحقق إنهاء المنازعة صلحا بقدر السطاح ، ويقوم بهذا الدور رئيس النيابة مستعينا بأحد رجال الدين ويتم اختيارهم طبقا لقواعد يصدر بها قرار من وزير العدل بالتنسيق مع الجهات المختصة .

- عند رفع أول دعوى باسم أسرة يتم إنشاء ملف لهذه الأسرة بقلم كتاب المحكمة توزع فيه أوراق الدعوى مما تودع سائر الدعاوى اللاحقة طبقا لفصوصية وضع هذه المحكمة منذ البداية فقد تم إلغاء الطعن بالنقض على أحكامها على اعتبار أنه طريق غير عادى - توفير مقار خاصة لهذه المحاكم تجعلها ملائمة لطبيعة المنازعات التي تطرح عليها والمتقاضين الذين يلجئون إليها خصوصا الأطفال ، ولهذا استحدثت المشرع إنشاء مقار مستقلة لهذه المحاكم لتفى بالفرش .

- إنشاء مثل هذه المحاكم المتخصصة يتطلب إعداد قضاة ومعاونين وتحديث خبرتهم عن طريق دورات تدريبية تؤهلهم لأداء رسالتهم .
وعن دور المجلس القومي للطفولة والأمومة بشأن مشروع قانون محكمة الأسرة صرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس ، بأن اللجنة التشريعية للمجلس القومي للطفولة قد اجتمعت لمناقشة التعديلات المقترحة علي مشروع القانون وأشارت إلى أن فلسفة محكمة الأسرة تقوم على فكر جديد ومتطور يتطلب من القائمين عليها معالجة الجوانب الاجتماعية والإنسانية والنفسية بالإضافة إلى تطبيق القواعد القانونية والآراء الفقهية ، ومن ثم فلا بد من توفير الآلية اللازمة للاستشارات الأسرية لتقليل الخلافات وحل معظمها مع مراعاة المصلحة الفضل للطفل ، وذلك قبل رفع الدعوى ، وبذلك تتجه محكمة الأسرة نحو حل النزاع في إطار زمني ملائم يقي الأسرة ويصفا خاصة الأطفال والمرأة من المعاناة النفسية والمادية .

اللجنة التأسيسية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب بالإسكندرية



اللاء عبدالسلام المحجوب

تتقدم بخالص التهنية الى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الاسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة



سيد طه حسن

العيد القومي للمحافظة

وتهنئة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة



محمد محمد حسن

ثورة يوليو والمجيدة

رئيس اللجنة

محمد محمد حسن محمد

الأمين العام

عادل أبو الوفا جاد الكريم

نائب الرئيس

مصطفى مسعود محمود غانم

أمين صندوق مساعد

مصطفى محمد حسن

أمين عام مساعد

أحمد محمد حسن محمد

أمين الصندوق

عبد الله محمد محمد عبد الله

الأعضاء :

يسرى أبو الوفا جاد الكريم - إبراهيم عمر إبراهيم جاد - عادل عبد العاطى أبو المجد

سامى عبد المنعم عطية - سمير السعيد مرجان - عاطف فرغلى امام - عرفة أبو القاسم على



عادل أبو الوفا

اللجنة النقاية للعاملين بـ



كمال محمد عاصم



الزئيس محمد حسنى مبارك



لواء عبدالسلام المحجوب



سليمان رجب سليمان

تتقدم بخالص التهنة إلى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الإسكندرية

والى شعب الإسكندرية وجميع

القيادات الشعبية والسياسية

والتنفيذية بالمحافظة

بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم بخالص التهنة إلى السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

الأمين العام

عبد الله عماد أحمد

نائبا الرئيس

أحمد محمد أحمد - خالد عبد المنعم حافظ

رئيس اللجنة

سليمان رجب سليمان

عضو جمعية عمومية

محمد عبد القادر أحمد

مساعد أمين الصندوق

محمد أبو العلا درويش

مساعد الأمين العام

سمير خليل إبراهيم

أمين الصندوق

محمد عبد القادر أحمد

الأعضاء: إبراهيم حسين عليوة - جودة على أحمد - نبيل حلمى عمران

المصانع والمركز الرئيسى - حجر النواتية - إسكندرية - سويتش ٥٠١٤٤٣٣/٤/٥ (٠٣)
فروع البيع: الإسكندرية ١٠٢ شارع مسجد العطارين ت: ٤٨٧٢١٢٩ (٠٣) طريق الحرية
تقاطع النبى دانيال ت: ٤٩٣١٥٦٢ (٠٣) - القاهرة ت: ٥٩١٦٢٣١ (٠٢)



اللجنة النقابية المهنية لعم



السيد راشد



أحمد العماوى



لواء عبدالسلام المحجوب



محمود شاكر

يهنئون شعب الإسكندرية الحبيب

بعيده القومى

ويشكرون السيد اللواء

محمد عبد السلام المحجوب

محافظ الإسكندرية



صبرى الجريدى

على ما قام به من جهد وإنجازات جليلة أعادت للإسكندرية بهاءها ورونقها متمنين

لسيادته دوام التوفيق فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

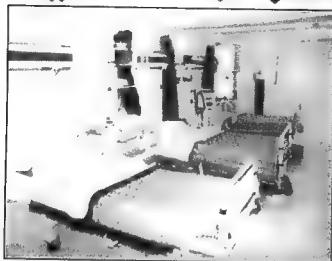
وبهذه المناسبة يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يتقدم بأسمى آيات التهانى للسادة

أحمد أحمد العماوى وزير القـوى العامـة

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لتقابات عمال مصر

صبرى فتحى الجريدى رئيس النقابة العامة

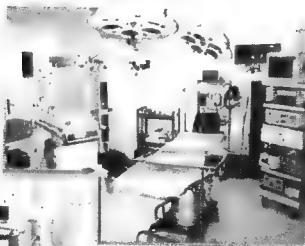
ال النقل البرى بالإسكندرية



العناية



غرفة الأسنان



مع تحيات
رئيس مجلس الإدارة

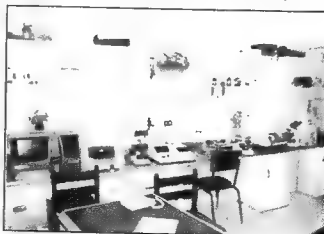
محمود شاكر

غرفة العمليات - السى أرم

وفى هذه المناسبة أيضا يسعد مجلس إدارة اللجنة أن يقدم أعلى الخدمات الصحية من خلال مستشفى دار السلام بالمندرة بحرى وهو الصرح الشامخ لنقابة النقل البرى بالإسكندرية لعلاج عمال النقل البرى وأسرههم وكافة الجماهير بأسعار رمزية فى تناول الجميع

حيث شعارنا "الطب فى خدمة المجتمع"

- خدمة ٢٤ ساعة عيادات خارجية تحت إشراف نخبة من أساتذة كليات الطب وأحدث الأجهزة الجراحية والتشخيصية
- وحدة أمراض عيون كاملة
- عناية مركزة مجهزة بأحدث أجهزة التنفس الصناعى والمراقبة الحيوية
- معمل تحاليل مزود بأحدث التقنيات
- غرف عمليات
- جهاز سى أرم • جهاز كثافة العظام
- حضانة أطفال حديثى الولادة
- وحدة مناظير تشخيصية وجراحية كاملة يعمل عليها أساتذة متخصصون
- أحدث جهاز لقياس كفاءة الرئتين
- قسم استقبال الطوارئ ٢٤ ساعة مزود بأحدث التقنيات يشرف عليه أطباء مقيمين على أعلى مستوى علمى طبي
- سيارة إسعاف خاصة بالمستشفى مزودة بتليفون: ٠١٢/٢٢١٤٣٥٧



معمل التحاليل



الرئيس محمد حسنى مبارك

الشركة الفنية للصناعات الهندسية



مصانع أورجينال

تتقدم بخالص التهنية الى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب

محافظ الاسكندرية

وشعب الاسكندرية العظيم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة

في ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك



المهندس أحمد عبدالعزيز



اللواء عبدالسلام المحجوب

مصانع أورجينال



احدي قلاع الصناعة المتخصصة

في تصنيع خام "بودرة البكايت"

جميع الألوان

(الضينول فورمالدهايد)

والتي يصنع منها جميع أنواع

البكايت

حقن-كبس-ترانسفير

كما يوجد لدينا بودرة بكائيت

خاصة لتصنيع تيل الضراكل

نحده على استعداد تام لتلبية

طلبات السوق المحلي والتصدير

إنتاجنا مطابق للمواصفات

القياسية العالمية



مع تحيات رئيس مجلس الإدارة

الحاج أحمد عبد العزيز

المصانع :ك ٢٢ طريق إسكندرية القاهرة الصحراوي . منطقة مرزم الصناعية

ت : ٤٧٠١٠٩٨ - ٤٧٠١٦٢ فاكس ٤٧٠٠١٥٥ / ٤٧٠٠٢٢ محمول ١٠١٥١٤٥٨٢

E-mail: factoryoriginal@ hotmailof .com

أبوجبة للأسمدة

■ رائدة صناعة الأسمدة الأزوتية في مصر
■ شركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون

١٥٩ لسنة ١٩٨١

■ إجمالي الأصول: ٣,٤ مليار جنيه
■ رأس المال المدفوع: ٦٨٨ مليون جنيه
■ حاصلة على شهادة نظام إدارة الجودة
■ أيزو ٩٠٠١: ٢٠٠٠
■ حاصلة على شهادة نظام إدارة البيئة
■ أيزو ١٤٠٠١

المنتجات

■ سماد اليوريا ٤٦,٥٪ أزوت
■ سماد نترات النشادر ٣٣,٥٪ أزوت
■ سماد اليوريا المخصوص ٤٦,٥٪ أزوت

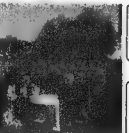
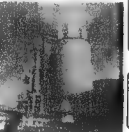
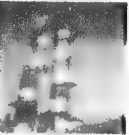
إجمالي الإنتاج السنوي ٢ مليون طن سماد
الحصة التسويقية تبلغ ٧٠٪ من حجم السوق المحلي



البريد الإلكتروني: afc@internetalex.com
<http://www.egyfit.com/eg/afc>

المصانع
الطابوقة - خط بشيد
إسكندرية
مكتب برود السماد
تليفونات
٣/٥٦٢١١٢٦
خمسة خطوط
فاكس
٣/٥٦٢١٩٩٠
٣/٥٦٢٢٢٩١

مكتب إسكندرية
٩٥ طريق ٢٦ يوليو
برلا السلطنة
تليفونات
٣/٢٨٨٧٢٢٩
٣/٤٨٧٩٩١١
مكتب القاهرة
٥٥ شارع شريف الصفيير
القاهرة
٥/٧٧٧٧٧٧
٣/٢٩٣٤١٧٦





د. زكي أبو عامر

قرارات هامة لوزير التنمية الإدارية

• ترقية أكثر من ٨٠٠ ألف من العاملين بالدولة

• علاج الرسوب الوظيفي

• تعيين العاملين المؤقتين والذين أمضوا ثلاث سنوات

في الخدمة مع ضم العلاوات والأقدميات لهم

• منع جمع العامل لوظيفتين في الحكومة

كتب - عبد الوهاب محجوب :

تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء بمنع العاملين في الدولة المزيد من التسهيلات أصدر وزير الدولة للتنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة الدكتور زكي أبو عامر عددا من القرارات الهامة .

■ القرار الأول :

ترقية ٨٠٠ ألف موظف من العاملين المدنيين بالدولة لعلاج الرسوب الوظيفي من الدرجات السادسة إلى الأولى بمختلف المجموعات النوعية والتخصصية وسيتم تعيين العاملين بالدرجة الأولى بالوظائف التخصصية والفنية والمكتبية (بوظيفة كبير) بدرجة مدير عام بشرط ألا تقل مدة شغل الدرجة الأولى من ست سنوات في إحدى المجموعات لنوعية الوظائف التخصصية وسبع سنوات بالوظائف الفنية أو المكتبية أو درجة مدير عام يسمى كبير باحثين أو أخصائيين أو فنيين أو كبير كتاب بحسب الأحوال ويتضمن القرار استمرارهم في عملهم التي كانوا يمارسونها قبل رفع درجاتهم ، وذلك دون إخلال

بحق السلطة المختصة في إسناد أعمال محددة لأي منهم وفقا لصالح العمل ، على أن تلقى درجة الوظيفة بمجرد خلوها من شاغلها . ويشترط لهذا التعيين عدم وجود سبب قانوني يجعل العامل غير صالح للتعيين مع التزام كل جهة إدارية بعد إجراء الترقية بحصر درجات الوظائف التي تم إلغاؤها والوظائف الأعلى التي تم إنشاؤها وحساب قروض التكاليف وإخطار الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة وصرح الدكتور أبو عامر أنه سيتم بموجب القرار رفع الدرجات المالية للعاملين المدنيين بالدولة وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية الذين أتموا في درجاتهم مددا لاتقل عن ٦ سنوات بالدرجة الثانية وهـ سنوات بالثالثة وهـ سنوات بكل من الدرجات الرابعة والخامسة والسابعة على أن تتم ترقيتهم وفقا للقواعد المعمورة قانونا وبعد إتمام المدد المشار إليها إلى وظائف من درجات أعلى وأردة بالجدول المعتمد لترتيب الوظائف بالوحدة المعنية فيها على أن تتوافر فيهم شروط

شغلها . وأكد الوزير أنه لا يجوز لأي جهة عند تطبيق قرارات الرسوب الوظيفي بالمساس بدرجات الوظائف الموصلة والشاغرة التي تخلو أثناء السنة والحفظ بها على سبيل التذكير بموازنة كل جهة وهذا لا يعني إسقاط حق السلطة المختصة في إجراء الترقيات مستقبلا على الدرجات الخالية المحتفظ بها وفقا للقواعد القانونية المقررة

■ القرار الثاني :

يتضمن القرار الثاني تعيين العاملين المؤقتين بالذين أمضوا في الخدمة ثلاث سنوات على وظائف دائمة وقد أكد مجلس الدولة أن مدة العمل المتصلة أو المتقطعة التي يقضيها العامل في وظيفة مؤقتة أو بالكفاة تغسل كاملة مع العلاوات لأقدمية العامل متى تم تعيينه في وظيفة دائمة ، وتوافرت فيه الشروط القانونية وقالت الجمعية العمومية الفتوى والتشريع إن أول هذه الشروط أن ينطبق على العامل قرار وزير الدولة

للتنمية الإدارية في شأن تعيين العمالة المؤقتة وأن يكون أجره الذي تقضاه قد تم صرفه من الاعتمادات المخصصة للرواتب وتخصم منه اشتراكات التأمينات .

■ القرار الثالث :

يتضمن القرار الثالث عدم الجمع بين وظيفتين بالحكومة وقطاع الأعمال العام وقال الدكتور أبو عامر أن هذا القرار سيقضى على تلك الظاهرة ، وسيوفر فرص عمل حقيقية للخريجين من الشباب دورات تدريبية لإعداد القادة ومن ناحية أخرى قررت وزارة التنمية الإدارية تنظيم دورات تدريبية لإعداد قادة العمل الحكومي وإيجاد صف ثان لتولى القيدة من العناصر الشابة .

وصرح الدكتور محمد زكي أبو عامر أن تلك الدورات استهدفت بالدرجة الأولى دعم الشباب وتشجيعهم على تولي المسئولية حتى يمكن النهوض بالعمل الحكومي وتنفيذ خطة الدولة في الإصلاح الإداري بكفاءة واقتدار

مازلنا نواجهه مأزق البطالة!

الصفحة من خلال الصندوق الاجتماعي ومؤسسات التمويل وأهمية دور القطاع الخاص القادر على إتاحة فرص عمل ومراكز التشغيل.

الشفافية في الإعلان عن الوظائف التي تطلو على مستوى المحافظات وفي وسائل الإعلام . وأكد الرئيس مبارك أهمية إيجاد فرص عمل منتجة من خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية في

وفي مقدمة تلك القضايا مطالبة الرئيس بالإسراع بوضع أولوية لتشغيل الشباب وأهمية توفير فرص العمل من خلال البرامج التي أعلنت عنها الحكومة والتزمت بها أمام مجلس الشعب وأهمية

في اجتماعه الأخير بمجلس الوزراء الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي بحث الرئيس حسني مبارك عددا كبيرا من قضايا العمل الداخلي وتابع الأداء الحكومي في كافة المجالات والقطاعات.

الرئيس مبارك في اجتماع مجلس الوزراء :

الإسراع بوضع أولوية لتشغيل الشباب .. وإيجاد فرص عمل منتجة من خلال المشروعات الصغيرة



هاني سيف النصر

الاقتصادية وجودة المنتج النهائي لهذه المشروعات ، وهذا ما أكدته الرئيس مبارك في اجتماعه الأخير -تفعيل دور المجتمع نحو المواجهة بإنشاء جمعية غير حكومية تعمل من كل القادرين وصناديق الزكاة لدعم المشروعات الصغيرة في كافة المجالات.

- إنشاء كليات في كل الجامعات والأكاديميات وربما على مستوى الكليات والمعاهد لتدريب الطلاب وتهنيئتهم لمواجهة سوق العمل سواء كان على مستوى المشروعات الصغيرة أو الوظائف العامة.

- رصد الاحتياجات البشرية للمشروعات الكبرى ورصد الاحتياجات البشرية لكل مشكلة كبيرة مثل تنظيم المرور ومحو الأمية ونقص الحرفيين المهرة وغيرهما من المهن التي تتطلب مهارات خاصة.

- إعادة هيكلة النظام التعليمي العالي وما قبل الجامعي لإعداد خريج يتسلح بالأيات وأدوات العصر الحديث.

السياحة ووقف جذب استثمارات جديدة وتجميد اتفاقية التجارة مع العراق وتوقف تحويلات العاملين في الخارج وانخفاض سعر النفط. -التحول إلى نظام الخصخصة ومصاصها من توفير في العمالة سواء كان بسبب الربح أو الكفاءة وفشل المناخ الاقتصادي العام من حيث اجتذاب استثمارات خارجية جديدة مع انكماش الاستثمارات الحكومية.

- عجز المؤسسات التعليمية عن إحداث التوافق بين مناهجها ومتطلبات الأسواق ساهم في زيادة البطالة إضافة إلى غياب التنسيق بين متطلبات السوق وتوزيع الطلاب الجدد على الكليات والمؤسسات التعليمية مما أحدث إغراقا للخصومات ، إضافة إلى نوعية جودة هؤلاء الخريجين ومدى قدرتهم على التوافق مع متطلبات السوق وإيجاد فرص بديلة تتناسب مع إمكانياتهم.

-معدلات الزيادة السكانية غير المسيطر عليها تبثت جهود التنمية بينما معدلات الإنتاج وعائد العمل لاتسارع في زيادة معدلات التنمية في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على سوق العمل من الشباب الذي تمثل أعلى شريحة سكانية.

الخروج من المأزق

ويأتي السؤال الصعب في كيفية الخروج من مأزق طوفان البطالة . وتأتي محاولة الإجابة كما يأتي: -تفعيل دور الصندوق الاجتماعي نحو المشروعات الصغيرة واعتبارها هدفا الرئيس في هذه المرحلة مع ضمان الجدوى

عمل للشباب إلا أن مأزق البطالة مازال موجودا رغمنا عنا . والبطالة تعني انتقاص الفترة العمرية للإنسان القادر فيها على العطاء . . والبطالة تعني ضياع الاستثمارات الموجهة لتنمية الفرد وبالتالي المجتمع . . والبطالة تعني تحول الفرد من حالة الانتماء إلى حالة الانزواء والهروب وربما الانتقام . . وغروب شمس الأمل وانتشار سحب الإحباط ، وهي تعني التهديد المباشر للأمن القومي كما أن البطالة تعني شيخوخة مبكرة لأحلام وطموحات الشباب بل اغتيالها في مهدها .

أسباب خطيرة

والبطالة أسباب خطيرة تتطلب الصمم والمزيد من الجهود . وهي - عولة حوث الأسواق إلى سوق واحدة المنافسة الشرسة هي عنوانها

-تكنولوجيا فائقة دخلت كل أنشطة الحياة وأعمالها تتطور بسرعة وأعجزت العقول البشرية وطاقتها من ملاحقتها ففقدت وأعدت صياغة متطلبات الوظائف ومهارات شاغلها

- هجرة عكسية من المنطقة العربية وبالأذات الخليجية والعراق انعكست بشكل مباشر علي سوق العمالة المصرية سواء كان بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية أو لحلال المعالة الوطنية بدلا من المتقاعدین.

-الاحتلالوالأمريكية على العراق واحتلاله وانتشار الفوضى والبطالة في ريوحه ، فجرت مشكلة البطالة إلى حد كبير نتيجة ضرب

وحول توجيهات الرئيس صرح الأمين العام للصندوق الاجتماعي هاني سيف النصر أن هناك خطة للتنفيذ الفوري لتوصيات الرئيس مبارك بهدف مساندة الشباب.

وقال إن الصندوق الاجتماعي يحتاج دائما إلى التحديث في أسلوب الإقراض والمشروعات لذلك كنا أصحاب المبادرة في إنشاء الشبكة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقلنا فترة الإجراءات اللازمة للحصول على القرض من ثلاثة شهور إلى ٤٨ ساعة فقط بعد أن تم جمع كل إجراءات البنك والصندوق في مكان واحد كما تقدم مشروعات لها دراسة جدوى جاهزة حتى نساند الشباب إلى أن يبدأ المشروع فورا . وأوضح أبو النصر أن الرئيس يريد حث الجميع على بذل جهد أكبر لتحقيق هدف الدولة والقيادة السياسية . وكل الخطط تستهدف الشباب في المقام الأول ، لذلك يطالب الرئيس بجهد غير عادي لأن الشباب هو الأساس الذي تقوم عليه الأمة . . وإننا نريد تحقيق فرص عمل وزيادة دخل الشباب وأضاف أن دعم الرئيس مبارك للصندوق وثقته فيه جعلت النول المانحة تمنح في الأخرى ثقتها للصندوق . وتمزج ذلك إلى عملية منح أموال بلغت خمسة مليارات جنيه بالإضافة إلى أربعائة مليون جنيه للموازنة العامة وكل هذه الأموال أعيد استثمارها وضخها في الاقتصاد المصري بما يحقق ٧ مليار جنيه في مشروعات صغيرة وبنية أساسية منها ٣ مليار جنيه تم ضخها في مشروعات صغيرة أسفرت عن ١٩٠ ألف مشروع و٧٩٥ ألف فرصة عمل.

كيف نواجه مأزق البطالة ؟؟ ورغم اهتمامات الرئيس مبارك المستمرة بضرورة إيجاد فرص



في حوار خاص مع محافظ الاسكندرية

لا شك أن النجاح المبهر الذي حققه اللواء عبد السلام محبوب محافظ الاسكندرية، في تجميل "المحافظة" والنهوض بمرافقها بالاعتماد على الاستغلال الأمثل لشروات المحافظة، لزيادة مواردها، وإعطاء الدور الفاعل لكل الفئات الشعبية من مواطنين، ورجال أعمال، وجمعيات أهلية .. لهو غير دليل على أهمية تضافر جهود الأجهزة التنفيذية المحلية، مع الجهود الذاتية الشعبية مما يتعكس بشكل سريع وإيجابي على أحيائها وقراها. وهذا هو الجهد المحفوظ والملموس لمحافظ لا يكل ولا يمل، ولا يبخل ببذوقه الساهرة، على محافظته، وبأحبها لو أن تجربة محافظة الاسكندرية الفريدة، تتمم على سائر المحافظات الأخرى، لاسيما وأن هناك العديد من رجال الأعمال والمواطنين الذين لديهم الاستعداد والقدرة على المساهمة في دعم التنمية في محافظاتهم، من القاهرة، عاصمة المعز، إلى الاسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط .. تسافر "العمل" لتتنسم هواء البحر، وتقلأ صينيتها من جمال "الثغر" في حوار خاص مع اللواء عبد السلام محبوب، محافظ المدينة .. وذلك بمناسبة العيد القسومي لمحافظة الاسكندرية والذي يوافق السادس والعشرين من يوليو ذكرى رحيل الملك فاروق عن أرض مصر.

أجرى الحوار: محمد رمضان

● في البداية سألنا السيد المحافظ عن تجربته في الاعتماد على تطوير المحافظة على التمويل المحلي بالجهود الذاتية، والمشاركة الشعبية، لتطوير المجالات الخدمية المختلفة في المحافظة .

● قال لنا سيادته : إن تجربة محافظة الاسكندرية في التمويل المحلي تجربة فريدة يحتذى بها وهي تجربة قابلة للتطبيق في أي محافظة من محافظات مصر دون أن تصطدم بصحيح القانون، أو تخالفه، وذلك طالما توفر لها المقومات التي تدعمها، والتي تتمثل في جهود المواطنين العاديين، والقيادات الشعبية، والتنفيذية، والجمعيات الأهلية . ويشير المحافظ إلى أنه منذ

توليه مهام منصبه بالمحافظة في يوليو ١٩٩٨ وهو يعتمد اعتمادا كلياً في توليد الخدمات في المحافظة على الجهود الذاتية لأبناء الاسكندرية، وإسهامات رجال الأعمال المخلصين لبلدهم، وأيضا تعظيم موارد المحافظة، ولا يخفى على أحد أن المحافظة كانت مثقلة بأعباء كثيرة في مقدمتها توفير التمويل اللازم للصرف على الخدمات العامة للمحافظة، وذلك من خلال موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية للمحافظة، والتي تستخدم في الصرف على أوجه الاستخدامات التالية:- تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات، التي يقرها المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

- استكمال مشروعات الخطة العامة، التي لاتكفي الميزانية المقررة من الدولة الوفاء بها .
- القيام بمشروعات بالجهود الذاتية داخل الوحدات المحلية التابعة للمحافظة
- رفع مستوى أداء الخدمات العامة
- الصرف على الخدمات العامة المحلية العاجلة.

تعظيم موارد المحافظة
● قلت للسيد المحافظ كيف استلعمتع تعظيم موارد المحافظة لتوفير التمويل اللازم لتطوير المجالات المختلفة فيها، وتحقيق الصورة الجميلة التي أصبحت عليها الآن، والتي صارت حديث الجميع؟

● يقول اللواء عبد السلام محبوب: إن التطوير تم بتوفير التمويل اللازم لتحديث المجالات الخدمية المختلفة للمحافظة، وذلك عن طريق استغلال موارد المشروعات الثلاثة الآتية:
أولاً: تعظيم موارد صندوق الخدمات والتنمية المحلية، من عائدات تأجير الشواطئ .
فقد كانت شواطئ الاسكندرية الشهيرة إلى وقت قريب في عام ١٩٩٩ تدار عن طريق الإدارة الحكومية بتعديلاتها حسب اللوائح والقوانين المعمول بها، وكان العائد منها لا يكفي للصرف على صيانة الشواطئ والامتناع بها، وكانت المحافظة -كعادتها- تطلب المعونة من الحكومة المركزية فإن شاعت نجابت المحافظة إلى طلبها، وإن

الانتفاع للمستثمرين المناجم والمحاجر.

وقد انعكس أثر ذلك على الحصيلة التي تعدت مبلغ ٥٠٥ مليون جنيه يتم استخدامها في الصرف على المشروعات المحلية، واستكمال المشروعات التي لم تستكمل في الموازنة العامة للدولة

ثالثاً: الاستغلال الأمثل لمشروع محطات الركاب والانتظار، وهنا يؤكد سيادته أن مشروع سيارات السرفيس كان يدار منذ عام ١٩٧٩ بالمحافظة بنظام "الكارتة" التي يسدها السائق في كل مرة يقوم فيها بنقل الركاب سواء في الذهاب أو الإياب، وكان يستحوذ على النصيب الأكبر من الحصيلة السائقون المتهربون من الكارتة، أو أصحاب بعض النفوس الضعيفة من القائلين على العمل نفسه، وأغلبهم من فئات السائقين، أو ممن أحيلوا إلى المعاش المبكر، وكان صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة يشكو من ضياع أمواله.

ويضيف المحافظ قائلا: ويقدم المحافظة بعمل دراسة، تبين منها أن على كل سيارة سرفيس دفع مبلغ شهري يتراوح ما بين ٨٠ - ١٠٠ جنيه، ولقد قامت المحافظة بحساب متوسط هذا المبلغ، وقامت بتحصيل مبالغ شهرية من سيارات نقل الركاب بعضها ٨٥ جنيه، وبعضها ٩٠ جنيه، حسب سعة السيارة، والتحويل الخاص بها، هذا بالنسبة لمشروع سيارات السرفيس، أما بخصوص أماكن الانتظار، فقد قامت المحافظة بتأجير أماكن الانتظار للسيارات بالمدينة، بعد أن قامت بتجديدها ورفصوها وعمل أسوار حديدية حولها، وعمل بوابات لها، وتم ذلك بنظام الزايدات لحصول المحافظة على أعلى استفادة مالية من ثوابها، وقامت المحافظة ممثلة في مجلس إدارة المشروع بالتعاون مع إدارة المرور، بمشاهدة ومراقبة تطبيق مشروع السرفيس وتأجير أماكن الانتظار لتحويل حق المحافظة. كذلك قامت المحافظة بنقل



والتي لاتعود للحكومة المركزية، بل يتم صرفها على احتياجات المواطنين في مختلف الخدمات العامة وذلك في إطار الموازنة العامة للدولة

ثانياً: تعظيم موارد المحافظة من عائدات تجسير المناجم والمحاجر

ويشير اللواء المحافظ إلى أنه مثمما حدث بالنسبة للشواطئ، فقد تم تشكيل مجلس إدارة يدير ويقرر في اجتماعاته الدورية ما يتم بالنسبة للثروة التي تتمتع بها محافظة الإسكندرية من المناجم والمحاجر، حيث يكون من سلطة مجلس الإدارة تحديد الإيجارات، والرسوم المحصلة، وتحديد مدتها، ومتابعة ذلك بدقة وحزم، وزيادة حصيلة المحافظة من إعطاء حق

مع الوضع في الاعتبار أن يكون بكل شاطئ مكان للمواطنين بدون مقابل تحدد مساحته ينسب يتفق عليها حسب مساحات الشواطئ بالمحافظة

ويؤكد السيد المحافظ أن ذلك أدى إلى زيادة حصيلة تأجير الشواطئ حيث بلغت في العام الماضي ٨ ملايين جنيه في السنة، بعد أن كان لا تتعدى نصف مليون جنيه سنوياً، قبل تطبيق النظام الجديد، والذي طبق مع بداية صيف عام ١٩٩٩، ولقد عادت حصيلة تأجير الشواطئ بنظام المزايا العلنية على صندوق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة بما لم تحققه خلال عشر سنوات، مما يعتبر عاملاً من عوامل تعظيم موارد المحافظة المحلية الذاتية،

أيت فلا حيلة من التصرف، أو أن يبقى الوضع على حاله وكان ذلك مثار شكوى الأهالي وكافة فئات المجتمع الإسكندرية ووزائري المحافظة، بل تعدى الأمر مجرد الشكوى، وأصبح يهجر محافظة الاسكندرية مواطنوها ومصطافوها، على حد سواء، نظرا للحالة السيئة التي أصبحت عليها الشواطئ والخدمات المقدمة للمواطنين

ويضيف محافظ الاسكندرية: إن المحافظة قامت -بعد دراسة مستفيضة ومتأنية- بإقامة مجلس إدارة للشواطئ، من سلطته أن يقوم بطرح جميع الشواطئ في كافة الأحياء للإيجار للقطاع الخاص، عن طريق إجراء مزاد علني بين المستقلين المتخصصين،

محافظة الإسكندرية تضم حالياً حوالى ٥٠% من حجم هذه الاستثمارات على مستوى مصر ، وكان لذلك الفضل فى استيعاب أعداد هائلة من العاملين من أبناء الإسكندرية ، بالإضافة إلى نشاط القطاع الخاص فى مجال الاستثمار العقارى ، الذى يقدر حجمه بـ ١٠ مليارات جنيه خلال الخمس سنوات الماضية ، مما أدى إلى استيعاب أعداد هائلة للعمل فى هذا المجال ، إلى جانب المنطقة الحرة العاملة ، وثلاث مناطق صناعية أخرى ببرج العرب ، والمنشأة الجديدة ، ومشروع الصناعات الصغيرة الذى تتولاه جمعية رجال الأعمال بتمويل من هيئة التنمية الدولية.

من ذلك من شأنه توفير فرص عمل للشباب ، للمساهمة فى القضاء على البطالة بالمحافظة ، والحد من ظاهرة انتشار الجريمة ، وهذا يعكس أهمية التعاون الوثيق بين المحافظة والقطاع الخاص.

الحالية بالمحافظة تناقصت بدرجة بلغت ٤٢.٣% مما يؤكد فاعلية وثقة مكاتب القوى العاملة التابعة لمديرية القوى العاملة فى شغل الوظائف عن طريقها ، ويأتى ذلك لتأكيد الثقة فى خدمات تلك المكاتب لتلبية احتياجات المنشآت المختلفة من العاملين على اختلاف تخصصاتهم ونوعيتهم.

● **سيادة المحافظ ، فى ختام هذا اللقاء الممتع أترجيه لسيادتك بخالص الشكر على هذا اللقاء ، وحيثاً لو أمكن أن نختمه بهذا السؤال .. وهو ماذا نستطيع أن نقول عن خطط المحافظ لاستقبال محافظة الإسكندرية:**

● **يقول سيادته:** إن مائتة اليوم يمثل نواة للمستقبل لدعم مسيرة بلداً مصر .. فالإسكندرية جزء من مصر .. ورفع شأنها هو رفع شأن كل المصريين ، فالتنشاط الذى تصقلق فى قطاع البترول بالمحافظة بفضل الاكتشافات التى تمت خلال الفترة الماضية ، جعل

، وفقاً لخطه المحافظة ورؤيتها . -تمويل إقامة جداريات حول بعض الأماكن الأثرية والسياحية ويطريق الكورنيش بالبحية.

- قيام جمعية رجال أعمال إسكندرية بإعادة تطوير بعض الناطق العشوائية على حسابها الخاص ، وتنصميمات المحافظة -قيام الجمعيات الأهلية - بمختلف أنواعها- بالمشاركة فى تجميل المدينة حسب الرؤيا التى تحددها المحافظة.

-أخيراً قيام جامعة الإسكندرية "بيت الخبرة الاستشارى الأول بالمحافظة" بعمل الدراسات الفنية والهندسية لكثير من المشروعات ، وخطط البحث للنبوض بالإسكندرية .

● **ويضيف سيادته :** ومما لاسك فيه أن المشاركة الشعبية التى يقوم بها الأفراد والجماعات من خلال الإسهام الحر الواعى ، تتمكس فى صياغة نمط الحياة للمجتمع ، سواء فى النواحي الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية .

فرص عمل للشباب
● **فى ضوء هذه المشروعات المتنوعة إلى أين وصلت جهود محافظة الإسكندرية لتوفير فرص عمل للشباب؟**

● **يقول اللواء محمد عبد السلام محسوب محافظ الإسكندرية :** إن تضافر كل الجهود بالمحافظة ، أسفر عن حصول محافظة الإسكندرية على المركز الأول على سائر محافظات مصر ، فى عدد الوظائف التى تم شغلها بالقطاع الخاص والاستثمارى ، من خلال مكاتب القوى العاملة بدائرة المحافظة ، وعلى سبيل المثال فمن خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر عام ٢٠٠٢ بلغ إجمالى عدد المعينين بالوظائف الشاغرة ٢٨٢.٢٢٢ منهم ١٦٠.٩٠٠ ذكورا ، و١٢١.٣٢٢ من الإناث ، بنسبة ١٠.١% من إجمالى الوظائف التى تم شغلها بالقطاع الخاص والاستثمارى بسائر المحافظات الأخرى .. كما أوضح سيادته أن معدل التغيير السنوى لوظائف المعن عنها بالصصف

مشروع نقل الركاب إلى الأقالي ، من وإلى محافظات الجمهورية ، حيث تم نقل موقف سيارات نقل الركاب للأقالي من داخل المدينة إلى خارجها ، فى مكان قريب ، وتقوم سيارات داخلية بالعمل على خدمة موقف سيارات الأقالي.

وفى داخل موقف سيارات الأقالي ، تم تأجير محطات لبيع الماكولات للمسافرين وكذلك المحلات الخاصة بخدمة السيارات ، لأعمال الميكانيكا والكهرباء ، وتغيير الكاوتش والتزويد بالوقود ، وأيضاً تم توفير سنترال لخدمة الجماهير ، وقد بلغت الحصيلة من هذا المشروع فى العام المائى وحده مبلغ ٧ ملايين جنيه ، علماً بأن النظام السابق الذى كانت تديره إحدى جمعيات تنمية المجتمع المحلى كان يحقق فى أعظم فتراته مبلغ مليون جنيه فقط فى السنة.

دور القطاع الخاص
● **ما الذى يمكن أن يقال بهذه المناسبة عن دور القطاع الخاص ، والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال فى تطوير محافظة الإسكندرية؟**
● **يقول سيادته :** أولاً تضافر جميع الجهود لإنشاء محافظة الإسكندرية صاحب حدث فى تطوير المحافظة ، وقد تمثل ذلك فى الآتى:

فالشركات التابعة للقطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الخاص قامت بالمساهمة فى تكاليف إنارة الطريق بأكمله بالمنطقة الصناعية ، وساهمت الشركات والبنوك فى إنارة الطريق المائى الأعلى إسكندرية-مرسى مطروح" لخدمة المواطنين ورجال الأعمال والمصطافين ، ولرفع شأن المنطقة العربية لحدود محافظة الإسكندرية . وكذلك تشجير الجزيرة الوسطى للطريق -وقامت بعض الشركات بإعادة بناء وتجميل أسوار المقابر للسمنين والاقباط ، وأيضاً رصف الطرق المؤدية إليها ، والطرق المحيطة بها

أما رجال الأعمال والجمعيات الأهلية فقد قاموا بالأعمال الآتية على سبيل المثال:- إقامة نافورات بالميايين العامة



مصانع اللؤلؤة

شركة المنى للتجارة والتوزيع تهنى

السيد اللواء المحافظ

عبد السلام المحجوب

بمناسبة

العيد القومى لمحافظة الإسكندرية

وتحية حب لقايد مسيرة السلام الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

ثورة يوليو المجيدة

وتشكرهم على الجهود المبذولة

لتجميل مدينة الإسكندرية

مع تحيات محمد محمود حسن



لواء عبدالسلام المحجوب



أحمد العماوى



السيد راشد

اللجنة النقابية للعاملين بالشركة العربية والمتحدة للغزل والنسيج

تتقدم بأسمى آيات التهنة إلى شعب الاسكندرية وإلى جميع القيادات

الشعبية والسياسية والتنفيذية وإلى السيد اللواء

عبد السلام محجوب محافظ الاسكندرية

والمهندس صلاح محمد عبد السلام

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

والحاسب إبراهيم محمد حسن

قائب رئيس مجلس الإدارة

بمناسبة العيد القومى للمحافظة

وتحية حب لقائد الحركة النقابية

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

وتحية حب لقائد مسيرة السلام الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

ثورة يوليو والمجيدة

الأمين العام

وليد على عبد العاطي

أمين الصندوق

سير صبحي جلال

م. أمين الصندوق

على منصور محمد زايد

رئيس اللجنة

السعيد محمود عبد الحميد

قائما الرئيس

محمود رشدي شعبان حسين عبد الرسول

م. الأمين العام

محمد بسيوني على

الأعضاء - عادل سيد محرم - علاء على طلبة - أنور سعد عبد العليم

السيد محمد السيد يوسف - جابر محمد على

رئيس جميع نقابات الغزل والنسيج بالاسكندرية

أبو السعود أحمد عباس



لواء عبدالسلام المحجوب



أحمد العماوى



السيد راشد

اللجنة النقابية للعاملين بشركة العامرية للغزل والنسيج

تتقدم بأسمى آيات التهنة إلى شعب الاسكندرية وإلى جميع القيادات الشعبية والسياسية والتنفيذية

بالمحافظة وإلى السيد اللواء

عبد السلام المحجوب محافظ الاسكندرية

والمهندس محمد عبد المنعم الهامي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بمناسبة العيد القومى للمحافظة

كما تتقدم الى السادة

أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر

وتهنة خاصة لقائد مسيرة السلام السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

ثورة يوليو والمجيدة

قائب الرئيس

مصطفى محمد محمد خاطر

أمين الصندوق

حسين عبد الشافي عبد الرحيم

م. أمين الصندوق

محمد عبد الله مصطفى

رئيس اللجنة

عبد المحسن اسماعيل مطر

الأمين العام

عمر محمد رسلان

م. الأمين العام

عادل مصطفى حربي

الأعضاء:

محمد صبري إبراهيم - عمر محمد العطاوي - محمود اسماعيل

راشد شعبان بسيوني - أحمد عبد الحميد العبد

نجيب فؤاد سعد - إبراهيم محمد خالد

اتفاقية دولية تحمي

■ من أجل أمن الركاب والطاقم وسلامة السفن



في البداية يؤكد عادل صبيحي رئيس النقابة العامة لعمال النقل البحري على أن الوقت الحالي يتطلب إنشاء قواعد منظمة لتشغيل عمال البحر خاصة في ظل صدور قانون العمل الجديد ، واعتبار عمال البحر عمالة غير منتظمة ، وذلك كله نحن بصدد اقتراح مشروع قانون لتشغيل عمال البحر ، أهم بنود هذا المشروع هو أن تشكل لجنة مركزية تتولى رسم سياسة ومتابعة تشغيل العمالة البحرية ، من رئيس الإدارة المركزية لتنظيم الاستخدام بوزارة القوى العاملة والهجرة رئيسا ، وممثل لقطاع النقل البحري بوزارة النقل ، وممثل لوزارة الداخلية ، وممثل لوزارة التأمينات الاجتماعية وممثل للنقابة العامة لعمال النقل البحري ، وممثل لاتحاد ملاك السفن المصرية

وتختص هذه اللجنة بوضع القواعد المنظمة لتشغيل البحارة المصريين ، وكذلك الصيادين المصريين على المراكب خارج المياه الإقليمية ، ووضع النظم التي تكفل الالتزام بالتطبيق الدقيق لأحكام القوانين السارية على هذه الفئات ، وعلى الأخص قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وأحكام السلامة والصحة المهنية ، ووضع اللوائح المالية والإدارية التي تنظم تشغيل هذه الفئات ، وكذلك الصوابط والنظم التي تكفل التطبيق الدقيق والسليم لهذه اللوائح .

ويواصل صبيحي رئيس نقابة عمال النقل البحري حديثه قائلا كما أن اقتراحنا ينص على أن يمنح ترخيص تشغيل العمالة البحرية من الوزير المختص بناء على قرار اللجنة المشكلة لهذا الغرض والتي سبق ذكرها

تشغيل العمالة البحرية

وعن وضع الضوابط على مكاتب تشغيل العمالة البحرية أكد عادل صبيحي أن هذه الضوابط المقترحة كفيلة بتنظيم هذه المكاتب وإتاحة فرص عمل للعمالة البحرية ، كذلك الحفاظ على حقوق العمال ، وهذه الضوابط هي أن يكون مدير وموظفو مكاتب التشغيل من ذوي الخبرة في النشاط البحري ومن المرشحين تدريبيا كافيا ، وأن تجهز هذه المكاتب بأجهزة اتصالات وكومبيوتر وإنترنت ، بما يضمن جمع البيانات عن البحارة ، وفرض العمل المتاحة هنا وهناك ، وتخزينها لإتاحة فرص عمل أمام الباحثين عن عمل طبقا لاحتياجات سوق العمل البحري ، وذلك لضمان تشغيل العمالة البحرية

البحر عندنا متعة .. وعندهم عمل عندنا .. البحر مصيف ، واسترخاء تحت مظلة ، أو تحت أشعة الشمس فوق البنفسجية . لعب ، وضحك ، ومرح ، وفرحة بالحياة على شاطئ البحر عالية الموج بالبهجة والسعادة... وعندهم .. البحر مخاطرة ، ومجهول ، ومواجهة ، وعمل ، وإرهاق ، وصبر ، ومسئولية ، وإيمان عميق بالله ، الذي سخر الـذلك لتجرى في البحر بأمره.. هل جال بخاطرنا ، ونحن نجلس على الشاطئ ، مرسلين البصر بعيدا إلى حافة الأفق ، وهو يحده انبساط البحر إلى مدهاه المطلق ، متأملين أشعة السفن العملاقة ، وهي تشق الموج في رحلتها إلى المراسي النائية . . هل جال بخاطرنا ، أن تتسائل ، ماهي طبيعة الظروف التي يفرضها البحر على آلاف العاملين فوق أمواجه المتلاطمة حيننا ، المحاصر بالعواصف العاتية حيننا آخر ، المسكون بالمفاجآت ، والمجهول ، وأحراش الحياة في أعماقه ، لولا عناية الله ، وحسابات العلم ، وضرورات الحياة الإنسانية ، في البحر .. وتتوالى التساؤلات ، التي قد تغيب عن أذهاننا ، نحن الذين نحيا ونعمل . فوق اليابسة ، لانفكر في غير الأخطار ، التي تواجهنا ، حين نقطع المسافات البعيدة ، بالقطارات ، والسيارات ، بينما يعمل من بيننا مائة وستون ألف مواطن مصري في البحر ، لانعرف عن معاناتهم شيئا . بل نحن لانعرف عنهم ، ما الذي تكون عليه حياتهم مع العمل في البحر . من وسائل الأمان ، والحماية ، وعناصر الاستقرار ، في الحياة ، مع هذه المهنة ذات الظروف الخاصة.

هذا التحقيق ، لايُنصب بالضرورة على المخاطر التي يواجهها البحارة في عرض البحر ، وإنما هو مجرد سباحة مع الاتفاقية الدولية التي أصدرتها منظمة العمل الدولية والتي تحدد مفهومنا جديدا للبحارة.

تحقيق : نجوى لطفي

لاد مفهوم جديد للعاملين في عرض البحار

عديمي الجنسية.

كذلك يجب أن تصمم وثيقة هوية البحارة بطريقة بسيطة وأن تكون مصنوعة من مادة متينة يسهل اكتشاف أى تغيير فيها مع مراعاة أى ملاحظات توجهها منظمة العمل الدولية بشأن معايير التكنولوجيا الواجب تطبيقها ، وتيسر من تطبيق معيار دولى مشترك ، وتكون بنفس حجم جواز السفر ، وأن تكون هذه الوثيقة قائمة بذاتها وليست جواز سفر ، وتكون هذه الوثيقة شاملة لبيانات الاسم بالكامل ، الجنسية ، تاريخ ومكان الميلاد ، وأى سمات جسدية خاصة يمكن أن تساعد فى تحديد الهوية ، صورة رقمية أو أصلية التوقيع ، بصمة أو تمثيل آخر للخصائص البيولوجية لاملها ، على أن يكون الوصول على الفصائل البيولوجية دون انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص المعنيين ، أو أى إزعاج لهم ، أو إضرار بصحتهم ، الخصائص البيولوجية مرتبطة بوضوح ، وبالإضافة إلى كل ذلك ، على كل دولة عضو أن يكون هناك سجل لكل وثيقة بحارة تصدرها ، أو توقعها ، أو تسحبها ، كذلك تضع كل دولة عضو إجراءات تمكن أى بحار صدرت له وثيقة هوية ، من فحص ، ومراجعة البيانات ، وتصحيحها دون أن يتحمل البحار أى تكلفة ، كما تقدم كل دولة عضو بإقامة مركز اتصال دائم للرد على استفسارات سلطات الهجرة ، كذلك للرد كل دولة إجراءات أمنية لحماية الوثيقة من التداول دون وجه حق ، أو التزوير.

تحت مظلة حماية دولية

ويلتخط خيط المبحث عن الاتفاقية المستشار
حازم محمد عبد الحلهم مدير عام المعاملة
البحرية بقطاع النقل البحري بوزارة النقل
 مؤكداً أن مصر فى طريقها للانضمام إلى هذه الاتفاقية لصحابة البحارة ، وعامل البحر ، وليصبحوا تحت مظلة حماية دولية تمكنهم من النزول على الشواطئ لممارسة أعمالهم أو تلبية مصالحهم أو تجارتهم.

ويواصل المستشار حديثه قائلاً: إن الاتفاقية
 تنص على أن كل بحار يحمل وثيقة هوية بحارة صالحة ، وصادرة بموجب أحكام هذه الاتفاقية عن دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية ، أن يعترف به كبحار بالبحر ، المقصود فى الاتفاقية ، ألم تكن هناك أسباب وجيهة للشك فى صحة وثيقة هوية البحارة ، ولا يتكبد البحارة أو ملاك

الخوف من الهجمات الإرهابية
وعن الاتفاقية الدولية بشأن البحارة ، والتي
تمت مناقشتها فى الدورة ٩١ للمؤتمر العمل
الدولى (يونيو ٢٠٠٢) مؤخراً فى جنيف ، أكد
عادل صبيحي أن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية أدرج هذا البند على جدول أعمال دورته العادية والتسعين ، نظراً لأن هناك ظروف عديدة استجدت تعتبر تهديداً لأمن الركاب والطاقم وسلامة السفن ، خاصة بعد أن منعت أمريكا البحارة من النزول على أراضيها إلا بعد حصولهم على تأشيرة ، وبالطبع هذا يخالف ما هو متعارف عليه مع البحارة .

ولكن الخوف من الهجمات الإرهابية ، هو الدافع الذى تقسمت به أمريكا لمنظمة العمل الدولية بشأن اتفاقية وثائق هوية البحارة ، خاصة وأن البحارة يعيشون على متن السفن المشاركة فى التجارة الدولية ، وأن فرص الحصول على تسهيلات على الشاطئ وإجازة على الشاطئ ، تشكل عناصر حيوية للإرهابية العامة للبحارة ، ولتحقيق سلامة أكبر للنقل البحرى ، ومحطات انطف ، وبالطبع النزول إلى الشاطئ هو أمر جوهري للاتصال بالسفينة ومغادرتها بعد فترة الخدمة المتفق عليها ، وسيب هذا الموقف الأمريكى تقرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بوضع نظام أكثر أمناً فى تحديد هوية البحارة وقد تقرر أن تعريف البحار هو أى شخص يكون مستخدماً أو موعيناً أو عاملاً بأى صفة على ظهر سفينة غير حربية ، عادة ماتعمل فى الملاحة البحرية .

وثيقة هوية للبحارة

وعند وجود أى شك فى تحديد ما إذا كان ينبغي اعتبار أى فئات من الأشخاص بحارة مفهوماً هذه الاتفاقية ، تبت السلطة المختصة لدولة جسية هؤلاء الأشخاص ، أو دولة إقامتهم الدائمة فى هذه المسألة ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وذلك بعد التشاور مع منظمات ملاك السفن ، ومنظمات البحارة المعنية ولكل دولة عضو أن تصدر وثيقة هوية بحارة تتفق مع الأحكام الواردة بهذه الاتفاقية ، وتكفل كل دولة عضو إصدار وثيقة هوية للبحارة دون تأخير لا يبرره ، ومن كل البحارة الطعن الإدارى حالة رفض طلبهم ، ولاتخلل هذه الاتفاقية بالتزامات كل دولة من دول الأعضاء ، بموجب ترتيبات دولية تتناول اللاجئين والأشخاص

بتخصصاتها المختلفة ، وفقاً للقوائم المسجلة بالمكاتب ، كذلك أن تضمن هذه المكاتب حماية البحارة من الاستغلال ، وأن تكون مسئولة عن تطبيق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المصدق عليها من جمهورية مصر العربية وأن تتأكد من مناسبة التأهيل للوظيفة المرشح لها ، وكذلك الشهادات المطلوبة وكذلك مدة الصيرة لهذه الوظيفة ومدى توأمرها ، كل هذا يتم قبل إجراءات التعيين

ويالتحق يقوم مدير مكتب التشغيل بإعداد بيان شهري بجميع المهن التى تم الترشح لها ، وشغلها على السفن ، سواء فى الداخل أو الخارج ، ويرسل نسخة من هذا البيان إلى كل من مديرية القوى العاملة المختصة وقطاع النقل البحرى التابع لوزارة النقل البحرى ، والنقابة العامة لأعمال النقل البحرى ، متضمناً أسماء السفن وجنسياتها التى يتم التعيين عليها ، وصورة من عقد العمل ، معتمدة من الشركات الملاحية مالكة هذه السفن ، وعلى النقابة إخطار إدارة الجوازات أولاً بأول شهرياً بكافة بيانات العاملين الذين يتم مراجعة عقود استخدامهم ، على ذلك يتم لصالح العمال ، ويتولى الإشراف على مكاتب تشغيل البحارة والتفتيش على أعمالها لجنة على مستوى كل محافظة ، تشكل من مديري مديرية القوى العاملة والهجرة ، وقطاع النقل البحرى بوزارة النقل ، واتحاد ملاك السفن ، والنقابة العامة للنقل البحرى ، ويتولى كل جهة اختيار ممثليها فى اللجنة وتقوم لجان الإشراف المشار إليها بالاطلاع على كافة السجلات الخاصة بمكتب التشغيل ، للتأكد من قيام هذه المكاتب بالالتزام بالتشريعات الوطنية ، والاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل مصر ، كذلك التأكد من اتفاق عقود الاستخدام مع القوانين والنوائح الوطنية ، والاتفاقيات الجديدة والموالية ، والتحقق من دراحة القباية العامة للنقل البحرى لغرض استخدام البحارة ، وتوقيعها مع التشريعات الوطنية والدولية ، كذلك التأكد من قيام البحار بالاطلاع على عقد مستخدم مع وينود الاتفاق قبل التوقيع عليه ، وحصوله على نسخة من عقد الاستخدام ، وكذلك النظر فى الشكاوى التى تحال إليها من الجهات المختصة ، كذلك مطلوب من اللجنة أن ترسل تقريراً شهرياً بتاريخ عملها إلى السيد وزير القوى العاملة والهجرة .

المؤسسة الاجتماعية

في ذكرى
ثورة يوليو
ماذا تعرف عن؟

"المؤسسة" .. لا بد أنك عزيزي القارئ تعرف هذا الاسم أو على الأقل سمعت عنه .. فإمام أول محطة مترو الأنفاق ومحطة سكة حديد شبرا الخيمة يقع ميدان كبير ومحطة مشهورة تلفت انتباه المارة والمسافرين يطلق عليها محطة المؤسسة والمقصود بها المؤسسة الاجتماعية العمالية .. ومن داخل هذه المؤسسة تجولت "العمل" لتحكي لكم تاريخ إنجاز عمالي ضخم لثورة يوليو أثبت نجاحه وكفائته منذ إنشائه كنجاح اجتماعي للحركة العمالية وحتى الآن

■ انتصار ليमान

رئيس اتحاد العمال ورئيس مجلس إدارة المؤسسة إنه إنجاز عمالي ضخم استطاع أن يثبت نجاحه ويحقق الاستقلالية المالية لنفسه فلم يعد يعتمد على ميزانية الاتحاد العام لعمال مصر بعد تبنيها له بصور القرار الجمهوري رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تبعية المؤسسة للدولة تحت لواء الاتحاد العام لعمال مصر ، وقبلها كانت تتبع الاتحاد الاشتراكي وقد استطاعت المؤسسة أن تحقق نجاحها في مختلف أنشطتها انعكس على دخلها المالي مما جعل حجم ودائعها في البنك يرتفع في الضمς سنوات الأخيرة من ٥٥٠ ألف إلى ٨٠٥ مليون جنيه

هل يمكن لنا أن نلقى الضوء على أنشطة المؤسسة والخدمات التي تقدمها للعمال ؟

• تستوى المؤسسة على أنشطة عديدة ثقافية واجتماعية رياضية ، وترفيهية .. الخ

النشاط الثقافي والتعليمي

فبالنسبة للنشاط الثقافي أنشأت المؤسسة

مدرسة مصر الخاصة للغات وتضم مراحل الحضنة والابتدائي والإعدادي ، وقد بدأت هذه المدرسة بـ ٤٥ طالبا وصل عددها لـ ١٠٥٠ طالبا وتحقق نتائج مشرفة فدأنا الطلبة الأوائل على المحافظة من مدرسة المؤسسة وهذا يعنى أن العملية التعليمية بالمؤسسة تدار على أفضل ما يمكن نظرا لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب فالمدارسون تزداد حوافزهم

لم تكن ثورة ٢٣ يوليو نقطة تحول في تاريخ مصر فحسب وإنما تمثل بالنسبة للعمال بداية الحياة نفسها ، ذلك أنها كرمت العمل والعمل وأعادت إليهم حقهم وكرامتهم من منطلق احترامهم لأدميتهم

وقد توالى اهتمامات الثورة بالعمال منذ انطلاقها وأصدرت العديد من القرارات التي تؤكد حرص الثورة على النهوض بالعمال ، ومن بين هذه القرارات القرار الذي أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في ٩ أبريل ١٩٦١ بشأن إنشاء المؤسسة الاجتماعية العمالية بمنطقة شبرا الخيمة باعتبارها كانت تمثل في تلك الفترة أضخم مجتمع صناعي يضم عشرات الآلاف من العمال وأسرههم ، وذلك على مساحة ٦٠ أفدنة بهذا :

- توفير الخدمات الاجتماعية والرياضية والترفيهية لقضاء أوقات فراغ العمال وأسرههم

- نشر وتنمية الروح الرياضية وإنشاء الأندية والملاعب الرياضية.

- إنشاء دور حضانة ودار ضيافة ومطاعم ومكتبة وغيرها من الخدمات التي تنمى الوعي وتوسع الدارك وتكشف موابه العمال وتنمى هواياتهم .

هالآن... ماذا قدمت المؤسسة من خدمات اجتماعية للعمال ؟ ولنا أن نسال هل حققت المؤسسة أهدافها ؟؟

• ويجيب النقابي عبد المنعم العزالى نائب

السفن أى تكلفة عن عملية التحقق ، وفى أى تحقيقات وشكليات ذات صلة تلتزم بالتأكد من أن البحار الذى يطلب السماح له بالدخول هو حامل وثيقة هوية البحارة الصادرة ، وفقا لاشتراطات هذه الاتفاقية ، على أن تجرى عملية التحقق من البحار فى أسرع وقت ممكن ، كذلك تسمح كل دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية لكل بحار يحمل وثيقة هوية بحارة صالحة للدخول فى أراضيها ، فى أقرب وقت ممكن ، وعندما يكون الدخول مطلوبا لقضاء إجازة مؤقتة على الشاطئ أثناء رسو السفينة فى الميناء ، ويسمح بدخول البحارة شريطة استيفاء الشكليات المتعلقة بوصول السفينة ، ولا يكون هناك مايدعو السلطات المختصة إلى رفض السماح بالنزول إلى الشاطئ لأسباب تتعلق بالصحة العامة ، أو السلامة العامة أو الأمن الوطنى ، كذلك لا يطلب من البحارة تأشيرة دخول لقضاء إجازة على الشاطئ ، وتكفل أى دولة عضو ليست فى وضع يسمح لها بتفويض هذا الاشتراط تنفيذًا كاملا أن تقضى قوانينها ولوائحها أو ممارستها بترتيبات مساوية جوهرية ، كذلك تجيز كل دولة عضو تسرى فيها هذه الاتفاقية لكل بحار يحمل الوثيقة أن يدخل أراضيها فى أقرب وقت ممكن ، عندما يكون الدخول مطلوبا للاتحاق بسفينة ، أو الانتقال إلى سفينة أخرى كذلك المرور العابر للاتحاق بسفينة فى بلد آخر ، أو العودة إلى وطنه ، أو لأى غرض آخر توافق عليه سلطات الدولة العضو المعنية.

ويسمح بهذا الدخول سالم يكن هناك أسباب وجيهة للشك فى صحة وثيقة هوية بحارة صالحة ، بشرط ألا يكون هناك مايدعو السلطات المختصة إلى رفض الدخول لأسباب تتعلق بالصحة العامة أو السلامة العامة أو النظام العام ، والأمن الوطنى ، كذلك يجوز لأى دولة عضو السماح بالدخول إلى أراضيها لأحد الأغراض المحددة من قبل ، كما يجوز للدولة العضو أن تقتصر إقامة البحار على فترة تعتبر معقولة للغرض المطلوب.

وؤكد المستشار حازم عبدالحليم على أن وثيقة البحارة هذه تكون فى حوزة البحار فى جميع الأوقات ، مالم يحتفظ بها ريان السفينة فى مكان آمن بموافقة خطية من البحار .

كذلك تسحب وثيقة هوية البحارة فوراً من جانب دولة الإصدار إذا تأكد لها أن البحار لم يعد يستوفى شروط إصدارها بموجب هذه الاتفاقية ، وتوضع إجراءات وقف أو سحب وثائق هوية البحارة بالتشاور مع المنظمات المختصة لذلك السفن والبحارة.

إعابة العمالية



الرئيس الزجل جمال عبدالناصر
صاحب قرار إنشاء المؤسسة
الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة



عبدالمنعم العزالي
رئيس مجلس إدارة
المؤسسة الاجتماعية

ومكافأتهم كلما جاءت نتيجة الطلبة مرتفعة وقد بلغت نسبة النجاح ١٠٠٪
كما توجد بمقر المؤسسة مكتبة كبيرة مجهزة بجميع أنواع الكتب التي تتفق مع المستويات المختلفة والهوايات المتعددة
وأخيرا تم إنشاء مركز للتعليم والتدريب على الكمبيوتر بأسعار رمزية تهدف إلى تعليم الشباب لغة العصر وكيفية الدخول على شبكة الإنترنت للتزود بالمعلومات باعتبارها ثقافة المستقبل .

النشاط الترفيهي

ويشير عبد المنعم العزالي رئيس مجلس إدارة المؤسسة العمالية بأن المؤسسة يعمل بها حوالى مائتا عامل من إداريين وموظفين وعمال هذا بالإضافة إلى مئات العمال التابعين للنشطة المختلفة الموزعة مثل الكافيتريا والمطعم وبعض المحلات داخل وخارج المؤسسة ويصل عددها إلى ٢٠٠ مهمل ، بخلاف قاعة حفلات وشقق سكنية تزورها المؤسسة

وتهتم المؤسسة بتنظيم رحلات ترفيهية نظام اليوم الواحد للعاملين بالمؤسسة أو الأفراد المشتركين بنادى المؤسسة ، كما تحتوى المؤسسة على أنشطة ترفيهية عديدة مثل مدينة ملاهى الأطفال وكوفي شوب ،

الأنشطة الرياضية

وتتحدث كابتن رائدا فتحى عبد الصميد مسئول النشاط الرياضى بالمؤسسة عن الأنشطة الرياضية بنادى المؤسسة العمالية بشبرا الخيمة ، فتقول ، النشاط الرياضى متنوع يتنوع الألعاب الرياضية فيحتوى على كرة القدم حيث يشترك فريق النادى الأول بدورى القسم الثالث ، مجموعة الفتيوية ، وقد حصل الفريق على المركز الرابع ويضم نخبة ممتازة من اللاعبين كما يضم قطاع الناشئين فريق ١٩ سنة ، ١٧ سنة ، ١٤ سنة وقد حققت الفرق نتائج باهرة .

وفى ألعاب القوى حقق نادى المؤسسة بطولات كثيرة على مستوى المنطقة وعلى مستوى الجمهورية حيث حققت لاعبة دعاء عادل السيد بطولة الجمهورية للدرجة الأولى وتمتلك مصر دوليا فى بطولة العالم للناشئين والكبار بسويسرا .

كما حققت كرة السلة والكرة الطائرة بطولات كثيرة ، كذلك رياضة الكاراتيه والمصارعة وكرة اليد حيث حقق الفريق بطولات عديدة محلية .

وفى فصل الصيف يزداد الإقبال على رياضة السباحة حيث يستقبل حمام السباحة سنويا آلاف المترددين عليه ويشرف عليه مجموعة من المدربين والخطاسين المؤهلين علميا ودراسيا ، كما يشارك حمام السباحة فى خدمة المواطنين من أهل المنطقة فى تأهيلهم للكتليات العسكرية وإنشاء مدرسة للسباحة طوال أشهر الصيف ، كما أن النادى يمدد تشغيل الحمام صيفا وشتاء حيث سيتم تسخين مياه حمام السباحة لإنشاء فرق السباحة الخاصة بالنادى للاشتراك فى البطولات المحلية .

وفى صالة اللياقة البدنية تقوم المؤسسة بخدمة قطاعات عريضة من الشباب والشيوخ

والأطفال والنساء .
ويستمد نادى المؤسسة العمالية بعمل رياضى ضخم حيث يقوم بإنشاء صرح حضارى كبير وعلى مستوى يضاهى المستويات العالمية وهو الصالة المغطاة التى تحتوى على موقف انتظار سيارات تحت أرض الصالة على مساحة ٢٥٠٠ متر مربع وسيتم إنشاء مبنى إدارى بالور الأول للصالة وصالة لياقة بدنية وكافيتريا كما سيتم إنشاء فندق يسع حوالى خمسين سريرا لإقامة المسكرات وخدمة الصالة وذلك فى الطابق الثانى .

وفى المستوى الأعلى سيتم إنشاء الصالة الرئيسية على مساحة ٢٥٠٠ متر وتتسع لحوالى خمسة آلاف متفرج ويجرى العمل الآن بها على قدم وساق وسيتم افتتاحها خلال أقل من عامين وتمت مشاة وفقا لمقاييس البطولات العالمية وتتأس الصالات المغطاة بالنادى الكبيرة .



تصوير : أحمد عبدالعال

بالكوش

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبد الكريم

• ليس انتحارا بالياس وليس جلدا للذات أن أذكر بأننا نحن العرب نعيش أسوأ أيامنا ، ونلقى ما هو أشد تكرا وأكثر هولاً مما تلقاه أسلافنا زمن النقضاض الصليبيين والتتار وحتى العثمانيين .

وقد بلغ بنا الهوان أن أصبحنا نجهل أو نتجاهل ضخامة الأخطار التي تصامرنا من جميع الجهات الأصلية والفرعية وقد فقدنا كثيرا من حرارة الدماء وحمرة الخجل وتغشّر النظرات وارتضينا أن نسمح جباهنا بأديم الأرض، وأن نضع أيدينا في أيدي أعدائنا في بلاهة ليس لها نظير في كبر وانبهار، وقد كشف كل حديث عن سمار الوحش الأمريكي الهائج الذي هو عدونا الأول والأكبر وقد بلغ في بطشه بنا مسده وفي امتصاصه دماء أجسادنا منتهاه ومع أن اليد العربية الواحدة لا تقوى على صد وإن هبضت بإحكام على الزناد ، همازلنا نقضّر نهارا عند الحد الأدنى من فروش التعاون العربي وندير ظهورنا ضد التنسيق بين المواقف، وقد ضاعت في صفوفنا غير المتراسة أصوات الحكماء وابتلعتها العواصف والأنواء، وعجزت كل صيحات التحذير والتنبيه والتوجيه والتلويح بالأخطار عن تصحيح خطواتنا وإعلاء هاماتنا !!

• نحن الآن رغم كسب المظاهر وخداع التظاهر نشغل أكبر مساحة من التباعد بين التجريد والواقع حيث عاد الجدل العربي العقيم كما كان في أوائل القرن العشرين وحول نفس القضايا قضايا الاحتلال التقليدي والاحتلال الاستيطاني والاحتلال بالمستوطنات والاحتلال بالاقتصاد وحيث تثار قضايا الاستغلال والنهب الجماعي والفردي وقضايا الحرية والديمقراطية والانتخابات والصراعات بين أحزاب للأسود وأحزاب للحمائل وقضايا الاستيراد الشامل الكامل من الغذاء إلى الرداء وقضايا الدين معالجون الجوع بالزمن راضين بالحظ والنصيب معتمدين أن تركهم حقهم للسائيل الناهيين هم زلفى وقربان إلى الله ، راضين كل الرضا بالوقوف عند الشاطئ القديم في انتظار نفس السفينة التي كانت إنجليزية وأصبحت الآن أمريكية ، وكما كان يفعل سقراط وتلاميذه وهم ينتظرون عودة السفينة المقسمة من معبد دلفي وهي تحمل لهم البشري والبشري كانت هي أمر كبير الأرباب وسيد الآلهة زيوس الجبار بمن يتجرع سقراط السم بيدي تنفيذيا لحكم صدر بإعدامه من قضاء كان يباع ويشتري ، وكان سقراط يستطيع أن ينجو بالهرب ولكنه أثر الطاعة على العدل وفضل الإنعاز على المنطق ، ومن يومه ويطمح ويظلم يبقعه سعيد في الأرض بقديمه ويخلص سكان الكون ببقضته !!

• وعدونا الذي هو شكل الظلم وأداته بما يفعله فينا اليوم جهارا نهارا بلا خجل أو حياء، سواء كان قائما من واشنطن أو منقضا من تل أبيب إنما يسرق منا كل القواعد المادية التي تحرس هويتنا والتي تساعدا على أن نضع الفواصل والحدود بين استراتيجياتنا ثقافتنا وتكتيكنا بحفظ فينا رمق الحياة ، فحينما طرف عربي يقبل أمرا وطرف عربي آخر يمال الدنيا ضجيجا وعجيبا لنفس الأمر وتشكيكا في نوايا الآخر ، بينما تتسلل كل جرائم الفتك إلى جسدنا العربي الذي أصبح مسجدا ونهيبا ، وفيما نظم عربية تشغل نفسها عن عدوها بما تفرغه من أساليب كتم الأنفاس وتعطيل حق التعبير وهي أمور أحدثت هزلا في التفكير واضمحلالا في الانتماء واستسلاما للمغيرين وحفزا لقطع الطرق ، وتمجيزا للأيدي الفاعلة بينما ترتفع صيحة فليحمر كل فصيل نفسه وليدافع كل قطر عربي عن ذاته ، وهكذا أصبح كل عربي هو نارسيس ذلك الفتى الإغريقي

الجميل الذي عشق ذاته وشغل كل أيامه بالذهاب إلى غدير يتأمل جماله فوق صفحة مائه في افتتان بالنفس كان لم تلد الأمهات مثله !!

• كذلك أصبحنا نحن العرب نهوى اللاهوتية واللابايج واللامقدس ، فلم نعد نؤمن بحتمية المواجهة وحتمية الانتصار أو بواجب الدفاع الحقيقي عن الحمى لأننا أصبحنا نريد أن نجهل من يجب أن نتصمر عليهم كما أصبحنا نريد أن نجهل أن الحتمية رهن بزيادة الإنسان وليست سحرا خاصا يتمتع به المواطنون تلقائيا إن هم لم يشتبكوا بعدوهم وهم على قدر لائق من الاستعداد النفسي والمادي والذي لا يتحقق إلا إذا عاش المواطنون العرب في وطنهم وهم مواطنون وليسوا زفلا في فندق !!

وقد يكون ذلك بات عسيرا الآن بعد أن أصبح كل عمل عربي لا يتمتع بسريته وكل شيء عربي مكشوف ، السماء والأرض والبحار والأنهار والدور والقصور ، كما لم يعد هناك جرد عربي للمعطيات البشرية والمادية التي يجب تعيبتها ، وأصبحت القوى العربية تخاف أن تستنشق الهواء حتى لا تشتير غضب الأقوى ، فكان الحصاد العربي سلبى المربود مؤداة أن القدرات العربية أصبحت هزلة ومجراة ، ومن الباطلة أن نقبس العقل العربي بعدد الملايين العرب بينما السؤال الصحيح يجب أن يكن هو : كم عربي يستطيع وليس كم عربي ولدت أمه ؟ ثم كم دولة عربية تعلن خلاف ما تبطن ؟ ثم متى تتوقف عن الانحدار نحو الإفلاس بسحب شيكات ليست لها أرصدة ؟ ثم كيف لا تلير عقولنا ونحن نتعامل ونتعاش سلما مع من يجتاح أرضنا ويلتهم مواردنا ويلق دما منا ؟ ولماذا لا ننظر بعيدا عن الحضور ؟ ولماذا نرى العطر الإسرائيلي على سبيل المثال خافرا عند بعض الحدود بينما هو خطر قائم داخل كل أرض عربية، ونحن الذين أسلفنا بكثير من الوصل وكثير من التطبيع وكثير من الاتصال الخفي والاتصال العلن به ؟ ترى هل نستطيع تجريد الجدل العربي ووقف استعمار الكلمات بعيدا عن مرماها ومقصدها ؟ أنسىتم !! قبل التهام العراق بآيام اعترت العراق إلى الكويت عما فعلته به ولكن المغرضين منا قلبوا معنى الاعتذار وجعلوه إنذارا وأشعلوه حريقا هشا له كل بروتس فينا كما هشا له الأمريكان والإنجليز وحملة الطبول في سيدني وروما ومريد ومليون !!

ثم هل تذكرين قرار الأمم المتحدة رقم

(١٤٤١) الظالم وحصوله على إجماع كان معناه أن من بين العرب من صوت مع القرار ، ولم تحزن كثيرا لأن الذين أبدوا القرار من العرب كانوا مندوبي حكومات ولم يكونوا مندوبي شعوب!

أصبحت ضرورة قومية أكثر من أي وقت مضى
بعد أن تضاعفت الحواجز الجمركية وبعد أن
تنامت التكتلات الاقتصادية وتحول العالم إلى
مجموعات اقتصادية وسياسية وتجارية عملاقة
وبعد أن أقيمت منظمة التجارة العالمية وبعد أن
تعولم الاقتصاد وعلت رايات آليات السوق
واستشرت المنافسة العالمية !!!

●روادنا غياي عربي لحقيقة التكامل بين عناصر الإنتاج وغياي للتعاون العربي المشترك في ميدان التصنيع وتجاوب العديد لحقائق الصناعات البترولية ومخلفاتها بتحويل التنمية كما أن البترول العربي لم يوضع في مكان الصحيح في ميزان القوى بين العرب وأعدائهم ، ورغم أنف العولة والخصخصة فإن الاقتصاد العربي ينادي بإعالي صوته على عودة التدخل الحكومي في إدارة وتوجيه الصناعات والمشاركة في الإدارة وروس الأموال وتحميد الأرباح وفي تقليص أئمة الامتيازات الأجنبية ووقف منع امتيازات جديدة لشركات أجنبية أخرى باسم الاستثمار والتدخل في تحميد الأسعار وفي تولد صناعات جديدة أو جديدة!!

الجاد وهناك تترجح العلاقات العربية التجارية مع دول المجموعة الأوروبية وهناك سبلات أخرى لها حد السيف منها تقطيع المدرسة الوطنية الاقتصادية منذ أرسى دعائمها طردت حرب وهناك اضطهاد اقتصادي يصيب أعدادا كبيرة من المواطنين العرب في بلدان عربية بعضها من مظاهره أن الدخل الشهري لهم يقل عن أدنى حدود التطلعات الأمية ، وخلق ملعب المستثمرين مع حكم يطلق صفاته إنيانا بربط أسعار متجانسة بالأوضاع الاجتماعية والمالية والتراثية السائدة ، يحدث تسلل إسرائيلي اقتصادي مريب يخفى في أودية جنسيات أخرى ، وخدعة المشروعات الفردية التي ندعو إليها شباب لا يمكن أنوات إقامتها وتسويقها .. وكثير من الادي المتجنبة العربية يمكن أن نعتبرها (سفارديم) تمتص طبقة عربية جديدة تحاول أن تستعوى على كل الامتيازات يمكن أن نعتبرها طبقة من (الاشكازان) وهي طبقة تضغط بشتى السبل من أجل تقنين بعض أشكال استغلالها واستثمارها وهو ما يفرض علينا أن نعمل ويجزم وتجرؤ على تقزيم أشكال هذا الاضطهاد الذي له عكازان ، عكاز سياسي وعكاز اقتصادي يتوكل عليهما معا ، وحتى لا يظن الاشكازان العرب طبقة سالية ناعبة غاصبة بآلة الفساد هاربة بأموال الدولة حاملة أكثر من راية متجنسة بكثير من جنسية حامية نفسها أحيانا بصناعات برلمانية ، وحتى لا تبقى الاكثرية العربية تعيش باقعة عن نصيبها العادل في نتاج عملها وثروات أوطانها وحتى لا تتحول هذه الاكثرية بمرور الوقت إلى " بالكوش " وهو الاسم الذي يطلقونه في إسرائيل على اليهود الهنود الذي يعاملون في إسرائيل معاملة متدنية حيث يتم التفرقة بينهم وبين بقية الإسرائيليين في كل شيء ، وعلى أساس عنصري إلى حد أن فاض الكوش هم فاجتروا وثأروا وأغلظوا العصيان ضد الحكومة وحرقوا تمثال الحاكم بالأكبر في أبريل الماضي وهو الفجر الذي تم التعتيم عليه مع تعريض تعرض القضاء المدني الإسرائيلي أو الأفراد لأحكام الضاحامية المقدسة ، تلك الضاحامية التي أعلت أن " بالكوش " لفظ ناعم رب الجنود على فصيلة من الكلاب السود الشديدة الوفاء ، والتي تقدم الخلاص لأصحابها وتحرسهم وتحصينهم ، لكنها تستعذب السود وسعدها الهوان وتبثها وهي تلث عن الأدنام وتمسح بها ، وكثيرا ما يرتفع نباحها وقد يزج اللصوص ولكنه لا يعوقهم عن إتمام السرقة ، فلماذا يرفض الهنود اليهود نعمة الرب ولماذا يكرهون أن يصبحوا " بالكوش " ؟!

ترى له يتعبد الجمية " بالكوش " عن دنيانا العبية وتذهب إلى الكعبة ؟!

الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم



بمناسبة إقرار مجلس الشعب ، قبل فض دورته البرلمانية في نهاية شهر يونيو الماضي ، مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية مما يعد مكسبا لحقوق الإنسان المصري وصوتا لكرامته والمحافظة على أمنيته وإنسانيته .. في إطار هذه المناسبات يسرني أن أقدم كتابا يتعلق بعنق هذه القوانين وهو كتاب " الديمقراطية المصرية على مشارف القرن الجديد " للأستاذ الدكتور أحمد ثابت ، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والصادر عن مركز المحررة للبحوث والتدريب والنشر في يناير ١٩٩٩ .

والفترض أيضا أن النظام الانتخابي يدفع بالمواطنين إلى طلب الممارسة السياسية ، وإلى إحساسهم بفعالية إرادة الناخب في خلق تمثيل نيابي ديمقراطي صحيح مع ضمان التيارات السياسية الفاعلة لكافة المؤسسات التمثيلية النيابية من البرلمان والمجالس المحلية البلدية والقطاعات المهنية والعالية ، ثم يشرح المؤلف بعض النظريات الانتخابية والقانونية التي تحرص على تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع كما يشرح كيف نظم الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ الأمور المتعلقة بالنظام الانتخابي بصفة عامة كحقوق الانتخاب وإبداء الرأي والتشريع مع ترك التفاصيل للقوانين .

■ المجتمع المدني بين الإنطلاق والجمود

في هذا الفصل يتحدث المؤلف عن أهمية تقوية المجتمع المدني أو الأعلى في مصر بحيث يضم فئات وشرائح عديدة من الناس على المستويات الوظيفية والمهنية والجغرافية والثقافية والسياسية ، ويشرح كيف يمكن تنظيم وتعبئة مطالب ومصالح ومعاينة الناس من مختلف جوانب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التي تمر بها البلاد - في مؤسسات وهيئات وروابط أهلية تابعة من إرادتهم المستقلة واختيارهم الحر ، ويشرح تساؤلا هاما مضمونة : ألم يحين الوقت للنقاش حول ضرورة خلق مبادرات جماهيرية مستقلة

حرب في الاستقلال الاقتصادي الوطني ، وغير مدركة للدور التاريخي لزعماء الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا ، ويوضح المؤلف التحديات النظرية الجادة التي فرضتها عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي واسعة النطاق في مناطق عديدة من العالم ، مثال ذلك العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتقدم الاقتصادي ، والربط بين اقتصاد السوق والديمقراطية ، وكذلك بين التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي الثقافي ، والربط أيضا بين وجود طبقة وسطى قوية من رجال الأعمال وأصحاب الثروات وبين الديمقراطية السياسية ، وهناك أيضا العلاقة بين التجانس أو التماثل العرقي والسمالي والديني والديمقراطية وجودا وعدما ، وكذلك العلاقة بين التوافق أو التراضي على القيم السياسية الاجتماعية من عدمه والديمقراطية السياسية .

■ النظام الانتخابي والتحول الديمقراطي

يحدثنا الأستاذ الدكتور أحمد ثابت في هذا الفصل عن حرص المشرع الدستوري على أن يتضمن النظام الانتخابي الحريات المدنية والسياسية والمواطنة كما أقربها الموائم والإعلانات العالمية والاتفاقيات الدولية ، ويشير إلى أن النظام الانتخابي لآية دولة يظهر درجة التطور الديمقراطي والمؤسسي ومدى تماشي مع طبيعة التطورات الديمقراطية في العالم ،

تدعم - مع الأحزاب والنقابات وهيئات وروابط المجتمع المدني - التحول الحقيقي نحو الديمقراطية ، وماتزال الناس عبر منظماتها الجماهيرية الطوعية والسياسية تعبر عن ضغوط عديدة من أجل إنضاج الديمقراطية الوليدة في بلادها ، وترفض منطق ديمقراطية السوق التي يروج لها المحكمون الكبار في الغرب في الحملة وفي حركات الاستثارة وروح الأموال والمنتجات الإعلامية والإعلانية ، والاستهلاكية والترفيهية يحدث ذلك في جنوب أفريقيا وأنتونييسيا والفلبين ، ثم يتساءل المؤلف : أين نحن من ذلك التطور المتسارع ؟

ويضيف ملاحظة هامة وهي أن الانسحاب المروع للمواطنين من السياسة وعن المشاركة السياسية سواء عبر الانتخابات أو عبر العمل السياسي المدني والطوعي ، مما أدى عمليا إلى ضعف الوعي بالصلحة العامة في التغيير الديمقراطي السلمي بل وعزز طرق العمل الفردي وتسليك وقضايا المصالح بطرق غير جماعية وغير منظمة مثل الوساطة والمحابة والصنفية ، وكذلك تواجد فئة اجتماعية من أصحاب الثروات التي تكونت من المضاربة على العقارات والأراضي والمسرعة والتربيع من المال العام ، وهذه الفئة لا تعتبر قضية الديمقراطية السياسية ، ولا العدل الاجتماعي من بين أولويات اهتمامها وتفكيرها ، وهذه الفئة غير واعية بما فعله نموذج طلعت

هذا الكتاب يضم بين يديه فصولا خمسة تتناول بعض أبعاد وملاح الديمقراطية في مصر وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضغط المجتمع المدني من حيث الفاعلية وتمثيل طموحات ومطالب الناس ، وتبدو آفاق المستقبل غامضة لا يمكن التنبؤ بمسارات ولا بتضاعفاته ، وتظهر ضرورة الانفتاح السياسي والتغيير الديمقراطي السلمي والذي يتحقق من خلال إطلاق الحريات السياسية والمدنية والتعدد السياسي والاجتماعي الفعلي وهذا ما يكمله التداول السلمي للسلطة ، من وجهة نظر المؤلف .. وتتناول في السطور التالية أفكاره ودعواته لمزيد من صور الديمقراطية خلال القرن الحادي والعشرين .

■ العلاقة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي

في تقديمه لهذه العلاقة يشير الأستاذ الدكتور أحمد ثابت إلى التطورات العاصفة والتغيرات السريعة التي تهللنا كل يوم في العالم والتي تؤكد على دعم إرادة المواطن في تقرير أموره الخاصة وأموار وطنه وأموار عاله الأوسع ، واحترام إرادته في الاختيار وفي المشاركة بكافة الوسائل ، رغم أن كثيرا من إنجازات ثورة الاتصال والمعلومات تقلل من قدرة الناس على الرقابة والمتابعة ، إلا أن الناس هم الآخرون قد طوروا من قدراتهم من خلال المنظمات العالية والوطنية لتنظيم مصالحهم والدفاع عنها ، وهي منظمات غير حكومية

تجاه قضايا الديمقراطية والتنمية ومقاومة الفساد والفسطرة الإسرائيلية والإنحياز الأمريكي التام لإسرائيل ؟

كما يؤكد الدكتور أحمد ثابت أن التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي مليء بالإنجازات الثقافية والنشيدة والانتفاضات الجماهيرية والطابية والعمالية و هناك احتياج شديد إلى الحيلة دون أن تنتهي هذه المبادرات والهيئات الشعبية العنصرية أو التلقائية بمجرد قيامها تأسيسا في إطارات مؤسسية راسخة لا تقوم فقط بتقديم الخدمات والإعانات وصور الرعاية المختلفة ، بل تتولى تنمية قيم المشاركة والتغيير السلمي للسلطة وممارسة المساسبة والمساءلة لتصرفات وقرارات كل من الدولة ورأس المال ، ويحذر الكاتب من مغبة إعدام القضاء في الإشراف - ليس فقط على الانتخابات النيابية - بل إدارة وتسيير النقابات إذا ما تعذر إجراء الانتخابات النيابية مما يحمل معه هواجس تضحي احتمال تورط السلطة القضائية - التي تسهر على احترام الدستور وعلى ضمان دستورية القوانين - في المشاركة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في عدم الالتزام بأحكام الدستور .

كما يحذر أيضا من ظاهرة القيادات التاريخية التي تسيطر منذ زمن طويل على العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، وكذلك تقاسم هذه المؤسسات من التنسيق فيما بينها والدخول في مفاوضات مستمرة من أجل تقوية المشاركة في الحياة العامة والدفاع عن استقلال العمل الأهلي .

■ سياسة الدولة تجاه النقابات المهنية

يستعرض المؤلف في هذا الفصل ما تعانيه غالبية النقابات المهنية الأكثر فاعلية ونشاطا من حالة الجمود والركود الذي ربما لم توجد لها حالة مماثلة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، حيث

وصلت أزمة النقابات المهنية إلى مرحلة شديدة الحساسية ، فهي أزمة هيكلية معقدة ومركبة ، تتعدد أطراف الصراع بها ، ويتداخل فيها السياسي مع المدني ، والسياسي مع النقابي ، وفي داخل البعد النقابي تتروكب الأزمة وتتبدل تناقضات تقاليد المهنة مع الأداء النقابي ومع الصراعات بين مختلف الفرقاء داخل النقابة الواحدة ، ومع الدور الوطني والعربي والعالمي .. إلخ ، ويركز الكاتب على الاتجاه العام للجدل السياسي الإعلامي حول أزمة النقابات المهنية ، وما حل حول إصدار مجلس الشعب للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ ، والذي استهدف ظاهريا وضع ضمانات ديمقراطية العمل النقابي في حين مال عمليا إلى تقييد هذا العمل من خلال صياغة ضوابط وقيد عديدة .

كما يستعرض أيضا أزمة أخرى أشد إلحاحا ، والتي نجمت عن إصدار مجلس الشعب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٥ ، والذي تضمنت تعديلات على قانون العقوبات والإجراءات وكذلك نقابة الصحفيين بغية تشديد العقوبات على النشر والعمل الصحفي ، فيما عرف باسم " قانون حماية الفساد وتقييد الصحافة " وهو القانون الذي تسبب في أزمة عاصفة بين الصحافة وتقاليد الصحفيين ودوائر الكتابة والثقافة استغرقت ما يقرب من عام لإنهائها ، وإلغاء بعض النصوص المقيدة لحرية الرأي والتعبير والنشر والعمل الصحفي .

ويصل الدكتور أحمد ثابت في نهاية هذا الفصل إلى الدعوة لإجراء مناقشة على نطاق واسع لإمكانيات توسيع المهام الديمقراطية وقبول مختلف التيارات السياسية الفاعلة لقواعد الممارسة الديمقراطية ، وعدم إهمال النقابات في الخلافات والتوترات السياسية واستخدامها لتحقيق أغراض

حزبية ضيقة ، حتى تتوافر بيئة مناسبة لتنشيط النقابات وقيامها بوظائف رئيسية مثل الارتفاع بمستوى المهنة وتطبيق مواثيق الشرف الخاصة بالعمل المهني ، وذلك لا ينكر مشاركتها في صنع السياسات العامة ، وبما لا يؤثر سلبا على العمل النقابي .

■ **تحديات الشرعية السياسية**
خصص المؤلف الفصل الخامس والأخير من كتابه لمناقشة تحديات الشرعية السياسية ، حيث يوضح في بداية الفصل أنه خلال معظم قترات تاريخ مصر الحديث والنظام السياسي المصري يعاني من أزمة هيكلية ، كان هو المسئول عن الجانب الأكبر منها ، إلى جانب دور الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الداخلية والخارجية - في إيصال هذا النظام السياسي إلى وضعية الأزمة التي من ملامحها الهامة غياب الرؤية الفكرية والمركزات الأيديولوجية الواضحة والمتماسكة والمتجانسة داخليا ، والعجز المتنامي عن إدارة التفاعلات التي تعمل في المجتمع السياسي خصوصاً والبناء الاجتماعي الواسع عموماً ، ويعد ذلك يشرح مختلف جوانب الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي المصري وخاصة منذ عودة التعددية العزبية التي تسمح ببعض الصريات المثيرة لحرية الصحافة ، مع وضع بعض القيود على حريات أخرى .

ويخرج بنا الكاتب بإلقاء نظرة على النظم الشاحكة في البلاد العربية التي تؤسس شرعيتها السياسية والأيديولوجية على واحد من أسلوبيين رئيسيين هما : طرح رؤية للمستقبل من جانب تأييد شعبي لها وإقناع الناس بأن النظام الحاكم قادر على تحقيقها ، أو يلجأ الحاكم للتحكم من ناحية أخرى إلى عمل إصلاحات من أعلى مثل سياسات التنمية تقوم على تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي وبيع شركات

القطاع العام أو إدارتها على أساس قواعد السوق وآليات العرض والطلب والاعتماد على المشروعات الخاصة في تنفيذ مشاريع والوافدون الجدد إلى سوق العمل ، ويقول الكاتب إن نظم الحكم المصرية تتبع استراتيجيات رئيسية لإضفاء الشرعية عليها وتقوم على نوع من الإصلاح السياسي المحدود ، وذلك من أجل نزع فتيل الانفجار أو تأجيل الصدمات المحتملة مع القطاعات الجماهيرية الواسعة أو ترحيل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم يعقد مقارنة بين ما يحدث في مصر وما يحدث في بلاد عربية أخرى كالأردن والمغرب التي تظهر فيها النخب السياسية بمستواها الأدنى الخاص بقضايا الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل وغيرها وتكون مسئولة عنها بحيث تمتص أو تستوعب الصدمات من الحاكم ، وفي نفس الوقت تدعم من شرعية النظام الذي يشهر نفسه كمدافع عن المصالح الوطنية والصحة القومية ويضيف الأستاذ الدكتور أحمد ثابت أن خبرات التحول الديمقراطي الحديث في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تشهد حاليا اتجاها ملموسا إلى إعلاء دور الانتخابات الحرة القائمة على التعدد السياسي والعزبي وبما يؤدي إلى تنامي تمثيل الفئات الاجتماعية المؤثرة وعلى رأسها شرائح الطبقة الوسطى في البرلمان وبما يقتررب من إعمال تلك القاعدة الذهبية في التطور الديمقراطي وعفاها أن الصراعات والمناقصات السياسية - بين التيارات والكتل السياسية - على السلطة تدور مباشرة في إطار حلبة النولة ومؤسساتها السياسية الرسمية مثل البرلمان وتشكيل الحكومات والانتخابات الحكومية ، كما تدور في إطار مؤسسات شبه رسمية مثل الإعلام ، وذلك بعكس الحادث في مصر حيث مازال الصراع السياسي والحزبي يدور خارج هذه المؤسسات .

الإجازة السنوية أصبحت حقا

لعل الفترة التي يقضيها الكثير منا في المصايف المختلفة، تبرز لنا مدى أهمية الراحة في تجديد نشاط الفرد، ودفعه إلى حسن الإنتاج إن لم يكن زيادته، وقد كان هذا هو الدافع لتقرير الإجازة السنوية للعاملين في مختلف الدول.. وضمنها جمهوريتنا العربية. وفي هذا المقال الذي كتبه الأستاذ "محمد أحمد شنن" يلقي الضوء على الحكمة من تشريع الإجازة السنوية، والفرص الذي قصده المشرع من سنّها وما يتفق ومبادئ الاشتراكية.

المشرع لتنظيم الإجازة السنوية مدفوعة الأجر الكامل هي ضمان حصول العامل على فترة راحة لا يحرّم فيها من كسب المأثول، وما أترأه من أن الإجازة لازمة لاستيعاد العامل نشاطه وعلى هذه الحكمة يمكننا القول بأن الإجازة السنوية في عهدنا الاشتراكي أصبحت واجبا وليست حقا ترخيصيا للعامل، بمعنى أنه لا يجوز للعامل أن يتنازل عنها.

وقد اشترطت المادة ٥٨ حصول العامل على إجازته أن يكون قد أمضى في خدمة صاحب عمل واحد سنة كاملة، ومعنى هذا أن العامل الذي يلتحق بخدمة رب عمل في أول يناير ٦٢،

العامل قد أمضى عشر سنوات مستمرة لدى صاحب عمل واحد، ثم جاءت المادة ٥٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ بالتزام على صاحب العمل بأن يعطى كل عامل أمضى في خدمته سنة كاملة إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما بآخر كامل، تزداد إلى ٢١ يوما متى أمضى العامل عشر سنوات متصلة في خدمة صاحب عمل واحد، ثم قررت المادة المذكورة في صراحة أنه لا يجوز للعامل النزول عن إجازته.

الحكمة من فرض الإجازة
لا خلاف في أن الحكمة التي من أجلها ندرج

قررت الإجازة السنوية لأول مرة بالقانون ٤١ لسنة ١٩٤٤م الذي قرر في مادته السابعة والثلاثين حق عامل "المياومة" في إجازة سنوية بأجر كامل لمدة سبعة أيام، إلا إذا كانوا يشتغلون في عمل خطر أو ضرر بالصحة فتكون إجازاتهم عشرة أيام في السنة، وخمسة عشر يوما للعمال والمستخدمين المعيّنين بأجر شهري، ثم صدر المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢م مقررًا في مادته العشرين حق العامل الذي أمضى في خدمة صاحب العمل سنة كاملة في إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما، تزداد إلى ٢١ يوما إذا كان

• النقابة العامة لعمال الكاوتشوك طالبت شركة الكاوتشوك الأفريقية بتطبيق نصوص العقد المشترك الذي وقّعه النقابة مع الشركة وصرف فريق ساعات العمل إلى العمال.
• تدرس النقابة الفرعية لعمال الغزل والنسيج بالقليوبية إبرام اتفاق مع شركة العروة المتحدة للمنسوجات بشراء الخيمة بقضى بزيادة فئات التشغيل لعمال الإنتاج .. تتراوح الزيادة بين ٥ و١٠ مليم ٢ مليمات للمتر الواحد، كما يلزم الشركة بالمحافظة على متوسطات أجور العمال في حالة تغيير الأصناف.
• تدرس النقابة العامة للملاهي ودور الترفيه مشروعا لإقامة مستشفى خاص لعلاج أعضائها وعائلاتهم بالبحر.
• النقابة الفرعية لعمال التجارة في المواد الغذائية بالقاهرة قدمت مذكرة إلى المسؤولين تطالب فيها بإيجاد عمل لنحو ٦٠٠٠ عامل من أعضائها كانوا يعملون في بيع الأسماك بعد أن ستولت المؤسسة الاستهلاكية التعاونية على كميات الأسماك التي كانت ترد إليهم من العروة وبورسعيد.
• الاتحاد العام للعمال أصدر كتابا عن التشريعات العمالية في الماضي والحاضر، أعدته الإدارة القانونية بالاتحاد، ووزع على جميع النقابات العامة والفرعية واللجان النقابية.
• سيقوم الاتحاد بإعداد سلسلة كتب عن الحركة العمالية تصدر تباعا

من أخبار
النقابات

بقلمها،

محمد محمد علي

العمل

منه أربعين سنة

إعداده: حسن عبد الستار

كلمة التحرير

على هامش أحداث شهر الثورة

خجل شهر يوليو الماضي بأحداث هامّة ومؤرّخة على النطاق الأفريقي والعربي والعالم، وتزيّنت أحداثه لأوّل مرة بين الأجل الأفريقي المطلق، والأيّام العربي الثّار، ففي الشهر الماضي تمّ البقاء الثّاني للبلوك الإفريقيّ، الأفريقيّة المستقلّة بالقاهرة التي يجمّعها عتاق الوحدة الأفريقيّة، والتي كان اجتماعها الأول في ديسمبر أباية، بداية اللقاء الثّدي بين طريقي العمل الأفريقي المشترك. وفي شهر يوليو أيضاً، معدّت آثار الثورة الاشتراكيّة إلى العراق الشّبيقي، فباصدر الرئيس عبد السلام عارف ورئيس الجمعيّة العراقيّة عدة قرارات اشتراكيّة هامّة، تشبّك العمال العراقي في الأرباح وفي الإدارة، وتلقّى عليهم مسؤوليّة السّير بالثورة الاشتراكيّة في الشّراخ إلى طريق تصحيح الأهداف على المستوى العربي. وعن أرض جمهوريتنا الضّمنيّة كان الشعب في كلّ مكان يحتفل بأعياد ثوريّة ويغنّي بالنّصاراتها ويكاسيها، ولولا الأيدي المجرّمة الجبّسة التي امتدّت إلى الباخرة كجسّة الإسكندرية وهي في ميّنة، عناية الجزائريّ فديرتنا روح غنّيتها بعض الشّباب العربيّ المصريّ والجزائريّ، ولقد هنّ هذا الجانب الشّعب العربيّ في كلّ مكان، وجعله يزداد تشبّكاً بمبادئه وأضراره على القضاء على المجرمين والغلّاء.

كذلك عقد الاتّحاد العام للعمال في أوّخر شهر يوليو مؤتمّره العام الثّالث، ناقش فيه بعض الموضوعات العماليّة، واتّخذ عدّة توصيات هامّة، وشكّل مجلسه التنفيذيّ، وبذلك أصبح طريق العمل الاشتراكيّ الجاد أمام الحركة العماليّة مع تمام تشكّلها، تنقلاً على مصرعيه.

مزمّحاً بشهر يوليو، شهر الثورة، شهر الأجل والعمل المخلّ

السيد الطاهر

مجلة العمل - أغسطس ١٩٦٤

بالنسبة إلى كلّ العاملين في الجمهوريّة بالقوانين الاشتراكيّة تقتضي المساواة بين كلّ العاملين دون تفرقة بين عامل أو موظّف تلك التفرقة التي قضت عليها لأئحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار رقم ٢٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على موظفي المؤسسات العامة بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢م

وفي رأينا أنّ توحيد مدة الإجازة السنويّة في القطاعات الثلاثة وهي إذا حدث بعدة شهر واحد من كلّ سنة تكون قد وفقنا بين نص قانون العمل الموحد (٩١ لسنة ١٩٥٩) الذي حدد المدة بأربعة عشر يوماً وقانون موظفي الدولة الذي حدد المدة بشهر كلّ سنة.

تجزئة الإجازة

أجاز القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المادة ٥٩ منه تجزئة الإجازة السنويّة وفقاً لمقتضيات العمل فيما زاد على ستة أيام متصلة منها كلّ سنة بمعنى أنّه يجوز لأصحاب العمل أن يسمح لعمال لديه بإجازته عن ثمانية أيام منفردة أثناء العمل أي أن يسمح له بها يوماً فيوم.

ونرى أنّ تجزئة الإجازة السنويّة إهدار للحكمة التي توخاها المشرع من فرضها، فالمستة أيام المتصلة لتلك الإجازة جسم العامل راحت عن مدة سنة كاملة، فيجب إعطاء هذا الحق للعامل لا لرب العمل فيكون للعامل وحده أن يطلب تجزئة الإجازة.

إن ما أورثناه في هذا المقال من آراء هي وجهة نظر رأينا أنّها تتفق مع الحكمة من تشريع الإجازة السنويّة

والفرض الذي قصده المشرع من سنّها

مجلة العمل - يوليو ١٩٦٤

للاستحقاق له إجازة سنويّة إلا اعتباراً من أوّل يناير ٦٤.

وفي رأينا أنّ هذا الشرط يتنافى مع حكمة تشريع الإجازة، فإذا شرطنا استحقاق الإجازة بمعنى مدة خدمة سنة كاملة، تستحق في خلال السنة التي تلحقها، كان معنى هذا أنّ يصرم كثير من العمال من إجازاتهم لمجرد التحاقهم بعمل جديد.

فالإجازة السنويّة يجب أن تقرّر لكل عامل يعمل ويكون قد أمضى فترة الاختبار التي حددها المشرع بثلاثة شهور.

مدة الإجازة

حدد كل من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ مدة الإجازة السنويّة بأربعة عشر يوماً تزداد إلى ٢٦ يوماً إذا أمضى العامل في خدمة رب عمل واحد أكثر من عشر سنوات.

ورأينا أنّه لا داعي لهذه التفرقة، فتنطبق المبادئ الاشتراكيّة السليمة بقتضي المساواة في مدة الإجازة بالنسبة للعمال جميعاً دون اعتبار لمدة خدمتهم.

نظام موظفي الدولة

قررت المادة ٦٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أن تكون الإجازة السنويّة لمدة شهر ونصف للشهر في السنة، فإذا بلغ الموظف سن الخمسين جاز له الحصول على إجازة سنويّة مقدارها شهوراً.

ونصت المادة ٦١ على أن يحسب رئيس المصلحة مدة الإجازة الاعتياديّة في الحضور التي نصّت عليها المادة ٦٠، وأنّه لا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها إلا لأسباب قويّة تقتضيها حالة العمل.

ورأينا في هذا الصدد أنّ توحيد مدة الإجازة

بصاحبها: السيد شبيب

من المجبة

المساواة الجماعية

ماذا نقصد بالمساواة (المفاوضة) الجماعيّة؟

المساواة الجماعيّة إجراء يقوم به العمال لاتّخضع لتقدير أصحاب الأعمال، ولا لسيطرتهم. يقوم به أصحاب الأعمال لتنظيم أجور العمال، وتشرط استخدامهم عن طريق الاتّفاقات التي تقوم بها هذه الفئة مع أصحاب الأعمال، ونجاح المساواة الجماعيّة يرتبط دائماً بالحرية النقابيّة التي تمكن العمال من ضمّ شملهم في نقابات.. وفي هذا المعنى صدر كتاب "المساواة الجماعيّة" في ٢٠٠ صفحة، ضمن سلسلة كتّاب تعلم العمال التي يصدرها مكتب العمل الدوليّ بجنيف والكتاب يناقش أصول المساواة الجماعيّة، وصراع النقابات من أجل الاعتراف بها والشروط اللازمة لتأجيلها، وكيفية سيرها، والمادة التي تدور حولها دراسة المساواة الجماعيّة. ثم يستعرض في فصوله الأخيرة حالة العمال الذين ليسوا أعضاء في نقابة ما بمقتضى المساواة الجماعيّة، وموقف الدولة من المساواة الجماعيّة وأساليبها.

مجلة العمل - يوليو ١٩٦٤



oA

دورات

■ عقد معهد التأمينات الاجتماعية خمس دورات وذلك خلال شهر يوليو الماضي بمقر المعهد بالقاهرة ، وقد تضمن برنامج الدورة برنامج الحقوق التأمينية ودورة برنامج مواعيد وأداء الاشتراكات لمديرى رؤساء الأقسام ودورة حول قانون التأمينات وقانون العمل ، وكذلك دورة لبرنامج سكرتيرى نقابة البريد ونقابة الصناعات الهندسية فى المجال التأميني.

■ نظم معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر يوليو ٤ دورات تناولت برامج العلاقات الدولية فى المجال الاقتصادى وقد حضر هذه الدورات ممثلون عن النقابة العامة للبريد والاتحاد المحلى لعمال الشراكية.

■ قام معهد الإدارة العمالية بتنفيذ أربع دورات اعتباراً من ٢٠٠٣/٧/٤ حتى ٢٠٠٣/٧/٣٠ وقد تضمن البرنامج الأول التشريعات العمالية قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ أعضاء مجالس الإدارة قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والتعدين والحرايريات وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بفندق الجامعة العمالية ، أما البرنامج الثانى فتناول التشريعات العمالية قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ بالاتحاد المحلى لعمال البحيرة/دمهور.

وتضمن البرنامج الثالث التشريعات العمالية لأعضاء مجالس الإدارة لقطاع النقل ، وقد تم التنفيذ بفندق الجامعة العمالية ، أما البرنامج الأخير فيتضمن التشريعات العمالية قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ لأعضاء مجالس الإدارة قطاع الصناعات الغذائية والتأمين والتجارة وذلك بفندق الجامعة العمالية.

■ عقد معهد الدراسات النقابية خلال شهر يوليو الماضي ١٤ دورة بمشاركة دارسين من نقابات عديدة منهم النقابة العامة للمسكك الحديدية والاتحاد المحلى بكرة الشيع والنقابات العامة للصناعات الغذائية والنقابة العامة للغزل والنسيج والنقابة العامة للاتصالات والنقابة العامة للبريد وكانت الدورات حول برنامج مهارات العمل النقابى والبرنامج الآخر حول الإدارة التعليمية ، كما تم عقد دورة عن المرأة العاملة بالتعاون مع الاتحاد المحلى لعمال ديمياط.

قام قطاع التخطيط والبحوث بالمؤسسة بإعداد مسابقة بحثية عامة يشترك فيها العاملون بالأجهزة التقنيّة بالمؤسسة والمناطق والمراكز الثقافية والعاملون بمواقع العمل والإنتاج المختلفة على مستوى محافظات الجمهورية ، وتشمل المسابقة البحثية موضوعات عن تجدد الأطلماع الاستعمارية فى ثروات الوطن العربى ، ويؤايد استثمارات عائدات مشروع توسكى والإسلام فى مواجهة التحديات القائمة بعد أحداث ١١ سبتمبر والاستنساخ عابث الانتصار العلمى والانبياء الأخلاقى و، ذلك فى الفترة من ٧/١ حتى ٢٠٠٣/١٠/٢٠. خصصت المؤسسة الثقافية جوائز مالية لفقائين من المركز الأول حتى المركز الخامس تتراوح ما بين ٢٠٠٠ جنيه إلى ٨٠٠٠ جنيه.



د. طارق شرف الدين

لدة ثلاثة أيام ، وذلك بناء على طلب الجهات المتاعده منها

ومن أهداف السلامة والصحة المهنية يقول:
هناك أهداف اجتماعية مثل تقليل الإصابات للعمال نفسه أما عن الأهداف الاقتصادية فهى طالما هناك عدم وجود إصابات وأمراض مهنية وبنيئية صالحة للعمل ، فهذا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج كذلك هناك أهدافاً فنية ومنها أن تقليل الإصابات والحوادث يؤدى إلى الصيانة الدورية للميكنة وزيادة عمر الماكينات العاملة فى مجال الإنتاج ويقيم المعهد بتقديم محاضرات عن هذه الأهداف الخاصة بالسلامة والصحة المهنية ، وأيضاً محاضرات حول الاسعافات الأولية فى كل برامج السلامة والصحة المهنية كما يعرض التشريعات العمالية الخاصة بالسلامة والصحة المهنية.

ويسأل عن مايتضمنه قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن السلامة والصحة المهنية يقول مهيانه: إن المادة ٢٥٦ فى قانون العمل تنص على أنه يعاقب كل من يضاف أياً من أحكام الكتاب الخامس بشأن السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل والعقوبات الصادرة تنقيداً له بالعسبة مدة تتقلل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومن هذا يتضح أن القانون الجديد قام بتقليظ العقوبات لمصلحة العامل حيث إن العامل فى مفهوم السلامة والصحة المهنية هو العامل فى بيئة آمنة وخالية من الإصابات والأمراض المهنية.

حوار مع:

عميد معهد الأمن الصناعى

أجرته : أمل البرنس

فى البداية تستهدف الدراسة فى هذا المعهد تنمية المهارات اللازمة للعاملين فى مجال الأمن الصناعى وتدريب وإعداد مشرفى الأمن ومراقبى الأمن الصناعى .

وعن البرامج التى يقدمها المعهد يقول د. طارق عميد المعهد ، يقوم المعهد بتقديم عدة برامج منها:

● **برنامج أخصائى السلامة والصحة المهنية :** ومدة الدراسة خمسة أسابيع برسم اشتراك قدره ٣٠٠ جنيه للفرد على أن يكون الدارس من خريجى الكليات والمعاهد العليا التى تتفق دراستها مع طبيعة العمل بالمنشأة مثل الطب، الهندسة، علوم ، زراعة ، صيدلة.

● **برنامج فنى السلامة والصحة المهنية:** ومدة الدراسة بهذا البرنامج خمسة أسابيع برسم اشتراك قدره ٢٠٠ جنيه للفرد على أن يكون الدارس من خريجى المعاهد العليا الصناعية أو خريجى المدارس الثانوية الصناعية الزراعية أو خريجى المعهد الفنى الصحى أو خريجى معاهد التدريس المهنى بالوقوات المسلحة.

● **برنامج أعضاء لجان السلامة والصحة المهنية :** ومدة الدراسة أسبوعان برسم اشتراك قدره ١٥٠٠ جنيه للفرد.

ويضيف عميد المعهد بأن المعهد يقوم بتنفيذ برامج فى ضوء اتفاقيات خاصة يتم من خلالها عقد دورات تدريب أساسى لأعضاء لجنة السلامة والصحة المهنية بمواقع العمل كذلك يقوم المعهد بتنظيم دورات داخل المنشآت (اتفاقية خاصة) عن الاسعافات الأولية لمدة ثلاثة أيام والأطفال لمدة ثلاثة أيام ودورات متخصصة فى مجال السلامة والصحة المهنية (برامج نوعية)



أخبار النقابات

بقدمها : محمد محمد علي

الكهرباء والمرافق والإسكان والصرف الصحي في الجمعية العمومية للمرافق



أعلن أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة أن الحكومة لن ترفع يدها عن علاقات العمل بعد صدور قانون العمل الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ وستظل مسئولة دائما عن تطبيقه حفاظا على التنمية والاستقرار وحقوق العمال.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح الجمعية العمومية للعاملين بالمرافق العامة التي عقدت في الشهر الماضى برئاسة النقابى محمد السيد مرسى رئيس النقابة العامة ورئيس الجمعية العمومية وشهدها المهندس حسن يونس وزير الكهرباء والنقابى السيد راشد رئيس اتحاد العمال.

وأضاف الوزير أن ماهو موجود بالقانون يعتبر حدا أدنى وسيكون لكل قطاع لائحة خاصة به تتناسب مع إمكاناته المادية مشيدا بدور اتحاد العمال في الدفاع عن كل عمال مصر.

وتحدث المهندس حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة فقال إن قطاع الكهرباء يضم ١٤٠ ألف عامل يتم تدريب ٢٥٪ منهم سنويا لمواجهة التطورات التكنولوجية مشيرا إلى أنه تمت عملية إعادة هيكلة قطاع الكهرباء لتخفيف العبء عن الدولة وتحقيق عائد اقتصادى بسهولة ويسر دون أن يخسر أى عامل ولم تمس الزايم المادية والعينية وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحية وذلك بالتعاون الوثيق مع التنظيم النقابى.

وأشاد النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ووكيل مجلس الشعب بالتعاملات الأربعة التي تضمها النقابة وهي قطاع الكهرباء والمياه والإسكان والصرف الصحي والتعاون الوثيق بينها .

وكان النقابى محمد مرسى رئيس النقابة

العماوى : الحكومة لن ترفع يدها عن علاقات العمل بعد صدور قانون العمل

يونس : لا مساس بالمرافق العادية والعينية وبرامج الرعاية الاجتماعية والصحة للعمال

راشد : يشيد بتعاون القطاعات الأربعة التي تضمها نقابة المرافق

محمد مرسى : الرئيس مبارك ينحاز دائما للعمال والطبقة العاملة وتحليل البعد الاجتماعى

القرارات والتوصيات

وفي ختام أعمال لجان الجمعية أصدرت الجمعية العمومية عدة توصيات وقرارات منها:

- ضرورة أن تتضمن منح ترخيص مزاولة المهنة وفقا للمادة ١٤٠ من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ الانضمام لعضوية النقابات العالية

- منح أبناء العاملين أولوية التعيين بالوظائف الشاغرة

- زيادة بدل الغذاء بالصرف الصحى الذى يصرف حاليا بواقع عشرة جنيهات وإعادة صرف بدل العوى كما كان يصرف من قبل.

- المطالبة بحسب صاحب العمل المتهرب من سداد وعدم تحصيل حصة المستفيدين من خدمات التأمين الصحى.

العامة للمرافق ووكيل مجلس الشورى ورئيس الجمعية العمومية قد افتتح أعمال الجمعية العمومية بكلمة جاء فيها: أن الرئيس حسنى مبارك ينحاز دائما للعمال والطبقة العاملة وتحقق البعد الاجتماعى . وأن مصر تعتمد فى نهضتها الحالية على محورين . الأول الإصلاح السياسى والثانى الإصلاح الاقتصادى.

وأضاف ، لقد تحقق فى عهد المهندس حسن يونس الكثير من الامتيازات وتأمين حقوق العمال أثناء عملهم وكذلك بعد خروجهم إلى المعاش فقد حقق لأسرهم الكثير من الامتيازات التى يعلمها قطاع الكهرباء والطاقة

وتعمل حاليا على تطوير هذه الامتيازات بزيادة الإنتاج وحث العاملين على بذل أقصى جهد لتوفير الطاقة الكهربائية لجميع طائيفها



■ في الجمعية العمومية نقابة الخدمات الصحية:

العمادى: قانون العمل ليس له لائحة تنفيذية .. وإنما قرارات تنفيذية
تاج الدين: وزارة الصحة ستقوم بدراسة وتنفيذ كافة مطالب النقابة
راشد: التنظيم النقابي سيظل مستقلا ولا يمكن اختراقه من أية جهة كانت
عبد الحميد : ضرورة السعى لتثبيت العمالة المؤقتة خاصة فى التأمين الصحى

ستقوم بدراسة وتنفيذ كافة المطالب التي تقدمت بها النقابة العامة للخدمات الصحية في إطار الحرص على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لعمال القطاع الصحى واستقرارهم ، وأشار الوزير إلى أن جميع العاملين بهذا القطاع يعملون في منظومة عمل واحدة تسعى في النهاية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية المتميزة للمواطنين.

وتحدث النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب فقال: إن وحدة التنظيم النقابي لا يمكن اختراقها وأنه سيظل مستقلا وحدة واحدة متماسكة بمبادئ لمواجهة التحديات المعاصرة والحفاظ على حقوق العمال ، وأنه سيظل مستقلا وبعيدا عن كافة التيارات والأحزاب السياسية لأنه يمثل جموع عمال مصر الأوفياء

وكان النقابي عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة ورئيس الجمعية العمومية قد افتتح الجمعية بكلمة طالب فيها بضرورة السعى لتثبيت العمالة المؤقتة خاصة في قطاع التأمين الصحى وطالب بمواخاة الوزير على تخصيص نسبة ١٪ من همصلة مناصب تحسين الخدمة لدعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية العاملين بالخدمات الصحية.

أكد النقابي أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة أن قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ الذي بدأ تطبيقه في السابع من يوليو ٢٠٠٢ ليس له لائحة تنفيذية ، وإنما ستكون له قرارات محددة يصدر بعضها السيد رئيس الوزراء ويصدر البعض الآخر عدد من الوزارات المعنية وستكون القرارات حسب الأعمال التي تعمل فيها الوزارة وفقا لنصوص القانون.

وأضاف سيادته إن الوزارة انتهت من صياغة عدد كبير من القرارات الوزارية ، كما أن عددا آخر من الوزارات انتهى من إعداد القرارات المنفذة له في إطار نشاطها ويجرى الآن مراجعتها ، كما أن السيد رئيس الوزراء قد أصدر ٦ قرارات منفذة.

جاء ذلك من خلال الكلمة التي ألقاها سيادته في افتتاح الجمعية العمومية لنقابة الخدمات الصحية في الأسبوع الماضى وشهدها الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والنقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب وعدد من القيادات النقابية. وفى كلمته قال الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة إن الوزارة

٧٠ شهرا مكافأة نهاية الخدمة لعمال السكة الحديد

صرح النقابي فاروق نصار رئيس النقابة العامة لعمال السكك الحديدية أن النقابة حققت بعض المزايا للعاملين العام الماضى منها : رفع طبيعة العمل بنسبة ١٠٪ لجميع العاملين بالهيئة ، وإضافة نسبة ٢٠٪ على المرتب ، ورفع مكافأة نهاية الخدمة من ٦٠ شهرا إلى ٧٠ شهرا ،



فاروق نصار

وعمل دورات تثقيفية لأعضاء اللجان النقابية والمرأة العاملة ، وإنشاء مصابيف للعاملين بجميع المدن الساحلية بأسعار مخفضة وعمل رحلات برنامج "أعرف بلدك" بتخفيض ٤٠٪.

كما يقوم مجلس إدارة النقابة بالمرور على جميع المواقع الصناعية والورش الإنتاجية بصفة مستمرة لحل مشاكل العاملين ومطالبتهم بزيادة الإنتاج وحسن الأداء.

نواد اجتماعية للعاملين بالبريد

وافق الدكتور على المصلى رئيس مجلس إدارة هيئة البريد على المذاكرة التي تقدم بها النقابي نصر عبد الحميد رئيس النقابة العامة على إنشاء ناد اجتماعى ورياضى بالمصيف الذى تملكه الهيئة في مدينة بورفؤاد لرعاية العاملين بالهيئة وستقوم النقابة العامة بإعداده وتجهيزه بالجهود الذاتية للنقابة.



نصر عبد الحميد

وصرح النقابي إيهاب بدير ، أمين صندوق النقابة أن النقابة أعدت خطة تستهدف إنشاء نواد اجتماعية للعاملين ومصابيف للعاملين بحدن مرسى مطروح ورأس البر وجمصة ، وسوف تعمل هذه النوادي طوال العام لاستقبال العاملين.

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة

للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية

نيابة عن جنود وأبطال الإنتاج العاملين في الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية يتوجه مجلس إدارة النقابة العامة ولجانها النقابية بتحية تقدير وإكبار لثورة يوليو المجيدة .. تلك الثورة التي مكنت الطبقة العاملة من تأكيد دورها الطليعى في العمل الوطنى ووضعت الأسس المتينة لبناء قاعدة صناعية ثابتة وعدالة اجتماعية راسخة .. وفى مناسبة

ثورة ٢٢ يوليو المجيدة

نتوجه بتحية صادقة للقوى العاملة صاحبة المصلحة فى الحفاظ على ما حققتة ثورة ٢٢ يوليو من إنجازات راسخة المواقف الوطنية والقومية ونؤيد بالأعزاز والتقدير المواقف الوطنية والقومية للرئيس

محمد حسنى مبارك

كما تعتر النقابة العامة بمواقف سيادته المخلصة للطبقة العاملة وبهذه المناسبة تحية تقدير لجميع عمال مصر وقياداتهم النقابية

رئيس النقابة العامة

عبد المنعم محمد العزالى

الأمين العام

مصطفى فتح الله الفيل

أمين الصندوق

عبد الباقي إبراهيم

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

يبعث عمال البترول الأوفياء بتحية خالصة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويعبرون عن تقديرهم للدور الداعم النبيل لعمال البترول
الذى يقوم به السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول والثروة المعدنية

ويتجهون بقلوب نابضة بالخير والازدهار

إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج

حتى تتحقق أهداف الوطن فى

التنمية والرخاء والتقدم

النقابة العامة للعاملين بالبترول

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

فوزى عبد البارى حسين

أمين الصندوق

مصطفى كمال

الأمين العام

سامى صقر

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية ولجانها النقابية

في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلوب نابضة بالخير والازدهار إلى آفاق أوسع من

العمل والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن في التنمية

والتقدم والرخاء

رئيس النقابة العامة

د. أحمد عبد الظاهر عثمان

أمين الصندوق

إبراهيم إسماعيل

الأمين العام

مختار حمودة لمعى

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •



النقابة العامة لعمال التجارة

تقدم أجمع التهناتي وأسمى آيات التقدير والعرفان
إلى شعب مصر العظيم في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ويجددون تأييدهم للسيد الرئيس

محمد حسني مبارك

رئيس النقابة العامة

فؤاد يوسف محمد توما

أمين العام

سمير عبد الشافي الشطانوفى

أمين الصندوق

محمد إبراهيم عبدربه

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نبعث بتحيةة خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
في التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية

ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد نجيب مهنى

الأمين العام

شعبان على مصطفى

أمين الصندوق

عادل متولى بدوى

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة

لأعمال النقل البحري ولجانها النقابية

في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة وتأميم قناة السويس

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونحيي الإدارة المصرية لقناة السويس التى يقودها بشرف وأمانة

الضيق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس

رئيس النقابة العامة

عادل الصبيحى

الأمين العام

أمين الصندوق

الريان / حمدى عبد الواحد

حسنى السيد خضر

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للبريد

مجلس إدارة النقابة العامة للبريد ولجانها النقابية
يتقدم بأسمى آيات التهاني للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ويغتنم مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

ليتقدم بوافر التهنة للسادة

الدكتور أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات

السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة

الدكتور على المصطفى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد

السيد السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال

رئيس النقابة العامة

نصر عبد الحميد نصر

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة للسكك الحديدية ولجانها النقابية

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •



فاروق نصار رئيس النقابة العامة وأعضائها
يسعدهم فى مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

أن يهنئون السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وشعب وعمال مصر يعلنون من جديد أنهم سيظلوا جنود مصر الأوفياء لخدمة بلادهم ودفع عجلة الإنتاج بمرافق السكة الحديد وتحسين أداؤها فى ظل قيادتها التنفيذية والشعبية

الدكتور هـ. حملى الشايب وزير النقل وأحمد العماوى وزير القوى العاملة والسيد راشد

رئيس اتحاد عمال مصر ووكيل مجلس الشعب والمهندس عرفة النويعم رئيس هيئة السكة الحديد

الأمين العام

حمدان حامد السيد

أمين الصندوق

زغلول عبد المنعم إسماعيل

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •



النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية
ولجانها النقابية تتقدم بأسمى آيات التهاني
لابن مصر البار الرئيس

محمد حسنى مبارك

بمناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

مجددين العهد لله والوطن على مواصلة الجهد من أجل
مصر القوية الحرة .. مصر المستقبل .. مصر الأقدار على
تحقيق ما تصبو إليه من آمال فى الرخاء والسلام

رئيس النقابة العامة

عبد الحميد عبد الجواد إسماعيل

الأمين العام

سيد محمود عشاوى

الأمين المالى

أحمد السعيد النحاس

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ولجانها النقابية

في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

التي غيرت وجه الحياة على أرض مصرنا العزيزة والأمة العربية
نحيى الزعيم القائد العظيم

محمد حسنى مبارك

ونؤيده في جميع خطواته .. داخليا وخارجيا

ونؤكد على أن عمال مصر هم فى مقدمة

الصفوف للدفاع عن الوطن العزيز

بالروح والدم تحت قيادته الرشيدة

رئيس النقابة العامة

السيد محمد راشد

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

في مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نبعث بتحيةة خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير
والازدهار الى آفاق أوسع من العمل
والإنتاج حتى تتحقق أهداف الوطن
في التنمية والتقدم والرخاء

مجلس الإدارة والنقابات الفرعية واللجان النقابية
للنقابة العامة للزراعة والرى والثروة المائية

النقابة العامة للعاملين بالزراعة والرى والثروة المائية

رئيس النقابة العامة

مهندس: محمد عبد الحليم عبد الحفيظ

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

• ثورة يوليو المجيدة •

المؤسسة الاجتماعية العمالية

بشبرا الخيمة



فتحى نعمة الله



الرئيس محمد حسنى مبارك



عبد المنعم العزالى

فى مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتغتنم هذه المناسبة لتتقدم بوافر التهنئة للسادة

السيد محمد راشد
رئيس الاتحاد العام لعمال مصر

أحمد العمأوى
وزير القوى العاملة والهجرة

والى جميع عمال مصر الأوفياء

رئيس مجلس الإدارة

عبد المنعم العزالى

مدير عام المؤسسة

فتحى نعمة الله



أحمد العماوي



الرئيس محمد حسنى مبارك



السيد راشد



د. عماد الدين حسن

المؤسسة الثقافية العمالية الجامعة العمالية

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ونائب رئيس الجامعة العمالية وأعضاء
مجلس الإدارة وجميع العاملين يتقدمون بأسمى آيات التهانى للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

وتعنتم مناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

وتتقدم بالتهنئة الى السادة

السيد راشد

أحمد العماوي

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ووكيل مجلس الشعب

وزير القوى العاملة والهجرة

والى جميع قيادات وعمال مصر الأوفياء

د. عماد الدين حسن

مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية

ونائب رئيس الجامعة العمالية

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

فى ذكرى هذا اليوم المجيد نبعث بتحية خالصة للرئيس

محمد حسنى مبارك

ونتجه بقلب نابض بالخير والازدهار
إلى آفاق أوسع من العمل والإنتاج
حتى تتحقق أهداف الوطن
فى التنمية والتقدم والرخاء

النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى ولجانها النقابية

رئيس النقابة العامة

محمد وطنى عوض إبراهيم

الأمين العام

السيد أبوالمجد حمزة

أمين الصندوق

مصطفى كمال إبراهيم

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

ونقاباته العامة
ولجانها النقابية
وقواعدها العمالية

بمناسبة

ثورة ٢٣ يوليو المجيدة

نحيى من أعماق قلوبنا ابن مصر البار
الرّعيم القائد الرئيس

محمد حسنى مبارك

ونعاهد الله والوطن أن نسير وراءه فى طريق النصر من أجل بناء مصر العظمى
فى جميع مجالات التشييد والتعمير والبناء .. وأن نبذل المزيد من العرق والتضحية
من أجل بناء مجتمع حركيم فى ظل الديمقراطية الحقيقية لاجتماعنا

رئيس الاتحاد العام

السيد محمد راشد

وكيل مجلس الشعب